**مقـــدمـــة**

لقـــد تطرقنا في الفصل الأول إلى طبيعة تكنولوجيا الإعلام والاتصال والتي يعتبر تطورها وتقدمها من أهم المستجدات التي ساهمت في بروز مناخ اقتصادي عالمي جديد، وقادت كذلك إلى الاتجاه نحو العولمة، أما الفصل الثاني فهو يعرض المناخ الاقتصادي العالمي الجديد وتحديات إدارة أعمال المؤسسة الاقتصادية ، هدا المناخ الاقتصادي يختلف بكثير مما كان يجرى في الاقتصاديات السابقة فهو مرتبط بأوجه التقدم في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ساهمت في زيادة نمو إنتاجية العمل .

وقد تم تقسيم هدا الفصل إلى ثلاثة مباحث، حيث يتناول المبحث الأول الم ناخ الاقتصادي الجديد الذي يتسم بعصر المعلومات والتكنولوجيا، حيث أن عصر المعلومات لم يستطيع أن يوقف التمايز المستمر بين العالم المتقدم والعالم الفقير، الأمر الذي يؤدي إلى قيام مجموعة من التكتلات الاقتصادية الغنية تستحوذ على معظم الإنتاج العالمي، بينما تبقى أغلبية البلدان الفقيرة مهمشة في ظل بيئة عالمية تتطلع للانفتاح من خلال اتساع دائرة العولمة ، ويتناول المبحث الثاني الاقتصاد الجديد في عصر العولمة وتكنولوجيا الإعلام والاتصال ، والاقتصاد الجديد لا يتطلب كميات كبيرة من الطاقة والعمالة والهياكل التحتية والمواد الأولية، كما هو الشأن بالنسبة للاقتصاد القديم، حيث يعول على استخدام أساليب العصر الإلكترونية، وهذا التوجه يدفع بالمؤسسات إلى مراقبة التطورات الحاصلة لمواجهة تحديات البيئة التنافسية، وتغيير الفكر التنظيمي والإداري في ظل التطور الحضاري المصاحب للتقدم التقني وهدا ما سيتناوله المبحث الثالث .

## 1 . المناخ الاقتصادي العالمي الجديد

تشهد الاقتصاديات الحديثة تغيرات عديدة ساهمت في بروز مناخ اقتصادي عالمي جديد جاء نتيجة للتطورات الحاصلة خلال النصف الثاني من القرن الماضي بداية بظهور التكتلات الاقتصادية وزيادة تعميق الاعتماد الاقتصادي المتبادل على المستوى الإقليمي، دور الشركات المتعددة الجنسيات، وصولا إلي التقدم التكنولوجي و التطور في تكنولوجيا الإعلام والاتصال و الاتجاه المتزايد نحو الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة، وفي الحقيقة فإن هذا الوضع الجديد قد سمح للدول المتقدم بتحقيق التراكم الرأسمالي بينما تبقي الدول النامية مواجهة للتحديات و للتحولات الكبرى في المناخ الاقتصادي العالمي.

### 1.1. ظهور التكتلات الاقتصادية الكبرى.

إن الحديث عن التكتلات الاقتصادية يكاد يفقد معناه تماما إنما سادت الحرية العلاقات الاقتصادية الدولية،حرية تنقل السلع، الأفراد ورؤوس الأموال وذلك بحيث يصبح الاقتصاد العالمي مماثل للاقتصاد المحلي، بعبارة أخرى برزت التكتلات الاقتصادية كنتيجة للقيود في العلاقات الاقتصادية الدولية و كمحاولة جزئية لتحرير التجارة

بين عدد محدود من الدول [1]و التكتل الاقتصادي كمفهوم يعكس الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء ،ويعبر أيضا عن مستوى معين من مستويات التكامل الاقتصادي [2]و التكتلات الاقتصادية تمر بمراحل معينة تبدأ بالاندماج التجاري أو منطقة التجارة الحرة وفي هذا الشأن يمكن أن نميز بين عدة درجات من التقارب الاقتصادي على النحو التالي [3]:

**منطقة التجارة الحرة** [4]: في هذه المرحلة يتم الاتفاق بين دولتين أو أكثر على إزالة كافة الحواجز و العقبات أمام الواردات السلعية و الخدماتية مما يسمح لصادرات كل دولة أن تتمتع بإعفاء جمركي تام في الدول الأخرى الأعضاء إلا أن للدول المنظمة الحق في فرض رسوم جمركية على ما تستورده من الدول الأخرى غير الأعضاء في المنظمة دون الالتزام بتعريفة جمركية موحدة، و أحسن مثال على ذلك منطقة التجارة الحرة الأوروبية.

**الإتحاد الجمركي** [5]: في هذه المرحلة يكون قد تم إتمام المرحلة الأولى الخاصة بمنطقة التجارة الحرة و إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية فيما بين الدول الأعضاء ،ويضاف إلى ذلك توحيد التعريفة الجمركية الخاصة بدول التكتل في مواجهة الخارج ومن شروط الإتحاد الجمركي وضع السياسات التجارية من أجل الأعضاء كمجموعة واحدة من التخاطب في أي مفاوضات تجارية مستقبلية مع الدول الأخرى بصوت واحد، ومن أنجح الاتحادات الجمركية اتحاد البينوكس[6]بين كل من بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ.

**السوق المشتركة**[7]: تعتبر السوق المشتركة المستوى الثالث من مستويات التكامل الاقتصادي حيث تبدأ هذه المرحلة من حيث انتهت مرحلة الاتحاد الجمركي وما تم تحقيقه بالطبع في المرحلة الخاصة بمنطقة التجارة الحرة، فالسوق المشتركة يتم بموجبها توحيد أسواق كل المنتجات و تحقيق حرية انتقال عناصر الإنتاج من رأس مال وعمل و إزالة كافة العقبات،و بالتالي تعتبر السوق المشتركة مرحلة أرقي للتكامل الاقتصادي و خطوة للوصول إلى مرحلة تكامل السياسات الاقتصادية.

---

[1] يوسفي رشيد،"آفاق وتحديات إقامة تكتل اقتصادي عربي في ظل مبادئ المنظمة العالمية للتجارة" **دفاتر ميكاس**، جامعة تلمسان، عدد 2 ، 2006 ، ص 243.

[2] عبد المطلب عبدا لحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، الإسكندرية

[3] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي: التجارة الخارجية و التمويل** ، الدار الجامعية، الإسكندرية ،2006 ، ص 17

[4] Free Trade Area

[5] Customs Union

[6]. دول البينولكس: بلجيكا و هولندا و لوكسمبورغ، هي نفسها نواة السوق الأوروبية المشتركة التي ضمت إلى هذه الدول الثلاث ألمانيا الاتحادية و فرنسا و ايطاليا، ففي سنة 1957 عقدت معاهدة قامت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة واحدة من التكتلات الاقتصادية الكبرى وهو ما كان وظل حلما منذ العشرينات في أوروبا.

[7] Common Market

**الاتحاد الاقتصادي** [1]: يلاحظ أن المرحلة الرابعة الممثلة في الاتحاد الاقتصادي هي المرحلة الحاسمة في التكامل الاقتصادي. حيث تنطوي ليس فقط على كل ملامح و جوانب السوق المشتركة،ولكن تتضمن أيضا ما يسمي بتكامل السياسات حيث تسعي كل الدول الأعضاء مجتمعة إلى اكتمال إتباع سياسات مالية وضريبية و نقدية و تجارية موحدة تهدف إلى تحقيق التنمية و الاستقرار الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء [2]وتجدر الإشارة إلى أن مرحلة الاتحاد الاقتصادي تشهد بناء المؤسسات الاقتصادية و إنشاء سلطة عليا يكون لها الحق في اتخاذ القرارات الملزمة للأعضاء مع الاتجاه نحو إقامة إطار للاتحاد السياسي و تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة[3].

**الجدول** II – 1 : أنواع التكتلات الاقتصادية

| نوع التكتل | ملامح التكتل | | | |
|---|---|---|---|---|
| | تجارة حرة بين الأعضاء | رسوم جمركية خارجية موحدة | حرية تحرك عوامل الإنتاج | تنسيق كافة السياسات (نقدية، مالية...إلخ) |
| منطقة التجارة الحرة | × | | | |
| اتحاد جمركي | × | × | | |
| سوق مشتركة | × | × | × | |
| اتحاد اقتصادي | × | × | × | × |

**المصدر:** كامل بكري، **الاقتصاد الدولي التجارة الخارجية والتمويل** الدار الجامعية، الإسكندرية،2001،ص.158.

لقد أصبح من المعروف أن من أهم خصائص النظام الاقتصادي الجديد هو الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية العملاقة، وتعكس هذه التكتلات درجة عالية من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وتقسيم العمل والاستثمارات و تحرير التجارة وأنواع التبادل الأخرى.

[1] Economic Union

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص19

[3] نشير في هذا المضمار أنه في هذه المرحلة يصبح من الضروري طرح مسألة الوحدة النقدية و الوصول إلى التعامل بعملة موحدة A Common Currency كما حدث في الاتحاد الأوروبي مع بداية سنة 2002.

وعليه فإن التكتلات الاقتصادية التي تشكلت لم تقتصر على نموذج معين أو صورة معينة من صور التكتل بل نجد بعضها قد وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الأوروبي الذي يعد من أهم و أقوى أشكال التكتلات الاقتصادية التي ظهرت القرن الماضي و الذي ضم أكثر من خمسة وعشرون دولة وهذا ما يعكس قوة الاتحاد[1]الذي تطور بشكل سريع و هائل حتى أنه جمع دولا كانت لا تجتمع وكانت الحروب التاريخية بينها، وعليه لا بد من النظر إلى العوامل التي دفعت الدول إلى الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية التي توسع الأنشطة الاقتصادية و تنشط العمل بين دول الأعضاء و التي تسعي من وراء التكتل فيما بينها إلى تحقيق مايلى:

- توسيع حجم الأسواق، و تشجيع المنافسة بين دول الأعضاء.
- وضع السياسات والإجراءات اللازمة لمواجهة منافسة الدول خارج التكتل .
- إعادة توظيف الأنشطة الاقتصادية داخل دول التكتل حسب المزايا النسبية لكل منها.

وفي هذا المجال نشير إلى أن التكتل الاقتصادي أصبح أمرا ضروريا خصوصا بالنسبة للدول النامية فلا مجال لبقاء اقتصادياتها منفردة،فهي تحتاج إلى تكوين تكتلات اقتصادية قوية قائمة على أسس اقتصادية سليمة وهدا ما تسعى إليه المنظمة العالمية للتجارة [2]،فإذا تكونت تكتلات في الدول النامية فسيكون لها آثار إيجابية على كل دول التكتل الاقتصادي فيما يتعلق بالمكاسب وكذلك عندما يتعلق الأمر بالتفاوض مع التكتلات الاقتصادية الأخرى،فإنها ستتحصل على مكاسب في المعاملات الاقتصادية أفضل من دخولها فرادي دولة دولة.

### 1.1.1. التكتلات الاقتصادية الدولية

لعل من الضروري الإشارة إلى أن التكتلات الاقتصادية تنقسم إلى مجموعة تكتلات من دول متقدمة و مجموعة تكتلات من دول نامية، وهناك تكتلات هي خليط بين الدول النامية والدول المتقدمة،وفي إطار التكتلات الاقتصادية الدولية نجد من أهمها المنظمة العالمية للتجارة و منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية.

**المنظمة العالمية للتجارة:** بعد نهاية الحرب العالمية الثانية سعت المجموعة الدولية إلى إعادة ترتيب الأوضاع الاقتصادية ،وتنظيم شؤون التجارة الدولية، وقد ظهرت مساعي عديدة لوضع قواعد وأسس تحكم العلاقات التجارية بين الدول ومن بين هذه المساعي التوصيات التي أصدرها المجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم

[1] النجاح المستمر لنموذج الاتحاد الأوروبي دفع رئيس وزراء ماليزيا سابقا إلى دعواته المتكررة إلى إقامة نموذج مشابه وبنفس الخطي الناجحة و الأكيدة في جنوب شرق آسيا.

[2] نشير في هذا المجال أن اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة قد أظهرت في صياغتها النهائية أهمية الاتفاقيات الإقليمية : فقد خصت المادة 23 الدول النامية بإمكانية التعاون كسبيل لتحقيق أعباء تطبيق الاتفاقية: المصدر: حشاء نبيل، الجات و مستقبل الاقتصاد العالمي العربي، دار النهضة العربية القاهرة 1995

المتحدة سنة 1946 بناء على مقترح من الولايات المتحدة الأمريكية و التي كانت تهدف إلى عقد مؤتمر دولي للتجارة تحت رعاية الأمم المتحدة.

وبالفعل فقد تم مؤتمرا دوليا للتجارة في هافانا بكوبا سنة 1947 وصدر عن هذا المؤتمر وثيقة عرفت باسم "ميثاق هافانا" أو ميثاق التجارة الدولية حيث تم توقيع اتفاقية لإنشاء منظمة التجارة الدولية [1]واشتركت في مفاوضات ميثاق هافانا (56) دولة، وكان من الضروري موافقة نصف عدد الدول المشاركة على الوثيقة، وعلى الرغم من أن المؤتمر عقد بناءا على مقترح من الولايات المتحدة الأمريكية إلا أن الإدارة الأمريكية قامت بسحب موافقتها المبدئية على الميثاق وتجميد عرضه على الكونغرس الأمريكية للتصديق،واستقر الوضع على حاله إلى أن رفضت الإدارة الأمريكية رسميا التصديق على الوثيقة ولا سيما الجزء الخاص بإنشاء منظمة للتجارة الدولية خشية أن تنتقص هذه الوثيقة من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية [2].

وقبل إنشاء الأمم المتحدة تم عقد المؤتمر بريتونوودز [3] Bretton woods الذي تمخض عنه إنشاء صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للإنشاء و التعمير بمقتضي اتفاقيات المؤتمر سنة 1944 ، وكان من المقرر إنشاء منظمة عالمية للتجارة غير أن الولايات المتحدة الأمريكية عارضت ذلك بقوة ولهذا عمدت مجموعة من الدول إلى إبرام معاهدة فيما بينها ثم الاتفاق من خلالها على تخفيض التعريفة الجمركية ورفع القيود على التجارة،وكان ذلك سنة 1947 حيث عقد مؤتمر دولي في حنيف ثم فيه اقتباس الاتفاقية العامة للتعريفات و التجارة[4]والتي تختصر بكلمة GATT[5] وهي اتفاقية تعمل دور المراقب للتجارة العالمية، وقد انضمت للاتفاقية 23جويلية1947 و أصبح عددها 118 دولة عام 1994.

ومنذ سنة 1947 حتى سنة 1994 شهدت اتفاقية ألغات عدة جولات تجارية وصل عدها إلى 08 جولات كان هدفها الأساسي التوصل إلى المزيد من التخفيض في التعريفات الجمركية، وإزالة مختلف العراقيل التي تقف أمام التجارة الخارجية والتي تضعها الدول في طريق تبادل السلع وفتح الأسواق وإتاحة المجالات المنافسة الدولية.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد الدولي** ،دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996،ص 155

[2] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية** ،دار التفافة، الطبعة الأولى، بيروت، 2006،ص ص14،13.

[3] بلدة بالولايات المتحدة الأمريكية في ولاية نيوهاميشاير انعقد فيها الاجتماع التمهيدي للندوة الدولية من 1 إلى 22جويلية194 بحضور 44 دولة وقعت على الاتفاقية التي حددت مهام صندوق النقد الدولي في إقامة إطار اقتصادي عالمي

[4] نشير في هذا المضمار إلى أن الاتفاقيات العامة للتعريفات و التجارة المؤرخة في 30 أكتوبر1947 و المرفقة بوثيقة اختتام الدورة الثانية للجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة و العمالة التابعة للمجلس الاقتصادي و الاجتماعي للأمم المتحدة المنعقد في هافانا بكوبا سنة 1947 فأجرى عليها مؤتمر جنيف التعديلات الأزمة و أطلق عليها اسم اتفاقيات الجات.

[5] General Agreement anTariffs and Trade

وتعتبر لأوروغواي [1986-1993] من أهم جولات ألغات على الإطلاق لأن النتائج التي تم التوصل إليها خلال هذه الجولة سوف تؤثر تأثيرا كبيرا على مستقبل التجارة الدولية.

وجولة لأورغواي تعتبر، جولة تاريخية حيث تمخض عنها ميلاد المنظمة العالمية للتجارة [1] وقد صادفت هذه الجولة فترة ازدهار العلاقات الاقتصادية الدولية وخرجت بنتائج نذكر أهمها فتما يلي [2]:

- إنشاء منظمة عالمية للتجارة كمؤسسة دولية تشرف على تطبيق اتفاقيات ألغات، وتضع الأسس للتعاون بينها وبين صندوق النقد الدولي و البنك العالمي بهدف تنسيق السياسات التجارية و المالية و الاقتصادية للدول الأعضاء.

- تعزيز خطوات تحرير التجارة من خلال تخفيض الرسوم الجمركية و إزالة الحواجز الجمركية،وتوسيع نطاق الاتفاقية لتشمل تحرير السلع الزراعية و المنتجات والملابس وتجارة الخدمات،والجوانب التجارية المتعلقة بالاستثمار.

- تقديم العون المالي و الفني للدول النامية من طرف المتقدمة لتمكينها من الاستجابة للمتطلبات الإدارية و الفنية.

- التزام الدول المتقدمة بالمعاملة التفضيلية للدول النامية بصفة عامة، والأق ل نموا على وجه الخصوص، بطريقة أكثر وضوحا تضمنها بنود معينة في معظم الاتفاقيات.

- إعطاء الفرص للدول النامية و الأقل نموا للمزيد من المشاركة في النظام التجاري العالمي الجديد، وذلك من خلال الوزن المساوي للأصوات للدول الأعضاء بغض النظر عن الوزن التجاري و الاقتصادي بصفة عامة.

- إيجاد نظام متكامل لتسوية المنازعات التجارية، و إقامة نظام لمراجعة السياسات التجارية للدول الأعضاء بصورة دورية بما يحقق شفافية الأنظمة التجارية الدولية.

هذه النتائج التي نم التواصل إليها من خلال جولة لأورغواي تضمنها بنود تم إعادتها في مراكش بالمغرب بتاريخ 1994/14/10 [1]،حيث اعتمدت الوثيقة الختامية المتضمنة لنتائج جولة أورغواي للمفوضات التجارية متعددة الأطراف و التي استغرقت سبع سنوات تباينيه فيها الموافق، وتصادمت مجموعات الدول المختلفة.

---

[1] جاء الإعلان عن نية تأسيس المنظمة العالمية للتجارة يشكل رسمي عقب الانتهاء من جولة لأوروغواي عام 1993،حيث صرح من قبل وزير الخارجية البريطاني في 1990/03/05 أن المجموعة الأوروبية تدرس مع الشركاء التجار بين الكبار إعادة إحياء فكرة إنشاء منظمة عالمية للتجارة تتولى الإشراف على الاتفاقيات التي تسفر عنها جولة لأوروغواي،وهي الفكرة التي طرفت للمرة الأولى في ميثاق هافانا بكوبا سنة1947 وفشلت لرفض الكونغرس الأمريكي التصديق على الميثاق.

[2] عبد الناصر نزال العبادي، **منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية**، دار صفاء ،عمان 1999 ،ص 66.

وبعد مفاوضات أورغواي وقع ممتلوا 111 دولة في مراكش اتفاق عالميا للتجارة،كما تم الإعلان عن إنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي حلت محل الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT وهذا بداية من شهر يناير1995[2] وقد أدي إبرام اتفاقية مراكش إلى الإسهام في عولمة التجارة و الاستثمارات و جعلها أيسر على نطاق أسواق الدول الأعضاء و التي تمثل حوالي 93% من دول العالم [3]و المنظمة العالمية للتجارة هي منظمة دولية كباقي المنظمات الدولية الأخرى مثل صندوق النقد الدولي و البنك العالمي وهذه المنظمات تمثل ركائز أساسية يقوم عليها الاقتصاد الدولي، غير أن المنظمة العالمية للتجارة تختلف عن هاتين المنظمتين حيث يتم اتخاذ القرارات فيها بمشاركة كل الأعضاء و عادة ما تصدر القرارات باتفاق الآراء، وليس للموظفين أي تأثير في السياسات الخاصة لكل بلدة فلا يشارك في نشاطاتها وقراراتها إلا حكومات الدول الأعضاء.

وفيما يتعلق بالأهداف الرئيسية للمنظمة تكمن في إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف متكامل وأكثر قدرة على البقاء والدوام،بالإضافة إلى إيجاد منتدى للحوار والتشاور بين الدول الأعضاء من أجل حل المشكلات التي قد تواجه التجارة الخارجية وآليات فض المنازعات التي تنشأ بينهم فأهداف المنظمة العالمية للتجارة يمكن حصرها في النقاط التالية[4]:

**إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية** : وذلك من خلال جمع الدول الأعضاء في شبه منتدى للتباحث بشأن الأمور التجارية، فهي بذلك تمنحهم فرصة للقاءات الدائمة تسمح بطرح الانشغالات المرتبطة بالتجارة العالمية.

**تحقيق التنمية:** من بين أهداف هذه المنظمة تحقيق التنمية الاقتصادية بجميع الدول الأعضاء، وخاصة الدول النامية التي يزيد عددها في المنظمة عن 75% من مجموع الأعضاء،وتحقيق التنمية يكون من خلال مراعاة الظروف الاقتصادية لهذه الدول عند إصدار القرارات وتمكينها المعاملة التفضيلية.

**حل المنازعات بين الدول الأعضاء:** لم تكن آلية الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة GATT كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء الذي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي نظرا لكثرتها و تشعبها وغياب آلية خاصة لحلها،لذلك كان من الضروري إيجاد آلية فعالة وذات القوة الرادعة للقضاء على النزاعات. وتمثلت هذه الآلية في المنظمة العالمية للتجارة.

---

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، **اتجاهات حديثة في التنمية**، الدار الجامعية الإسكندرية 2000،ص .233.

[2] CARONI R. GUAYANA C., L'économie mondiale : du début ×× en siècle à nos jours, D'une mondialisation à une autre bréal, Paris, 2004, P 543.

[3] أحمد سيد مصطفي، **تحديات العولمة والتخطيط الإستراتيجي**، دار الكتب ،2003 ،ص 15.

[4] BERANGER T., **L'OMC et les pays en développement**, Montchrestien, Paris ,1998, P 29.

**إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء:** وذلك من خلال تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الأعضاء عن طريق إلزامها بإخطار غيرها بالتشريعات التجارية و الأنظمة و الأحكام ذات العلاقة بشؤون التجارة الدولية وهذا ما تفرضه اتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

**تقوية الاقتصاد العالمي:** من خلال تحرير التجارة من جميع القيود و تسهيل الوصول إلى الأسواق العالمية، بالإضافة إلى زيادة الطلب على الموارد الاقتصادية و الاستغلال الأمثل لها،وهذا بدوره سيؤدي إلى الرفع من مستوى الدخل القومي للدول الأعضاء في المنظمة.

وقد بلغ عدد أعضاء المنظمة العالمية للتجارة 144 دولة حتى سنة 2002 ،بعد أن وقعت 117 دولة على الوثيقة الختامية في مؤتمر مراكش[1]ووصل العدد إلى 150 دولة سنة 2007،وهناك دول أخرى تنتظر الالتحاق بالمنظمة بعد أن قدمت طلباتها للانضمام، كما تشترط المنظمة العالمية للتجارة شروط وإجراءات ينبغي على الدول إتباعها للانضمام إلى المنظمة وتتمثل هذه الشروط و الإجراءات فيما يلي [2]:

**تقديم تنازلات للتعريفات الجمركية:** تشترط المنظمة العالمية للتجارة على الدول الراغبة في للانضمام إليها تقديم جدول للتنازلات يحتوي على تعريفات جمركية تشكل التزامات لا يمكن رفعها من حيث المبدأ إلا في حالات خاصة.

**الالتزام بقواعد المنظمة:** يجب على الدول الراغبة في الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة أن تلتزم بالقرارات التي تصدرها المنظمة وإن خالفت هذه القرارات أحكام القوانين الداخلية للدول [3]كما تتعهد هذه الدول بالتوقيع على بروتوكول انضمام يشمل الموافقة على تطبيق جميع اتفاقيات المنظمة،وأن تجعل قوانينها الداخلية منسجمة مع القرارات التي تصدرها المنظمة العالمية للتجارة.

وقد وجهت عدة انتقادات للمنظمة العالمية للتجارة، حيث أنها أولت أهمية كبرى للصالح التجارية على حساب التنمية الاقتصادية، بالإضافة إلى مبدأ إزالة الرسوم الجمركية التي تعتبر مورد أساسي بالنسبة للدول النامية حيث تشكل هذه الرسوم كبيرة من مجموع إيرادات هذه الدول.

ومن الأهداف الأساسية للمنظمة العالمية للتجارة السيطرة على الاقتصاد العالمي حيث حددت اتفاقية إنشاء المنظمة والمادة الثالثة هذه الأهداف [4]كما يؤخذ على هذه المنظمة سيطرة الثلاثي الرأسمالي المهيمن على

---

[1] ناصر دادي عدون، متناوي محمد ، **الجزائر و المنظمة العالمية للتجارة**،دار المحمدية، الجزائر 2003، ص 80.

[2] نوفل حديد، مرجع سابق، ص ص11.12 .

[3] سهيل حسين الفتلاوي، مرجع سابق ،ص 87 .

[4]نصت المادة الثالثة على مايلي: **1**– تسهل المنظمة تنفيذ وإدارة وأعمال هذه الاتفاقية والاتفاقيات التجارية متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها كما توفر الإطار اللازم لتنفيذ وإدارة وأعمال الاتفاقات التجارية عديدة الأطراف. **2**– توفر المنظمة محفلا للتفاوض فيما بين أعضاءها بشأن

الاقتصاد العالمي، الولايات المتحدة الأمريكية الاتحاد الأوربي و اليابان،حيث تفشل المؤتمرات و تتعطل المفاوضات في حالة تعارض مصالح هذه الدول مما ينعكس سلبا على بقية الدول النامية،خصوصا في ظل اتساع رقعة التكتلات الاقتصادية وتشابك علاقتها مع قواعد المنظمة العالمية للتجارة.

وفي هذا المجال طرحت عدة آراء مستقبلية تدخل في إطار السياسات التي تفرضها التكتلات الاقتصادية وتعارضها مع أحكام المنظمة العالمية للتجارة ومن أهم هذه الآراء [1]:

**الرأي الأول:** يرى أن المستقبل للتكتلات الإقليمية التي ستعمل على تكسير النظام التجاري الدولي،من خلال تفضيل التبادل في إطار التكتل، وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطار.سواء كانت دول منفردة أو تكتلات أخرى.

**الرأي الثاني:** يعتقد أن التكتلات الإقليمية تعمل في نهاية المطاف على تعزيز النظام التجاري الدولي وتحريره، من خلال تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية [2]الذي تنادي به المنظمة العالمية للتجارة.

وعليه لا بد من النظر إلى أحكام المنظمة العالمية للتجارة التي تنص على أنه في حالة ما إذا كان هناك تعارض بين أحلام المنظمة والتزامات الدول الأعضاء في تكتل معترف به من قبل المنظمة فعلى التكتل أن يعدل أنظمته ويخضع لمرجعية الأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

**منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:** بناء على دعوة الولايات المتحدة الأمريكية [3] انعقد مؤتمر الدول الأوروبية في باريس في جويلية سنة 1947 وقد أسفرت المفاوضات عن إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي[4] وقد ساهم إنشاء هذه المنظمة في وضع الدول الأوروبية على أول طريق التعاون و الوحدة ،وكان من أقر قيام هذه المنظمة زيادة التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء خلال الفترة 1949-1995 بنسبة 97%، وزيادة صادراتها إلى الدول الأخرى غير الأعضاء بنسبة 60%،واتسع نطاق التصدير الولايات المتحدة الأمريكية وزاد الإنتاج الصناعي بنسبة 65%.

---

علاقاتها التجارية متعددة الأطراف في المسائل التي تتناولها الاتفاقات الواردات في ملحقات هذه الاتفاقية وللمنظمة كذلك أن توفر محفلا لمزيد من المفاوضات فيما بين أعضاءها بشأن علاقاتهم التجارية متعددة الأطراف و إطارا لتنفذ نتائج مثل هذه المفاوضات على النحو الذي يقرره المؤتمر الوزاري.

[1] أسامة المجدوب، **العولمة والإقليمية**، الدار المصرية اللبنانية ، 2001، ص 188.

[2] مبدأ من مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، وضع لضمان عدم التمييز بين الدول فيما يتعلق بالتجارة.

[3] عرض جورج مارشال وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في خطابه في جامعة هارفارد بتاريخ05جويلية1947 خطة مضمونها تقديم مساعدات مالية للدول الأوروبية شريطة أن تقوم هذه الدول بوضع إطار للتعاون الوثيق فيما بينها لحل المشكلات التي تواجهها.

[4] OEEC: Organization For European Economic Cooperation.

واعتبارا من نهاية سبتمبر 1969 تغير اسم المنظمة إلى منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية [1] ذلك بعد دخول الولايات المتحدة الأمريكية وكندا كأعضاء أصلين في عام 1950[2]، حيث أصبحت منظمة دولية مكونة من البلدان المتقدمة السوق الحر.

وبعد فترة ثم توسيعها لتشمل عضويتها بلدان غير أوروبية [3]وقد وافقت المنظمة في ديسمبر 2007 على ما يسمى بخرائط الطريق لبدء محادثات الانضمام مع دول أخرى [4]لتعزيز المشاركة وتشكيل منتدى يمكن أن يكون حافزا قويا لتحسين السياسات وتنفيذها عن طريق سن القوانين غير الملزمة التي يمكن أن تؤدي أحيانا إلى معاهدات ملزمة.

وتمنح منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية فرصة تمكن حكومات الدول الأعضاء من المقارنة التجارب السياسية و البحث عن إجابات للمشاكل المشتركة وتسمح كذلك بتحقيق مجموعة من الأهداف تتمثل فيما يلي:

- تبادل الحكومات المشتركة في المنظمة للمعلومات و التحليلات التي تقدمها الأمانة العامة في باريس و التي تساعد على رصد التنبؤات و الاتجاهات الاقتصادية.
- تحديد الممارسات الجيدة وتنسيق السياسات المحلية و الدولية
- المساعدة في التصدي للتحديات الإستراتيجية وتحديدها عن طريق تعزيز الثقة في المؤسسات العامة و القدرة على التكيف مع الحل الجديد.
- مساعدة الدول الأعضاء في تحقيق سياسات أكثر تماسكا وفعالية ورفع مستوى جودة وكفاءة مؤسساتها العامة وخدماتها.
- تعزيز العناصر الرئيسية لإطار الإدارة الرشيدة، وبالتالي تحسين الديمقراطية و الحكم الجيد الذي يتضمن، العدالة ،الشفافية ، المساءلة والمجتمع المدني.
- دعم النمو المستدام و التوظيف ورفع مستوى المعيشة و الحفاظ على الاستقرار المالي والمساهمة في نمو التجارة العالمية.

[1] OECD: Organization for Economic Cooperation and Development.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، مربع سابق، 2006 ، ص 54

[3] وأعضاء المنظمة: أستراليا، النمسا، بلجيكا، كندا، التشيك، الدانمرك، فلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان.

[4] هذه الدول هي: شيلي، استونيا، أستراليا، إسرائيل، روسيا.

- دعم تكامل السياسات البيئية و الحد من عبئ التلوث الكامل بتحسين بيانات المقارنة الدولية و المعلومات الخاصة بالقضايا البينية و البرامج الصحية.

- تكريس الأعمال في مجال التجارة الإلكترونية التي تتطلب حلولا دولية في مرحلة تنظيمها لذلك المؤتمر العالمي للتجارة الإلكترونية الذي عقد في أكتوبر 1998 في العاصمة الكندية ،وتعد منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية واحدة من أكبر وأهم المصادر الموثوق بها للإحصاءات القابلة للمقارنة والبيانات الاقتصادية والاجتماعية للدول ،وتجدر الإشارة إلى أن لجنة الإدارة الرشيدة التي أنشئت سنة 1990 لعبت دور هام في تحقق أهداف المنظمة التي تسعى إلى تعميق المشاركة مع دوائر الأعمال وممثلي المجتمع المدني ،حيث عالجت المنظمة في أواخر القرن الماضي مجموعة من القضايا الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،ومهدت الطريق للمعاهدات المختلفة في جميع أنحاء العالم.

### 2.1.1 . التكتلات الاقتصادية الإقليمية

التكتل الاقتصادي الإقليمي يعبر عن درجة معينة من التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا و التي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة[1]وقد تكونت العديد من التكتلات الاقتصادية في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث شرعت دول مختلفة على اتساع العالم في تكوين تكتلات شبه إقليمية وإقليمية على أساس تحرير التبادل التجاري وتعزيز التعاون الاقتصادي و التكنولوجي بين أعضاء التكتل [2]ومن أبرز هذه التكتلات نجد الاتحاد الأوروبي الذي بدأ في صورة السوق الأوروبية المشتركة سنة 1959، تكتل جنوب شرق آسيا 1967 ،منتدى التعاون الأسيوي البيفيكي 1989،السوق الأمريكية الشمالية 1994،سوق ميركوسور الأمريكية الجنوبية 1995[3]وبالتأمل في هذه التكتلات الاقتصادية وغيرها يلاحظ أنها تهدف إلى تعظيم المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن من التبادل فيما بينها،كما أن هذه التكتلات تتميز بمجموعة من الخصائص لعل أهمها:

- تنقسم هذه التكتلات إلى مجموعة تكتلات من دول نامية،ومجموعة تكتلات من دول نامية، وهناك تكتلات من خليط بين الدول النامية و الدول المتقدمة.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2006، ص 21

[2] أسامة المجدوب ، مرجع سابق، ص 32.

[3] أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص17.

- هذه التكتلات هي تكتلات قارية تنشأ داخل قارة معينة.

- كل تكتل اقتصادي يبني إستراتيجية معينة تجاه باقي التكتلات الاقتصادية الأخرى، فهناك تكتل دو إستراتيجية هجومية مثل الاتحاد الأوروبي وتكتل دو إستراتيجية دفاعية هجومية مثل السوق الأمريكية الشمالية.

- التكتلات الاقتصادية التي تشكلت لم تقتصر على نموذج معين من نماذج التكامل بل نجد بعض هذه التكتلات وصل إلى صورة الاتحاد الاقتصادي كما هو الشأن بالنسبة للاتحاد الأوروبي بينما التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية أخد صورة منظمة التجارة الحرة،وعليه سيتم التركيز في هذا الجانب على هاذين التكتلين الاقتصاديين منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و الاتحاد الأوروبي كنماذج للتكتلات الاقتصادية الإقليمية وهذا على الرغم من وجود العديد من التكتلات الإقليمية.

- **الاتحاد الأوروبي:** في سنة 1957 عقدت معاهدة روما قامت بموجبها السوق الأوروبية المشتركة واحدة من التكتلات الاقتصادية الكبرى في الناتج الاقتصادي الحديث، وهو ما كان وظل حلما منذ العشرينات في أوروبا. وبموجب هذه الاتفاقية [1] ثم إلغاء القيود والحواجز الجمركية المفروضة على التجارة التبادلية بين دول المعاهدة[2]كما تحددت تعريفة جمركية موحدة تفرض على تجارتها مع الخارج، وكلفت المعاهدة حرية الحركة كاملة لرأس المال و العمل من دول المعاهدة،وتضمت تنسيقا كاملا للسياسة الاقتصادية والاجتماعية ،لكل هذه المزايا كانت المعاهدة جادية فقد انضمت إليها في يناير 1973 دول أخرى [3]وأصبحت تتمتع بمزايا الاشتراك في السوق الأوروبية المشتركة [4] ثم ارتفع عدد الدول بعد انضمام كل من النمسا وفلندا و السويد،وازداد العدد حتى وصل في يناير 2007 إلى 27 دولة بعد انضمام دول كانت ذات فكر اقتصادي شيوعي أو اشتراكي وهي في معظمها من أوروبا الشرقية.

وهكذا تطور الاتحاد الأوروبي بعد أن كان قد بدأ بستة دول شكلت فيما بينها سوقا مشتركة، وهذا التطور يرجع أساسا إلى رغبة الدول الأوروبية في فتح الأسواق وتنمية وتنشيط منتجاتها،وقد ساعد على ذلك

---

[1] وضعت معاهدة روما الأسس الضرورية التي تكفل تحقيق أهدافها وهذه الأسس هي**1**- إلغاء الضرائب الجمركية و القيود الكمية على الصادرات،**2**- وضع تعريفة جمركية مشتركة إزاء العالم الخارجي، **3**- إلغاء العقوبات المفروضة على انتقال الأفراد و الخدمات ورؤوس الأموال ،**4**- وضع سياسة زراعية مشتركة، **5**- إنشاء بنك الاستثمار الأوروبي،**6**- تنسيق السياسات الاقتصادية وتصحيح الخلل في موازين المدفوعات،**7**- التقارب بين التشريعات المحلية،**8**- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي بغرض خلق رأس المال ألازم لدفع عجلت النشاط الاقتصادي.

[2] هذه الدول هي: دول البنيلوكس (بلجيكا،هولندا،لوكسمبورغ)،وألمانيا الاتحادية سابقا،وفرنسا وايطاليا

[3] الدانمرك، انجلترا ،ايرلندا، النرويج،اليونان،قبرص،مالطة.

[4] صلاح عباس،**الإدارة الإستراتيجية للمنظمات في ظل العولمة**،مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ،2005، ص 16

تقدم الملاحة و النقل و الاهتمام بالبحث العالمي في مجالات تطور الصناعات و التقدم التكنولوجي [1] وتجدر الإشارة كذلك إلى أن هناك عوامل أسهمت في إقناع الدول الأوروبية بأهمية بدء خطوات التعاون و التكامل على الوحدة العوامل يمكن بيانها على النحو التالي [2]:

- إدراك أوروبا لضعفها الذاتي نتيجة الدمار و الحرب [3] وفقدانها لوضعها التاريخي القديم كمركز للمسرح العالمي وظهور أقطاب جديدة كالولايات المتحدة الأمريكية، الاتحا د السوفيتي كقوى عالمية.

- اقتناع الدول الأوروبية بالشعار الذي يدعو إلى تجنب حروب عالمية ثالثة باعتبارها هي الخاسر الرئيسي في الحروب السابقة،مع الرغبة لبناء عالم أفضل،أكثر حرية وعدل.

- ازدهار فكرة حرية التجارة و التطور الواضح للفكر الكلاسيكي حيث بدأت الدول الأوروبية تقتنع بفكرة التكامل الاقتصادي.

- التحول التدريجي للقارة الأوروبية من قارة دائنة إلى قارة مدينة وظهور بوادر ضعف الدول الأوروبية وتدهورها الصناعي عقب الحرب العالمية الثانية.

هذه العوامل كلها مجتمعة ساهمت في الانتقال من مرحلة السوق الأوروبية المشتركة إلى ميلاد مشروع أوروبا الموحدة، حيث أصبحت معاهدة الاتحاد الأوروبي [4] 01يناير 1993 حقيقة واقعة فهي تمثل مرحلة جديدة من مراحل التكامل الأوروبي وقد أطلق البعض على هذه المعاهدة باتفاقيات ماستريخت [5] التي كانت تستهدف في طياتها إعادة بناء أوروبا الجديد وتعميق التكامل بين الأفراد وتعزيز الديمقراطية،و الوصول بأداء المؤسسات إلى أعلى مستوى،بالإضافة إلى تنفيذ سياسة خارجية مشتركة وتحقيق الوحدة الاقتصادية و النقدية. ويعتبر الاتحاد الأوروبي التكتل الوحيد الذي توصل إلى توحيد العملة بين أطرافه حتى أصبح يطلق عليه منطقة اليورو،حيث أصبحت هناك عملة واحدة قوية في منافسة ومواجهة أقوى العملات في العالم وخصوصا الدولار الأمريكي و الين الياباني،وتمثل عملة اليورو [6] آخر تطور في النظام النقدي الأوروبي حيث أصبحت عملة تداول عالمية، وبذلك يكون الاتحاد الأوروبي قد شمل على كامل عناصر الوحدة الاقتصادية.

---

[1] صلاح عباس، **التكتلات الاقتصادية**،مؤسسة شباب الجامعة،الإسكندرية، 2006،ص 41

[2] عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق، 2006،ص 53.

[3] نشير في هذا المضمار إلى أن نشأة الاتحاد الأوروبي في التاريخ الحديث يمكن إرجاعها إلى عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية،فقد كان لهذه الحرب وما صاحبها من دمار وانهيار الفضل في إعطاء دفعة قوية لفكرة الوحدة الأوروبية.

[4] The treaty European Union.

[5] Maastricht Treaties.

[6] اتفق زعماء الاتحاد الأوروبي في ديسمبر 1995 على إطلاق اسم اليورو على العملة الجديدة، واتفق الزعماء على العمل بالعملة الموحدة في أسواق الاتحاد الأوروبي بحلول عام 1999 بحيث تدخل البنوك في أول يناير على أن يجري تداولها عام 2002 حيث تختفي كل عملات الدولة المحلية المشاركة في الاتحاد الأوروبي.

- **التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية:** مع اتساع رقعة التكتلات الاقتصادية الإقليمية و التطور الذي عرفته دول الاتحاد الأوروبي،اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية إلى البحث عن اتحادات تجارية،و التفكير في إقامة تجمع إقليمي ينعش اقتصادها ويعزز من قدراتها التنافسية، وبالفعل تم التوقيع على اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية[1]NAFAT والتي كانت تهدف إلى تحقيق القيود التعريفية وغير التعريفية المفروضة على مجال التجارة والاستثمار عن الشركات الثلاث في أمريكا الشمالية، الولايات المتحدة الأمريكية،كندا و المكسيك.

وتجدر الإشارة إلى أن الهدف من هذه الاتفاقية هو تخطي الحدود التقليدية للتجارة الحرة حتى يغطي الاتفاق قائمة كاملة من النشاطات الاقتصادية مثل التدابير الحكومية وقوانين الاستثمار والاتصالات و الطاقة والزراعة،وكذلك الخدمات المصرفية و المالية ومجالات أخرى مثل الصحة و البيئة [2]، وقد بدأ سريان اتفاقية نافتا اعتبارا من أول يناير 1994،وتقضي بإلغاء الرسوم الجمركية بين هذه الدول لنحو تسعة آلاف سلعة خلال 15 عاما وزيادة التبادل التجاري عبر الحدود وتسهيل الاستثمارات الأمريكية و الكندية في المكسيك[3]التي كانت بدورها تسعى إلى الاندماج مع هذه الدول الشمالية من أجل الوصول إلى أسواقها وجلب الاستثمار و التكنولوجيا بهدف تحسين معدل نموها الاقتصادي.

لقد أدت اتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية إلى توسيع نطاق الاتفاقيات التجارية التي كانت قد أبرمت سنة 1989 بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا،خاصة وأن المفاوضات بين حكومات الدول الثلاث[4]انطلقت في جويلية 1991،وتم إقرار اتفاقية التجارة الحرة في شهر أوت و التوقيع عليها كان في ديسمبر [5]1992.

ولا شك أن التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية يعتبر من أكبر التكتلات الاقتصادية المعاصرة،حيث تضم اتفاقية نافتا حجما سكنيا يبغ أكثر من 367 مليون نسمة [6]وبلغ حجم التجارة الخارجية لبلدان نافتا 1365 مليار دولار( 1000 مليار للولايات المتحدة الأمريكية، 261 مليار لكندا و 104 مليار للمكسيك) [7]وقد استحوذ هذا التكتل على ما يقارب 35،40%من الناتج الداخلي الخام العالمي خلال سنة 2002[1]

---

1 NAFTA: North American Free Trade Agreement.

2 MICHAEL G P., Asean and economic intégration in the Americas, organization For economic Go-operation and développement ,OECD , France 1995, P 45

3 عبد المطلب عبد الحميد،مرجع سابق، 2006،ص 108 .

4 ففي شهر مارس 1990 أعلنت إدارة بوش بان حكومتي الولايات المتحدة الأمريكية و المكسيك قد بدأتا محدثات يمكن أن تؤدي إلى اتفاق تجاري حر مماثل للاتفاق الذي تم توقيعه مع كندا.

5 نشير في هذا المجال إلى أن الكونغرس الأمريكي قد صادق على الاتفاقية في نوفمبر 1993 بعد خلافات داخلية بسبب التبادل الاقتصادي و الاجتماعي بين البلدان الأعضاء،والتي بسببها تم ترك الاتفاق على ترك الأبواب مفتوحة أمام بلدان أمريكا اللاتينية و المحيط الهادي على المدى الطويل.

6 حسب إحصائيات سنة 1991 بلغ عدد سكان الولايات المتحدة الأمريكية 252،69مليون ،المكسيك 87،84 مليون نسمة.

7 عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2006، ص 112، 113

ويلاحظ أن الاتحاد الأوروبي و التكتل الاقتصادي لدول أمريكا الشمالية لهما تأثيرات كبيرة على التجارة العالمية،بحسب الإحصائيات سنة 2005 بلغت النسبة المئوية لصادرات الاتحاد الأوروبي من مجموع الصادرات العالمية 62،40% مقابل 13،40%للواردات، حيث كانت النسبة المئوية لصادرات منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية من مجموع الصادرات العالمية 14،15 مقابل 70،20 بالنسبة لواردات المنطقة من مجموع الواردات العالمية [2]وهذا ما يبين القيمة المرتفعة لصادرات وواردات التكتلين ودرجة مشاركتهما العالية في حجم التجارة العالمية.

ورغم أهمية هادين التكتلين كأقطاب في ظل نظام اقتصادي عالمي جديد إلى أنه لا يمكن إهمال كتلة جنوب شرق آسيا تحت قيادة اليابان و التي تشهد ديناميكية اقتصادية ونموا سريعا منذ فترة السبعينات فلقد حققت اتفاقيات شرقي آسيا متوسط معدل نمو حقيقي وصل إلى 6% سنويا على مدى العقود الأربع الماضية في الفترة التي حافظت فيها اقتصاديات المجموعة الأوروبية و الأمريكية على متوسط معدل للنمو لا يفوق 3% سنويا ،فالنمو السريع الذي عرفته الدول الأسيوية جعلها تتفوق على البلدان الصناعية وبقية العالم خصوصا بالنسبة للاقتصاديات الصين والهند واتحاد دول جنوب شرق آسيا [3]وهذا ما رسخ مكانه آسيا كقطب اقتصادي جديد.

## 2.1. تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات

من أهم ملامح المناخ الاقتصادي العالمي الجديد تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات [4]التي كان لها تأثير في جوانب عديدة مثل تعميق العولمة في كافة المستويات الإنتاجية و التكنولوجية و التسويقية و الإدارية بالإضافة إلى التأثير على توجهات الاستثمار الدولي و التجارة العالمية.

والشركات المتعددة الجنسيات هي كيانات اقتصادية [5]لها مراكز رئيسية تملك وتسيطر على تسهيلات خارج الدولة الأم [6] وتلك في مجال من المجالات الاقتصادية أو أكثر ووفقا لذلك فإن الشركة تربط بينهما إستراتيجية واحدة يتولى متابعة تنفيذها الإدارة في المركز الرئيسي،ويشترك فيها أفراد من الجنسيات مختلفة من خلال هيكل تنظيمي محكم،حيث تنظر الشركة متعددة الجنسية إلى العالم بأسره على أنه سوقا واحدا لا يوجد فيه حدودا دولية.

---

[1] CARONI R. et GUAYANA C., op. cit., P 179

[2] Organisation Mondiale du commerce., Rapport sur le commerce Mondial , Genève, 2006 , PP.12.13

[3] دول جنوب شرق آسيا المعروف بASEAN ويتكون هذا الاتحاد من:اندونيسيا،ماليزيا،الفلبين،سنغافورة،تايلنديا، برناب وقد أرسى هذا الاتحاد خطوة هامة على طريق تأسيس جبهة منظمة مضادة لأمريكا في جنوب شرق آسيا.

[4] Trans nation al Corporations.

[5] حسب تقرير CNUCED لسنة2005 قدر عدد الشركات المتعددة الجنسيات ب 70000 شركة تسيير 690.000 فرع متواجد بالخارج.

[6] Home Country.

### 1.2.1. خصائص الشركات المتعددة الجنسيات

لقد شاع استخدام اصطلاح الشركات متعددة الجنسيات في العلاقات الاقتصادية الدولية، ودوائر الأعمال ،وهذا لا يعني أن المساهمين في ملكية هذه الشركات دوي جنسيات متعددة ولكنه يعني أيضا أن هذه الشركات بالرغم من أن إستراتيجيتها وسياستها وخطط عملها تصمم في مراكزها الرئيسي الذي يوجد في دول معينة تسمى الدولة الأم إلا أن نشاطها لا يقتصر على الحدود الوطنية لهذه الدولة،ولكنها تمتد بنشاطها إلى دول أخرى تسمى الدول المضيفة [1]فهي بذلك دولية النشاط،إذ أنها تمتد باستثماراتها وتخطط لإنتاجها ومبيعاتها إلى أكثر من دولة متجاوزة بذلك حدودها الوطنية أو الإقليمية [2]لأنها تتمتع بقدر كبير من حرية تحريك ونقل الموارد ومن تم عناصر الإنتاج من رأس المال و العمل و نقل التكنولوجيا الحديثة بين مختلف الدول.

ويرى MICHEL P أنه بإمكان الشركات المتعددة الجنسيات تحقيق ميزة تنافسية انطلاقا من الميزات التي تتمتع بها الدول المضيفة و المتمثلة في التكنولوجيا،اليد العاملة المؤهلة،تنافسية الاقتصاد و الطلب الداخلي[3]وتتمتع الشركات المتعددة الجنسيات بمجموعة من الخصائص و السمات المميزة لها وتحديد هده الخصائص يساعد على تصور مدى تأثير هذه الشركات على الاقتصاد العالمي الجديد ويرجع هذا التأثير إلى تحكمها في النشاط الاقتصادي في أكثر من قطر مع إشاعة ثقافة استهلاكية ونمطية موحدة، ويبدو من الضروري ذكر خصائص الشركات المتعددة الجنسيات فيما يلي:

- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بمقدرة عالية لتوليد ندفق مستمر للمنتج مع تواجد عملية التجديد والإبداع كلما تزايد الطلب بالدول المضيفة.
- الاعتماد على المهارات الإدارية المتقدمة بما يكفل تحقيق تدفق مستمر للأعمال بشكل ينتج عنه عائد اقتصادي في ظل نظام تشغيلي فعال [4].
- التركيز في النشاط الاستثماري الضخم،فبالرغم من الاستثمارات الدولية التي تقوم بها تلك الشركات فإن استثماراتها تتركز في الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي [1]بالإضافة إلى اليابان حيث تتوطن أكثر من ثلثي استثمارات هذه الشركات في تلك الدول [2]

---

[1] Host Countries.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 ديسمبر**، مجموعة النيل العربية، 2002،ص ص 184.185

[3] MICHEL P., " The Competitive Advantage of nation, In MUCCHIELL J L., "Déterminants de la délocalisation et Firmes multinationales, **Revue Économique** N°4, 1992, Paris, P 649.

[4] عبد الرحمان،إ.م. **الإدارة الإستراتيجية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997،ص 15

- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بالضخامة وتمثل كيانات اقتصادية عملاقة وهذا ما تدل عليه كثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال و الاستثمارات التي تقوم بها [3]ففي سنة 1990استحوذت هذه الشركات على أكثر من 80% من الإنتاج العالمي حيث أن 100 أكبر شركة متعددة الجنسية قدر رقم أعمالها ب 4318 مليار دولار وهذا الرقم يعادل الناتج الداخلي الخام ل 171 دولة من بين 192 دولة[4].

- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بأهميتها النسبية مقارنة بالشركات الأخرى داخل نفس الصناعة في الدول ،وهذا ما تشير إليه الدراسة التي قام بها (فرنون) لأكبر 187 شركة أمريكية متعددة الجنسية في الصناعة التحويلية في الولايات المتحدة الأمريكية [5]حيث وجد أن نسبة مبيعات هذه الشركات إلى جملة مبيعات كل الشركات الأمريكية للصناعة التحويلية هي 6،39 %.

- تتميز الشركات المتعددة الجنسيات بكبر مساحة السوق التي تغطيها وامتدادها الجغرافي في خارج الدولة الأم بما لها من إمكانيات تسويقية هائلة وفروعها المتواجدة في مختلف أنحاء العالم.

- هذه الشركات لها القدرة على التأثير على قوة العمل في الدول المضيفة، بالتالي على توزيع الدخول ، وعلى هيكل الأجور، وكذلك على القوة الشرائية والأنماط الاستهلاكية.

- تسعى الشركات المتعددة الجنسية إلى إقامة التحالفات الإستراتيجية فيما بينها في إطار تحقيق المصلحة الاقتصادية المشتركة لأعضاء التحالف من أجل اكتساب القدرة التنافسية على مثيلاتها للشركات الأخرى.

- فقد اتسعت حركة الاندماج في تسعينات القرن الماضي و فيما يلي رص لحركة الاندماج بين الشركات العالمية الكبرى[6]
- اندماج بين الشركة البريطانية للبترول والشركة الأمريكية أموكو.
- قيام تكتل بين خمس شركات طيران [1] بهدف تنسيق خدماتها ومواجهة التكتلات الأخرى في المجال نفسه.

---

[1] وبالتحديد في إنجلترا، وألمانيا، وفرنسا.

[2] عبد المطلب عبدالحميد، مرجع سابق، 2002، ص 186

[3] نفس المرجع

[4] CARONI R. et GUAYANA C., op. cit., p 543.

[5] تصل سيطرة هذه الشركات في بعض الصناعات التحويلية الفرعية إلى درجة عالية،مثل صناعة السيارات حيث تسيطر على 5،84 % من جملة المبيعات،وعلى 2،86%من جملة الأصول وأيضا صناعة الأدوية، فتسيطر على 5،76 من جملة المبيعات،وعلى 2،74% من جملة الأصول ،أما صناعة المنتجات المعدنية فتسيطر على 9،75 % من جملة المبيعات و 6،84 من جملة الأصول.

[6] رفعت السيد العوضي،إسماعيل علي سيوني، **الاندماج و التحالفات الإستراتيجية بين الشركات في الدول العربية**المنظمة العربية للتنمية الإدارية ،القاهرة، 2005 ،ص 63،64.

- إعلان اندماج شركة كرايسلر الأمريكية لصناعة السيارات مع شركة دايلمريتر الألمانية ،نحن اسم دايملر-كرايسلر التي أصبحت أكبر شركة للسيارات في العالم بأصول تبلغ قيمتها 92 مليار دولار،وقد بلغت مبيعاتها 158مليار دولار أمريكي في سنة 1998 .
- اتفاق تحالف ومشاركة بين شركة نيسان ثاني كبرى الشركات اليابانية لصناعة السيارات و السابعة في العالم وشركة رونو الفرنسية حيث بلغ إنتاج هذا التحالف 8،4 مليون سيارة وهو يشكل رابع أكبر مجموعة عالمية لصناعة السيارات[2]
- إعلان شركة أمريكا اون لاين شراء شركة نيتسكاب للاتصالات مقابل 6،2 مليار دولار أمريكي.
- إعلان شركتا جي أي سي و بريتش أيروسبيس البريطانيتان الاندماج مع شركة ماركوني اليكمروتيكس للمعدات الدفاعية،وبلغت قيمة الصفقة 7،7 مليار جنيه إسترليني.
- اندماج شركة ايرتاتش الأمريكية وهي أكبر شركة للاتصالات للاسلكية في العالم مع شركة فودافون البريطانية للاتصالات تحث اسم فودافونإ يوتاتش وبلغ رأس مال الشركة الجديدة 110 مليار دولار.
- يبحث مديرو شركة جنرال إلكتريك وشركة الكاتل الفرنسية للاتصالات و الصناعات العسكرية عن إمكانية الاندماج في صفقة قيمتها 30 مليار جنيه إسترليني

ويلاحظ من ناحية أخرى أن هذه الشركات العملاقة تحقق معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة، حيث بلغت أصولها المالية سنة 2004 بالدول المضيفة 36008 مليار دولار [3]وأشارت إحدى التقارير عن أكبر خمسمائة شركة متعددة الجنسية أن إجمالي إيراداتها وصل إلى حوالي 44% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي .وأن 80% من مبيعات العالم تتم من خلال الشركات المتعددة الجنسيات [4] وهذه الشركات تستأثر بحوالي 25% من الناتج القومي الإجمالي العالمي.

ويمكننا الإطلاع على أحدث البيانات عن الشركات متعددة الجنسيات في ما نشرته مجلة فورشن في جويلية1998 عن أكبر 500 شركة في العالم حيث بلغ إجمالي إيرادات تلك الشركات الخمسمائة 11 تريليون و 454 مليار دولار [5]وهذه الإيرادات تمثل 149% من الناتج المحلي لأمريكا و 45% من الناتج المحلي للعالم كله 1949%من الناتج المحلي لدول العالم الثالث [6]ومن هنا تتضح ضخامة حجم هذه الشركات وتنوع أنشطتها وانتشارها الجغرافي وإمكانيتها العملاقة.

---

[1] هذه الشركات هي:الخطوط الجوية البريطانية و الأمريكية و الكندية وكانتي باسيفيك وكرانتاس الأسترالية.

[2] بعد كل من دايملر-كرايسلر، وتويوتا، وفولكس فاقن ،وفورد،و فولفو.

[3] **CNUCED**., "Rapport sur l'investissement dans le Monde : Les sociétés transnationales et l'internationalisation de la recherche et développement " Genève. 2005, P.5

[4] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، 2002، ص 188.

[5] إذا قارنا هذه الأرقام مع مجموع الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم لسنة 1997 الذي كان أكثر بقليل من 28 تريليون بينما كان الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية 7 ترليون و 745 مليار دولار أما الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم الثالث فبلغ 5 ترليون و909 مليار دولار.

[6] محمد طاقة ، **مأزق العولمة**، دار المسيرة، عمان ، 2007،ص ص 22.23.

**الجدول** II- 2: ترتيب الشركات المتعددة الجنسيات حسب عدد الدول المضيفة خلال 2004.

| | أعداد الدول المضيفة | نسبة المبيعات بالدول المضيفة[1] | نسبة المستخدمين بالدول المضيفة[2] |
|---|---|---|---|
| كوكا كولا | 200 | %70 | %67 |
| سيمنس | 180 | %75 | % 60 |
| إ . بي . م | 165 | %57 | % 52 |
| فورد | 137 | % 38 | % 54 |
| ميكروسوفت | 70 | %60 | % 33 |
| رونو | 36 | % 62 | % 33 |

**Source** : BOUCHET M H., Globalisation, **Introduction a l'économie du nouveau monde**, Pearson Éducation, Paris, 2005, P.68.

ويتضح من هذا أن الشركات المتعددة الجنسيات تسيطر على نسبة كبيرة من التجارة الدولية وهذه السيطرة تتزايد بشكل ملحوظ خصوصا في ظل المناخ الاقتصادي العالمي الجديد الذي يتميز بالانتفاخ و الحرية و الدور الكبير الذي تلعبه المنظمة العالمية للتجارة في إطار إزالة الحواجز الجغرافية من خلال التقليل من التعريفات الجمركية وتدليل العقبات أمام التجارة الخارجية بالإضافة إلى اتساع رقعة التكتلات الدولية

[1] نسبة المبيعات بالدول المضيفة من مجموع مبيعات الشركة

[2] نسبة المستخدمين بالدول المضيفة من مجموع مستخدمين الشركة ،وتشير الإحصائيات أن إجمالي عدد العاملين بالشركات المتعددة الجنسيات في الدول المضيفة يتجاوز 57 مليون 000 394مستخدم،بعد أن كان العدد لا يتجاوز 24 مليون و 000 471 مستخدم أواخر سنة 1990 وهذا حسب تقرير CNUCED.

والإقليمية و المعاهدات الاقتصادية التي مكنت الشركات من الإنتاج في الخارج والاستفادة من العمالة الأجنبية الرخيصة وتدعيم استثماراتها الأجنبية.

### 2.2.1 الشركات متعددة الجنسيات وتوسيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة

لا يعد تحقيق العوائد العامل الكافي وحده في استقطاب الاستثمار الأجنبي،بل إن من عوامل الاستثمار الأخرى التي تؤدي دورا مهما في قيامه، هو السعي نحو تطوير الاستغلال التجاري و الحصول على أكبر قدر ممكن من الأسواق،فعجز السوق الوطنية عن تحقيق أهداف المشروع التجاري الاستثماري في النمو و التوسيع يؤدي بالضرورة إلى التوجه نحو الاستثمار الخارجي و البحث عن منافذ عبر الحدود الوطنية ،ومن الأسئلة التي يمكن أن نسوقها في إطار هذا العامل اضطرار شركة كرايزلر ( Chrysler) وهي واحدة من ثلاث شركات أمريكية كبرى في صناعة السيارات،ونتيجة عدم تمكنها من الوقوف أمام كل من شركة فورد وشركة جنرال موتورز اللتين تمارسان الصناعة ذاتها في السوق الوطنية،إلى الاستثمار التجاري المباشر في دول أوروبا الغربية، مما دفع الشركتين المذكورتين أيضا إلى إنشاء فروع لهما وشركات تابعة في المنظمة [1].

لقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر يتطور بإيقاع سريع بالنسبة للاستثمار المحلي ،الإنتاج، أو التجارة العالمية،ففي الفترة ما بين 1970 و 2000 تضاعفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ب 100 مرة وبلغت 612 مليار دولار في 2004 حسب CNUCED وهذا التطور يرجع أساسا إلى المبادئ الأساسية التي ظهرت من جديد و التي تحدد هذا النوع من الاستثمارات الأجنبية و تتمثل فيما يلي:

- تجديد ونمو الاقتصاد
- زيادة أرباح الشركات.
- تطور أسواق الأسهم.
- ظهور التحالفات و الاندماجات [2]

إن الانطلاق الجديد للاستثمارات الأجنبية المباشرة يعتبر دافع للإنتاج الدولي و الذي يتمثل في على الأقل 6100 شركة متعددة الجنسية و التي تملك أكثر من 900.000 فرع في الخارج و بمخزون يقدر ب 7000

---

[1] دريد محمود السامرائي،**الاستثمار الأجنبي المباشر،العقوبات و الضمانات القانونية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2006، ص ص78.77

[2] هناك من يفرق بين التحالف و الاندماج و الاقتناء ،ويلاحظ أن الاندماج والاقتناء هو نوع من أنواع التحالف يسمح لمؤسستين متواجدتين في نفس البلد أو بلدين مختلفين بالاندماج عن طريق إنشاء مؤسسة جديدة كبديل للمؤسستين المندمجتين أو عن طريق اقتناء إحدى المؤسستين للمؤسسة الأخرى (جزئيا أو كليا) وهذا يكون برضي الطرفين،عكس العرض العمومي لشراء الأسهم الذي يمكن اعتباره عدائي وليس بتحالف، وأحسن مثال عللا ذلك العرض العمومي لشراء الأسهم الذي قامت به شركة Enel الإيطالية على الشركة الخاصة الفرنسية Suez سنة 2006 ، الذي رفضته الحكومة الفرنسية بداعي المصلحة الوطنية حيث قامت .....(أنظر نوفل جديد ص 18 ) بتبسيط إجراءات تمنح هذه الشركة .

مليار دولار[1] فمنذ السنوات،عشرات الدول تستقبل ما يقرب عن 70%من التدفقات السنوية الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفي المقابل نجد 100 دولة لا تمثل إلى 1%،أما بالنسبة للمخزون (مجموع الاستثمار الأجنبي المتراكم خلال السنوات) فأن اليابان وأمريكا وأوروبا تمتلك 90% من المخزون العالمي و بالتالي فأن الاستثمارات الأجنبية،المباشرة تتقاطع داخل هذه البلدان الصناعية أما توزيع القطاعات داخل الاستثمار الأجنبي المباشر فقد شهدت تطور طفيف خلال سنوات التسعينات إلى سنة 2002 مع التوجه نحو أرباح الخدمات وقد تطورت حصة الخدمات في مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر من 47% في سنة 1990 إلى 67% سنة 2002[2].إن أول ممونين الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول الأخرى كانت في سنة 2003 بالتسلسل الو.م.أ، فرنسا، الملكة المتحدة،بلجيكا، هولندا، اليابان، أما بالنسبة لدخول الاستثمار الأجنبي المباشر فهناك توجه نحو الاتحاد الأوروبي و الولايات المتحدة الأمريكية نظرا للفرص التي تقدمها هذه المناطق فيما يخص المواد،الاندماجات و الامتلاكات بين الشركات.

**الجدول II- 3**:التدفقات الخارجية للاستثمار الأجنبي المباشر

| المناطق | التدفقات الخارجية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 1980-1978 | 1990-1988 | 2000-1998 | 2005-2003 |
| الاقتصاديات المتطورة | 0،97 | 1،93 | 4،90 | 8،85 |
| الاقتصاديات المباشرة في طريق النمو | 0،3 | 9،6 | 4،9 | 3،12 |
| جنوب وسط أوروبا | // | 01،0 | 2،0 | 8،1 |
| العالم | | 100 | 100 | 100 |

**الجدول II- 4**: التدفقات الداخلية للاستثمار الأجنبي المباشر

| المناطق | التدفقـــــات الداخلـــــية | | | |
|---|---|---|---|---|
| | 1980-1978 | 1990-1988 | 2000-1998 | 2005-2003 |
| الاتحاد الأوروبي | 1،39 | 3،40 | 0،46 | 7،40 |
| اليابان | 4،0 | 04،0 | 8،0 | 8،0 |
| الولايات المتحدة الأمريكية | 8،23 | 5،31 | 0،24 | 6،12 |
| إفريقيا | 0،2 | 9،1 | 0،1 | 0،3 |
| أمريكا اللاتينية و الكارايبي | 0،13 | 0،5 | 7،9 | 5،11 |
| آسيا و المحيط | 3،5 | 5،10 | 0،11 | 4،21 |
| غرب آسيا | -6،1 | 3،0 | 3،0 | 0،3 |

[1] **Statistique de l'OCDE** " In perspectives de l'investissement international " Editions OCDE, Septembre 2003.
[2] SOUAK F Z., " Les IDE et le développement dans les pays du sud de la méditerranée et particulièrement du Maghreb" **Revue D'économie et de statistique appliquée**, Décembre 2006, Numéro spécial, P.116.

| | | | | |
|---|---|---|---|---|
| شرق وجنوب آسيا | 7،6 | 0،10 | 7،10 | 4،18 |
| العالم | 100 | 100 | 100 | 100 |

**Source** : SOUAK F Z., op. cit., PP 117.118.

إن استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات تتم حسب ( 1996 LANKES et VENABLES)بمنطقتين عمودي وأفقي.

- **الإستراتيجية العمودية:** تتم عندما تفتح الشركة فروع لها تسمى فروع الو رشا ت وتختص في جزء معين من عملية الإنتاج و التي تبدأ من الإنتاج إلى التوزيع و البيع الخاص بالمنتوج النمطي و الخاضع للمنافسة،و الهدف هو تخفيض التكاليف وذلك بالبحث عن أجور منخفضة و ميزات الاستقرار المقدمة من طرف البلد المستقبل وهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة غير ثابتة بما أنها تهاجر عندما تختفي هذه الميزات التنافسية.

- **الإستراتيجية الأفقية:** تهدف إلى إرضاء السوق وذلك عند تواجد موانع الدخول إلى هذا السوق،و المنتوجات هي نفسها في الأسواق الأخرى و النافسة هنا هي منافسة خارج التكاليف، وحتى نهاية السبعينات كانت معظم الإستراتيجيات عمودية أما حاليا فالتوجه هو نحو الإستراتيجية الأفقية [1] إن التوسع في الاستثمار الأجنبي المباشر من شأنه أن يساهم في تطوير الإنتاج بالنسبة لمتطلبات السوق العالمي وبالتالي تطوير الصادرات لتوازن الميزان التجاري للبلدان المضيفة التي تبحث عن الحداثة وذلك بالحصول على التكنولوجيا، التسيير الحديث،ن ظم التسويق وخاصة تدفقات الأموال وهذه الدول تأمل دائما في نجاح تطورها الاقتصادي من خلال الانفتاح وتطوير الصادرات وإقصاء السياسات الداخلية التي تتمثل في الإستراد أو الاندماج الاقتصادي .

أما الشركات المتعددة الجنسيات و التي أدت إلى الثورة الصناعية الجديدة إلى التوسع في نشاطاتها[1]وما صاحب ذلك من تغيير جدري في نظم الإنتاج و الإدارة فهي لا تبحث عن الامتيازات الجبائية أو المساعدات أو المواد الأولية(خارج المحروقات) ولكن تبحث عن:

[1] SOUAK F Z., op. cit., P 118.

- الاستقرار الاجتماعي و السياسي
- مستوى جيد من الهياكل القاعدية (نقل، اتصا ل،...)
- نظام بنكي متلائم مع السوق العمل
- مناخ أعمال جيد (استقرار، تنسق بالإطار التشريعي)
- حيز اجتماعي ملائم للمستخدمين الأجانب
- وجود سوق كبير وفي نمو.

إن إرادة الدول النامية ومنها دول الحوض الجنوبي للمتوسط لا تلقى صدى كبير بالنسبة للاستثمارات الدولية وذلك بسبب منافسة المناطق الأخرى (آسيا، أمريكا اللاتينية) والتي تمتلك أسواقا كبيرة مربحة وكفاءات عالية في حين نجد بعض الدول تستجيب قليلا للمعايير التي تبحث عنها الشركات المتعددة الجنسيات والتي تجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة فهي لم تحسن من انفتاحها الاقتصادي ولا قوانين الاستثمار ولا معاهدات الشراكة أو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

### 3.1. التقدم التقني وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

شهد النصف الثاني من القرن العشرين تقدما تقنيا في مجالات الإعلام والاتصال أدى إلى تغيرات جدرية في أنماط الحياة وأثر على الهياكل التي قامت عليها مكونات الاقتصاد و السياسة و الاجتماع، حيث أصبح هناك نوعا من الالتقاء و التلاحم بين تقنيات الاتصالات و الشكات،وهو التقاء نوعي دو طبيعة دائمة ومتجددة بات يحدث ثورة حقيقية في العالم الأعمال و المجتمع ذلك أن هذا التقدم التقني ساهم في التوسيع وزيادة وتنوع المنتجات من السلع و الخدمات ووسائل النقل في التقارب بين المنتجين و المستهلكين و بين المؤسسة وعملائها.

لقد ظهرت قفزة نوعية غير مسبوقة في التكنولوجيا المعلومات والاتصالات الالكترونية،فالانترنت و الخدمات التي تقدمها صارت تشبك عمليات الأعمال و العاملين بعضهم ببعض من جانب،وتشبك هؤلاء جميعا بالعملاء والموردين وأصحاب المصلحة الآخرين من جانب آخر،وبذلك فإن هذه التكنولوجيا قد حررت نظم الإنتاج من قيود الزمان و المكان و أصبح الاقتصاد الجديد أكثر من أي وقت مضى يتجه نحو الاقتصاديات المرتكزة على المعلومات و المعرفة في ظل تزايد اعتماد التطور الاقتصادي و الاجتماعي على الأدوات التكنولوجية الحديثة.

---

[1] نشير في هذا المجال إلى أن الدول المتقدمة التي تسعى إليها الشركات المتعددة الجنسيات تهتم بتشجيع شركاتها على الاستثمار في الخارج باعتبار أن هذا الاستثمار يعود بفوائد عديدة على اقتصادها الوطني،إذ أنه يؤدي إلى نتج أسواق جديدة أمامها وزيادة حجم تجارتها الدولية بتأمين حصولها على المواد الخام بأسعار معتدلة مما يؤدي في نهايته إلى تحسين وضعها الاقتصادي.

### 1.3.1 تطور وسائل الاتصال الحديثة

لقـــد ظهرت في السنوات الأخيرة ابتكارات عديدة طورت صناعة الاتصالات السلكية واللاسلكية، واكتسبت من خلالها وسائل الاتصال أهمية كبيرة خاصة الوسائل الإلكترونية التي تعتبر قناة أساسية للمعلومات، ولعل أبرز مظاهر التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات ذلك الاندماج بين ثورة المعلومات وثورة الاتصالات، ويتمثل هذا الاندماج في استخدام الحاسب الإلكتروني في تخزين واسترجاع المعلومات بسرعة كبيرة واستخدام الأقمار الصناعية في نقل الأخبار والبيانات والصور عبر العالم.

وقبل التطرق إلى تطور وسائل الاتصال الحديثة لا بد من الإشارة إلى أن التطورات التي حصلت في مجال التكنولوجيا المعلومات والاتصالات مرت بمراحل تاريخية عدة متشعبة ولكنها مترابطة ومن الممكن أن نحصرها فيما يلي[1]:

- اختراع الكتابة السومرية أو الكتابة التصويرية،ثم مختلف أنواع الكتابة الأخرى.
- اختراع الطباعة[2] ابتداء من الطباعة الحجرية الثابتة، ثم بالحروف المعدنية الثابتة، ثم بعد ذلك الطباعة المعدنية المتحركة.
- اختراع مختلف أنواع مصادر المعلومات المسموعة و المرئية، كالهات ف و الراديو، واللاسلك ي و التلفزيون وما شابه ذلك من المواد السمعية و البصرية.
- اختراع الحاسوب و تطويره عبر مراحل و أجيال متعددة.
- التزاوج الواضح بين التكنولوجيا الحواسيب المتطورة وتكنولوجيا الاتصال المختلفة الأنواع و التطورات،وصولا إلى شبكات المعلومات المختلفة و على رأسها الانترنت.

[1] عامر إبراهيم قنديلي، إيمان فاضل السامرائي، **تكنولوجيا المعلومات و تطبيقاتها**، الوراق للنشر و التوزيع، عمان، 2002،ص 85 .

[2] تتمثل مرحلة اختراع الطباعة بتغيير شامل في التعامل مع المعلومات و التحول من نسخ الكتب و خطها يدويا إلى طباعتها آ ليا وبنسخ متعددة،وقد كان اكتشاف يوحنا جو تنبرع للطباعة بالحروف المعدنية المنفصلة في منتصف القرن الخامس عشر(1436م) وبعد ذلك تم انجاز طباعة الكتاب المقدس باللغة اللاتينية يقودنا إلى ثورة جديدة في مجال المعلومات و المعرفة.

**الشكلII – 1**: ثورات المعلومات والاتصالات الخمسة المتعاقبة

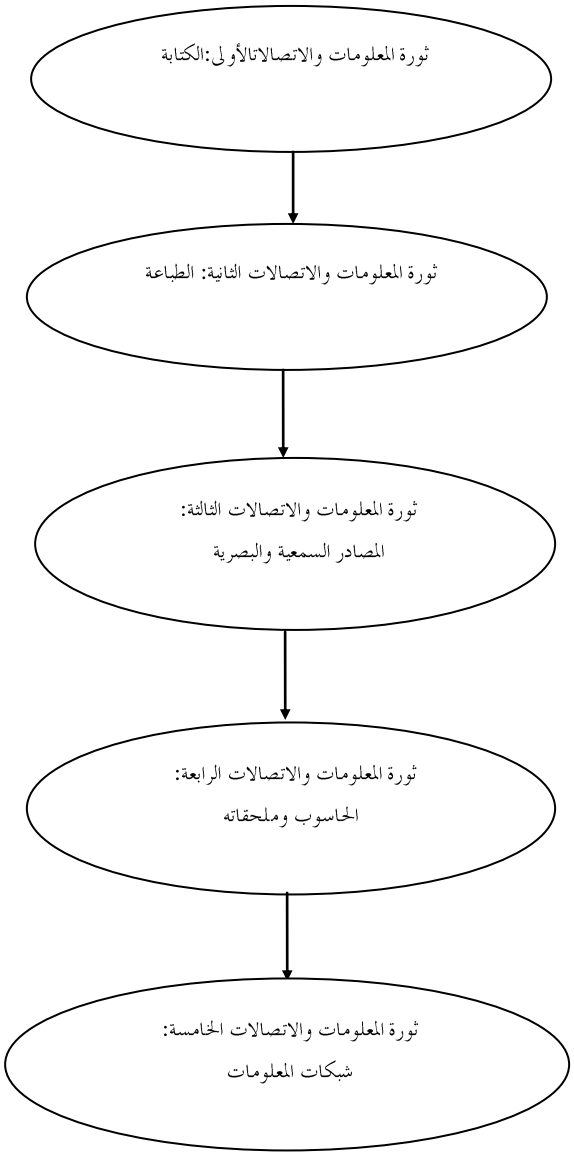


**المصدر**: عامر إبراهيم قنديلجي، إيمان فاضل السامرائي، مرجع سابق ،ص86 .

وفي فرنسا كان الجنرال فيري Ferrié قد حقق منذ سنة 1899 تجارب كثيرة في الإرسال اللاسلكي، ولكن الإيطالي ماركوني Marconi كان أول من حصل على براءة اختراع TSF اللاسلكي سنة 1896 (02 حزيران) في بريطانيا العظمى [1]، وكانت تلك هي المرة الأولى التي ينتقل فيها الصوت إلى مسافات بعيدة نسبياً بدون استخدام الأسلاك، وهكذا فإن الاتصالات البعيدة بواسطة الموجات الهرتزية فتحت الطريق أمام النقل اللاسلكي ليحل مكان جهاز النقل السلكي.

ونستطيع اعتبار بدايات اكتشاف وتطوير مصادر المعلومات المسموعة و المرئية، بأنها ابتدأت في النصف الأول من القرن التاسع عشر حيث تمكن صموئيل مورس (Samuel Morse) باختراع جهاز التلغراف[2]،وابتكر طريقة للكتابة تظهر إشارتي الشارحة و النقطة تظهر بشكل صوتي بين نقطتين،ثم جاء اختراع الهاتف من قبل الكسندر كراهام بل (Bell) في عام 1876 في الولايات المتحدة الأمريكية [3]الذي تطور بشكل مذهل ليكون جزءا لا يتجزأ من تكنولوجيا الاتصالات الجديدة.

وجاء التحول المهم الأخر في مجال مصادر المعلومات المسموعة باختراع الراديو سنة 1906، إلا أن البث الإذاعي المنتظم لم يبدأ حتى عام 1919 في كل من ألمانيا وايطاليا ،وعرض منتظم آخر سنة 1920 في الولايات المتحدة الأمريكية [4]، ومند سنة 1925 بدء عرض النماذج الأولى للتلفزيون [5]، غير أن انتشاره في فرنسا بدء سنة 1950 مع امتداد الشبكة وانتشار الأجهزة الأولى ما بين الطبقات الوسطى [6]وقد استغرق تطويره فترات طويلة، وكان الناس يتتبعون التقدم لحظة بلحظة ويتعايشون معه، لذلك لم يفاجئهم مثلا التلفزيون الأبيض والأسود في الثلاثينات ولا بإدخال التلوين على الصورة [7]ولقـــد ساهم تطور طرق الاستقبال بواسطة الكابل والأقمار الصناعية في وفرة البرامج وساعد على توسيع مساحة البث، وظهور إستراتيجيات جديدة في مجال الإعلام، واقتصاد جديد للاتصال.

### 2.3.1 . المراحل الحديثة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

لقـــد عرفت السنوات الأخيرة ابتكارات عديدة، حيت لا تكاد تمر الأيام إلا ونشاهد أو نلاحظ ونسمع عن تطورات جديدة ومستجدات في الميدان التكنولوجي المتعلق بالحياة الاقتصادية والاجتماعية بصفة

---

1 . فرنسيس بال، جيراري ايميري، **وسائط الإعـــلام الجديدة**، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2001، ص. 21.

2 كان ذلك سنة 1837 واكتشاف التلغراف من قبل صموئيل مورس هو أول نظام اتصال رقمي بعيد المدى Digital Communication System

3 في سنة 1877 تم نصب أول هاتف منزلي في مدينة نيويورك

4 إبراهيم قنديلجي ، إيمان فاضل السامرائي،مرجع سابق ،ص 88 .

5 .في سنة 1900 ظهرت لأول مرة كلمة التلفزيون في محاضرة ألقيت في معرض باريس الدولي.

6 . فرانسيس بال، جيرار ايميري، مرجـــع ســـابق، ص. 27.

7 . علي محمد شمو، مرجـــع ســـابق، ص. 226.

عامة، وعالم الصناعة والإنتاج بصفة خاصة إنه الإبداع التكنولوجي الذي يعتبر قناة أساسية لمظاهر التطور التكنولوجي في مجال الاتصالات وللاندماج الحاصل بين ثورة المعلومات من جهة وثورة الاتصالات من جهة أخرى، هذا الاندماج ساهم في تطور استخدام الحواسب الإلكترونية، خصوصا فيما يتعلق بتخزين واسترجاع المعلومات بسرعة وفي نقل الأخبار والبيانات والصور عبر العالم، وقد اقتصرت المرحلة الأولى للتطورات العلمية والتكنولوجية على قطاع الطاقة ووسائل النقل ثم انتقلت إلى الصناعات الالكترونية والبدء في إنتاج الحواسب والتدرج في أجيالها، والجدول التالي يبين أهم التطورات التكنولوجية منذ بداية القرن التاسع عشر .

**الجدول** II- 5: أهم التطورات التكنولوجية منذ بداية القرن التاسع عشر

| السنة | التكنولوجيا |
|---|---|
| 1800 | أوائل البطاريات الكهربائية |
| 1814 | القاطرة البخارية |
| 1821 | المحرك الكهربائي |
| 1837 | التلغراف الكهربائي |
| 1876 | الهاتف |
| 1889 | التربين البخاري (Turbine à vapeur) |
| 1893 | السيارات التي تعمل بالبترين |
| 1903 | الطائرة |
| 1928 | التلفاز الالكتروني |
| 1930 | المحرك النفاث (Turboréacteur) |
| 1935 | الرادار |
| 1946 | أول الحاسبات الالكترونية |
| 1947 | اختراع الترانزستور (Transistor) |
| 1964-1953 | اختراع وتحسين الليزر (Laser) |
| 1969 | ظهور بدايات الانترنت انطلاقا من شبكة حاسبات لا مركزية تربط بين أربع جامعات أمريكية |
| 1989 | ظهور فكرة الشبكة العنكبوتية (World Wild Web) |
| 1995 | انتشار الهاتف النقال (Telephone mobile) |

| | |
|---|---|
| 2010؟ | النانوتكنولوجيا[1] (Nanotechnologies) |

**Source:** BOUCHET M H., (2005), op. cit., P 40.

فلقد أصبح هناك تحول من الاعتماد على الوسائط المبنية على الأسلاك النحاسية ونظم الترحيل الكهروطيسية قصيرة المدى المبنية على الأرض إلى الاعتماد على خطوط الألياف البصرية [2] والخليوي[3] ونظام الاتصال الشخصي[4]، واتصالات الساتلايت و التقنيات اللاسلكية الأخرى [5]، كما شهدت المراحل الحديثة الحديثة لتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تطورات كبيرة في مجال الحواسيب يمكن إيجازها فيما يلي [6]:

الجيل الثالث للحواسب وبناء النظم المحلية ( 1964-1970): استخدمت ما يطلق عليه اسم الدوائر الالكترونية المتكاملة[7] المبنية على شرائح من السليكون. وقد امتازت حواسب هذا الجيل بصغر حجمها، حيث حيث أن طول الدائرة المبنية على شريحة سليكون لا يتجاوز البوصة، وتميزت كذلك بخفة وزنها وقلة تكلفتها، وأقل استهلاكا للطاقة الكهربائية وأكثر سرعة في انجاز العمليات. بالإضافة إلى دقة أداءها مقارنة بحواسب الجيلين السابقين وقدرتها التخزينية الكبيرة.

ومن التحولات المهمة التي رافقت هذا الجيل من الحواسب تطور في نظم التشغيل باستخدام نظم المشاركة الزمنية[8] وهي النظم التي يتم فيها وضع الخدمات المحسوبة لوحدة التشغيل المركزية تحت تصرف عدد كبير من من المستخدمين في مناطق جغرافية متباعدة من خلال عدد كبير من أجهزة الإدخال والاسترجاع الموجودة في تلك المناطق، وعليه يمكن اعتبار هذه المرحلة هي بداية ظهور نظم شبكات الحواسيب [9]؛ وتميز هذا الجيل أيضا أيضا بظهور استخدام ما يطلق عليه اسم النظم المحلية أي بناء قواعد بيانات محلية [10] حيث بدأت بعض المراكز

---

[1] **.النانوتكنولوجيا:** هي كل التكنولوجيات التي تسمح بإنتاج واستعمال الكائنات والمكونات ذات حجم محصور بين1 و 100 نانومتر (علما أن 1 نانومتر يعادل 0.000000001 متر ). وهي نظريا تسمح بإنتاج المعالجات المصغرة (Microprocesseurs) انطلاقا من مليارات الترانزستورات اللانهائية الصغر، وإنتاج النانوروبوتات (Nan robots) بالإضافة إلى تطبيقاتها في المجالات الطبية والصناعية والعسكرية، ونشير إلى أن تكاليف البحوث في هذا المجال تقدر بمليارات الدولارات.

[2] Optic Fiber

[3] Cellular

[4] PCS: Personale Communication Système.

[5] بشير عباس العلاق، **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها في مجال التجارة النقالة**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية ، القاهرة، 2007،ص 08.

[6] عامر إبراهيم قنديلجي،إيمان فاضل السامرائي، مرجع سابق، ص ص 90 - 92.

[7] Integrated circuits.

[8] Time Sharing Systems.

[9] Computer Network.

[10] In-house Databases.

في الولايات المتحدة الأمريكية وفي أوربا بتجارب خاصة في استثمار إمكانات الحواسيب في بعض الإجراءات والعمليات.

الجيل الرابع للحواسيب ( 1970-1980): تميزت حواسيب الجيل الرابع بالتطورات الكبيرة على مستوى المكونات النادية للحاسوب، أو على مستوى البرمجيات فقد تطورت صناعة المكونات والأجهزة والمواد الالكترونية بشكل كبير، وأصبح بالإمكان وضع آلاف من الدوائر الإلكترونية على شريحة واحدة صغيرة من السليكون لا تتجاوز مساحتها السنتمتر المربع الواحد، وقد رافق هذا التطور تقدم وتنوع واضح في البرمجيات أيضا مما أدى إلى ارتقاء ملحوظ في أساليب التعامل بين حاسوب وآخر.

ومن التطورات المهمة في هذا الجيل ظهور المعالجات المايكروية [1] في منتصف السبعينات التي تحتوي على وحدة الحساب ووحدة التحكم في الحاسوب، وعلى أساس كل ما تقدم فقد تميزت حواسيب هذا الجيل بشكل عام بتطور أساليب صناعتها وبرمجتها وصغر حجمها وزيادة سرعتها وقدرتها التخزينية وزيادة طاقة وحدات الإدخال والإخراج وإمكاناتها وقلة تكلفتها.

الجيل الخامس للحواسب (1980-1990): يتميز هذا الجيل من الحواسب بما يلي:

- تطور الحواسب المايكروية وظهور الحواسب صغيرة الحجم التي يكثر استخدامها في المؤسسات والشركات صغيرة الحجم أو المكاتب.
- تطور أنظمة المعالجة، وتطبيق ما يسمى بنظم إدارة قواعد البيانات [2] والذي يساعد على عملية اتخاذ القرارات عن طريق جعل البيانات التفصيلية اللازمة جاهزة للاستعمال، مع تسهيل عملية تبادل المعلومات بين المؤسسات.
- تطوير حواسيب عملاقة ذات قدرات هائلة للقيام بالعمليات الحسابية والمنطقية تصل إلى أكثر من 500 مليون عملية حسابية في الثانية الواحدة، وميزة هذه الحواسب الرئيسية تتجلى في إمكانياتها الهائلة في معالجة العمليات الحسابية الرقمية الضخمة.
- تطوير حواسيب متطورة لمعالجة المسائل اللارقمية والتي تقع ضمن تطبيقات الذكاء الاصطناعي[3] ويعتمد هذا الذكاء على مبدأ إمكانية محاكاة دماغ الإنسان.
- ظهور تكنولوجيا معالجة الصوت والإنسان الآلي وحل المشكلات واللغة الطبيعية.

[1] Micro processors.
[2] Data base Management Systems.
[3] Artificial Intelligent.

الانترنت والتطورات الأخرى (1990-2010): لقد انعكس التقدم العلمي والتكنولوجي بشكل كبير على التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي بلغت ذروتها بظهور الشبكة العنكبوتية وانتشار استثمار إمكانات شبكة المعلومات الدولية المحسوبة في مرحلة التسعينات من القرن العشرين.

وعلى أساس ما تقدم فقد حدث تطور أكبر مع التوجه العالمي نحو الاقتصاد المبني على المعرفة والمعلومات وما نتج عنه من ظهور نوع جديد من التجارة فيما بين المؤسسات والتي تسمى بالتجارة الالكترونية والتي ارتفع حجمها بشكل كبير [1]؛ ففي سنة 2005 ضمت الشركة الأمريكية ebay المتخصصة في المزايدات الفورية عبر الانترنت أكثر من 150 مليون مستعمل قاموا بالبيع والشراء عبر هذا الموقع وبلغت قيمتها المالية في البورصة 40 مليون دولار وهذه القيمة تجاوزت الناتج الداخلي الخام لدولة الكويت [2].

ولإظهار درجة النمو الذي عرفته تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نشير إلى أنه خلال سنة 2003 تجاوز حجم صادرات السلع من أنظمة الحواسب والاتصالات 1000 مليار و100 مليون دولار، وهذا الرقميعادل 15% من الصادرات العالمية للسلع، ويتجاوز مجموع الصادرات العالمية للمنتجات الزراعية والنسيجية لنفس السنة[3].

وعموما نستطيع أن نوجز التطورات المختلفة لكل ما له علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذا منذ سنة 1990 كالآتي:

[1] ارتفع حجم التجارة الالكترونية إلى 3000 مليار و675 مليون دولار سنة 2003 بعد أن كانت تقدر بـــ282 مليار دولار سنة 2000.

[2] BOUCHET M H., op. cit., P 42

[3] CNUCED., « Rapport 2005 sur l'économie de l'information : commerce électronique et développement », New York et Genève, 2005, P 7.

**الجدول** II- 6: عرض موجز لتطور تكنولوجيا المعلومات

| التاريخ | التطور التاريخي في مجال المعلومات والاتصالات |
|---|---|
| 1990 | أ. تم تطوير أوائل محركي البحث (Search Engines) أرتشي (Archie) وفيرونيكا (Veronica) على شبكة الإنترنت.<br>ب. طرحت مايكروسوفت نظام WINDOWS 300. |
| 1992 | أطلقت مايكروسوفت نظامها WINDOWS 301. |
| 1993 | أ. عرض الحواسيب المنضدية للوسائط المتعددة/الملتيميديا (Desktop Computers Multimedia).<br>ب. قيام المختبر الأوربي لفيزياء الجسيمات (CERN) بتطوير معمارية لغة النص الفوقي أو المترابط (HTML) والذي أصبح من أهم وسائل استرجاع المعلومات للشبكة العنكبوتية (Web).<br>ج. أطلقت مايكروسوفت نظام Windows NT 301. |
| 1994 | أ. عرضت شركتي أبل وأي بي أم (Apple & IBM) حواسيب شخصية تشتمل على تسجيل فيديو داخلي كامل الحركة (built-in full-motion video).<br>ب. أول تراسل للبيانات اللاسلكية عبر الحواسيب المصغرة المحمولة.<br>ج. ظهور متصفح موزاييك (Mosiac Web Browser). |
| 1995 | أ. جرى تطوير محرك البحث الأول الذي يعمل باستراتيجيات البحث بعوامل البحث البولياني (Boolean) على شبكة انترنت والذي هو محرك ألتا فيستا (Alta Vista).<br>ب. أطلقت مايكروسوفت نظام Windows 95. |
| 1996 | أطلق محرك البحث هوت بوت (Hot Bot) على الانترنت. |
| 1997 | ظهور خدمة الاتصالات الهاتفية عبر الانترنت (Internet telephone-to-telephone services) |
| 1998 | أ. بداية بث التلفزيون الرقمي (Digital HD TV)<br>ب. بداية التحول في التخزيناتالفيديوية من الأشرطة إلى الأقراص متعددة الوسائط (DVD) |

| | |
|---|---|
| | ج. أطلقت مايكروسوفت نظام Windows 98 |
| 1999 | طرح المعالج Pentium III |
| 2000 | أطلقت مايكروسوفت نظام Windows 2000 |
| 2001 | أطلقت مايكروسوفت نظام Windows XP |

إن الأصل معقود على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما تنتجه من وسائل مستحدثة، ولغرض استقراء التطورات المستقبلية لهذه التكنولوجيا فقد شهد معرض كومدكس المنعقد في لاس فيغاس بالولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من شهر نوفمبر سنة 2003 بانوراما شاملة لأحدث منتجات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والشبكات وملحقاتها، وندرج فيما يلي أبرز ما تم عرضه من هذه المنتجات في هذا المعرض [1]:

- نظام التشغيل ويندوز 2003 الخادم: اختارت مايكروسوفت معرض كومدكس كمنصة لإطلاق نظام تشغيل ويندوز 2003 الخادم[2] وتقول مايكروسوفت أنها استطاعت من خلال هذا الإصدار أن تحسن كثيرا من كفاءة وتدرج وحدة البرمجة الأساسية في نظام التشغيل، كما أن هذا الإصدار يتيح للمؤسسات إدارة كل شيء مركزيا كما يتميز بالحماية والأمان في مفهوم مختلف تماما عن كل نظم التشغيل السابقة[3].

- "ايدج" شبكة اتصالات لاسلكية سرعتها أعلى ثلاثة أضعاف: أعلنت شركة "ايه تي أند تي" للاتصالات اللاسلكية خلال معرض كومدكس عن التوصل لشبكة لاسلكية ذات سرعات عالية في نقل البيانات وتعرف باسم "ايدج" [4] وتبشر هذه الشبكة بسرعات في نقل البيانات يبلغ متوسطها من 100 الى 130 كيلوبايت في الثانية، أي ضعف سرعة الشبكات اللاسلكية المحلية الأخرى وحوالي ثلاثة أضعاف سرعة خدمات الاتصال الهاتفي السلكي التقليدي.

[1] بشير عباس العلاق، مرجع سابق، ص31.

[2] Windows Server.

[3] في غضون ذلك ضمت مايكروسوفت مجموعة من تقنياتها الجديدة التي تعمل على ويندوز 2003 منها نظام (Exchange 2003) الذي يعد أحد النظم الأساسية في إدارة شبكات المعلومات والأعمال الالكترونية والذي بات يتطلب عدد أقل من أجهزة الخوادم عن ذي قبل، مع الحفاظ على قوة الأداء بالرغم من تشغيله لدى كثير من المستخدمين.

[4] "ايدج": حروف مختصرة باللغة الانجليزية لعبارة "سرعات البيانات المحسنة للتطور العالمي".

- حاسوب نقال ولوحة الكترونية معا في جهاز واحد : قدمت توشيبا اليابانية خلال المعرض موديلا جديدا من الحاسوب اللوحة الذي يحمل اسم "بروتيجيه إم 200" وقالت الشركة إن الموديل الجديد يعد من أهم الابتكارات في مجال اللوحات الالكترونية [1].
- مجموعة برمجيات مكتبية ثلاثية الأبعاد: أعلنت شركة صن مايكروسيستم خلال معرض كومدكس عن طرح مجموعة برمجيات مكتبية ثلاثية الأبعاد ثم تطويرها بتكنولوجيا جافا، وتتكون من حزمة من البرامج مفتوحة المصدر، وقالت الشركة إن هذا النظام سيتيح تعدد الشاشات، حيث يمكن وجود شاشة لألعاب الفيديو وأخرى لتصفح الأنترنت،...الخ.
- برنامج جديد للهواتف الذكية: أعلن رئيس مجلس إدارة شركة بالم عن طرح شركته برنامجا جديدا يحمل اسم "عالم النقال" وهو مخصص للعمل مع الهواتف الذكية ويعمل بنظام تشغيل بالم، ويستهدف البرنامج الجديد ربط شركات الاتصالات النقالة وشركات تصنيع الشبكات وشركات البرمجيات.

- بطاقة شبكة تدمج "بلوتوت" و "واي فاي" معا : أعلنت شركة برودكوم لتصنيع بطاقات الشبكات والشرائح الالكترونية اللاسلكية عن برنامج محمل على بطاقة الكترونية تقوم بالدمج بين الشبكة اللاسلكية بمعيار 802.11 وشرائح البلوتوت في جهاز واحد، ويحمل البرنامج اسم "أي إن كونسرت" والهدف من ذلك هو تجنب التشويش في نطاق التردد، ويقوم البرنامج بمساعدة الأجهزة على زيادة سرعة الارسال اللاسلكي، وقامت الشركة بدمج البرنامج في أجهزة الشبكات اللاسلكية وأجهزة البلوتوت في بداية سنة 2005.

- موجه بيانات ونقال ومودم في جهاز واحد: أعلنت شركة "ترينديت" عن طرح جهاز الكل في واحد TEW-435BRM اللاسلكي المتوافق مع معيار G802.11 عالي السرعة، ويعتبر هذا الجهاز من الأجهزة متعددة الاستخدامات، فهو موجه بيانات ومودم ونقال في الوقت نفسه [2].

- تكنولوجيا جديدة في رفع سرعة الاتصال بالانترنت لاسلكيا إلى سرعة الكابلات الضوئية : أعلنت شركة إنتل، أكبر شركة في العالم في مجال تصنيع معالجات الحواسيب والرقائق الالكترونية، عن قيامها بتطوير تكنولوجيا لاسلكية جديدة ستصل بسرعات الاتصال بالانترنت في المنازل إلى مستويات فائقة لا تضاهيها سوى كابلات الألياف الضوئية، وتعرف التكنولوجيا الجديدة باسم "واي ماكس".

[1] http://www.csd.toshiba.com/cgi-bin/tais/pc/pc_tabletpcdetail.jsp?comm=cs

[2] حيث يحتوي هذا الجهاز على مودم "إيه دي إس إل" متوافق مع بروتوكول G802.11 وسرعته ميجابايت في الثانية، كما يحتوي على موجه بيانات الانترنت ونقلة الاتصال اللاسلكي ومحول بأربعة منافذ يعمل بسرعات تبدد من 10 ميجابايت وحتى 100 ميجابايت في الثانية، فهو مثالي في الشبكات المنزلية أو الشركات الصغيرة التي تبحث عن شبكة لاسلكية آمنة عالية الأداء.

وستشهد الاتصالات اللاسلكية بفضل هذه التكنولوجيا توسعا يشبه التوسع الذي عرفته الانترنت في منتصف التسعينات.

لقد انعكست التطورات الحديثة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال بشكل كبير على الاقتصاد العالمي. وأخذت نظريات النمو الاقتصادي تعتمد على التكنولوجيا [1]وفي هذا المجال حصل R-SOLOW على جائزة نوبل سنة 1987 على تقنينه لنظرية النمو بإدخال عامل التكنولوجيا بشكل غير مباشر في كل من رأس المال والعمالة، وتقوم هذه النظرية على أساس أن إعاقة نقل التكنولوجيا تؤدي إلى الحد من النمو الاقتصادي[2].

ثم طرحت في التسعينات في القرن الماضي نظرية النمو الجديدة من قبل P.Romer، هذه النظرية التي يمكن تبسيطها في العلاقة التالية: $Y=K*A$، والتي تربط النمو بالتكنولوجيا مباشرة، وليس عن طريق عاملي رأس المال والعمالة، أي أنها تعتبر رأس المال والمستوى التكنولوجي عاملي إنتاج مباشرين حيث تمثل K رأس المال ويحتوي ضمنه كل من رأس المال المادي متمثلا بوسائل الإنتاج والتكنولوجيات المجسدة في المواد المستعملة وفي الإدارة وغيرها، كما يحتوي رأس المال البشري الذي يتمتع بالمعرفة والخبرة أو ممارسة تكنولوجية، وتمثل A المستوى التكنولوجي ويشمل مستوى المنظومة التكنولوجية للدولة [3]، كما تشمل الجامعات ومراكز البحوث العامة والخاصة والمؤسسات الاقتصادية [4].

## 2 . الاقتصاد الجديد في عصر العولمة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

ارتبط الاقتصاد الجديد المصرفي بمفهوم المجتمع المعلوماتي الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد، وتشكل فيه التكنولوجيا أحد عناصر المعرفة الأكثر التصاقا بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية في ظل تعاظم أهمية المدخلات التكنولوجية في عمليات الإنتاج والخدمات.

لقد خطيت الولايات المتحدة الأمريكية في النصف الثاني من التسعينات نمو اقتصادي قوي يواكبه تضخم منخفض وتزايد في إنتاجية العمل [5]. مما دفع بالاقتصاد إلى إعلان مولد "اقتصاد جديد" مرتبط بأوجه

---

[1] في الستينات تم إدخال عامل التقدم التكنولوجي في معادلة النمو الاقتصادي بشكل غير مباشر عن طريق عاملي رأس المال والعمالة، فمعادلة النمو $Y=K*L$ تقول بأن النمو يتناسب طردا مع رأس المال والعمالة.

[2] RAGOT X., **théorie de la croissance et économie du long terme**, Ecole Nationale de la Statistique et de l'administration, Paris, 2006, PP 107-108.

[3] نوفل حديد، مرجع سابق، ص21.

[4] للمزيد من المعلومات انظر مداخلة محمد مرياتي، المستشار الإقليمي في العلم والتكنولوجيا باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، تحت عنوان "تأثير الاستثمار في المعرفة على النمو ومردوديته، وعلى الإنتاجية والتنافسية، في اقتصاد الدول العربية"، المؤتمر الأول للجمعية الاقتصادية العمانية حول "الاقتصاد الجديد: الاقتصاد المبني على المعرفة"، مسقط 2-3 أكتوبر 2005، قرص مضغوط.

[5] إن القوة الدافعة للتعجيل بنمو إنتاجية العمل في الولايات المتحدة الأمريكية الذي تحقق خلال فترة التسعينات ترجع إلى الأخذ السريع بتكنولوجيا المعلومات والاتصال، وقد أدت الابتكارات التكنولوجية إلى هبوط حاد في أسعار أجهزة الكمبيوتر بنحو 22 % سنويا في المتوسط خلال 195-

التقدم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وينظر إلى هذا الاقتصاد بأنه يتميز بنمو مرتفع طويل الأمد يرجع إلى نمو مرتفع مستدام للإنتاجية، يعزي في الأساس إلى اقتناء وإنتاج والانتشار المستمر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهذه التغيرات يبدو أنها قادة الولايات المتحدة الأمريكية إلى معجزة اقتصادية حقيقية، عشر سنوات من النمو المستمر بدون تضخم ولا بطالة أكثر من 4%[1] فقد أتاحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال للمؤسسات والمنظمات الخدمية أن تخدم أسواقا أوسع وأكثر، ومن المحتمل أن يؤثر التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات على عولمة اختيار مواقع المشروعات، وهذا باعتبار أن تطور وسائل الإعلام والاتصال عبر القارات بالأقمار الصناعية والحاسبات الآلية جعل العالم كله سوقا واحدة تقريبا، وأصبح بالإمكان عقد الصفقات بين الأطراف دون الحاجة إلى التنقل وذلك بفضل تبادل المعلومات عبر شبكة الانترنت.

### 1.2. الاقتصاد الجديد

لقد أصدر Kelvin Kelly في سنة 1997 في مجلته الخاصة "بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال" أول مقال له يعرف الاقتصاديات الجديدة وهو المقال الذي أصبح فيما بعد عنوان لكتاب صدر سنة 1998، وحسب رأيه فإن الاقتصاديات الجديدة ترتكز على اقتصاد شامل يتعلق بكل العالم يحبذ الأدوات الغير مادية، الإنتاج الفكري، وهذه الاقتصاديات متصلة فيما بينها من خلال نظام الشبكة[2]وهذا النهج يتطلب علاقة ربط بين الاستثمار التكنولوجي والإنتاجية فبينما يبدو أن عدد من الدول الصناعية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية استفادت من الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإنها أثرت سلباً على الدول النامية من الناحية الإنتاجية حالياً لأن الدخول إلى الاستثمار الرأسمالي يتطلب المشاركة في الاقتصاد الجديد (خاصة في البنية التحتية والآلات الخاصة بالاتصالات) وهذا الأمر محدود في الدول النامية[3].

فالولايات المتحدة الأمريكية تحاول دائما أن تظهر في الشكل الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي من خلال المحاولات الجريئة في قطاعات تجمع وتغطي مجموع الأقطاب المسيطرة على الكوكب [4]وهذا في ظل العولمة التي ترتكز على ميلاد أشكال جديدة من التحالفات ونماذج جديدة بين الدولة والمؤسسة بالإضافة إلى اتحاد المجموعات الجهوية حول الأقطاب الصناعية الثلاث الولايات المتحدة الأمريكية، أوربا، اليابان واستثناء

---

2000 أو أدى هبوط الأسعار إلى تشجيع الصناعات على الاستثمار في معدات تجهيز المعلومات، وتصاعد الاستثمار بمعدل سنوي يبلغ نحو 44%، وما يقال عن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن قوله عن البلدان الصناعية الأخرى ولكن نسب متفاوتة، إذن فوجود معدل نمو مرتفع باستمرار إنتاجية العمل، يكون مرتبطا بالابتكار ونشر سلع وخدمات تكنولوجية المعلومات والاتصالات.

1. THOMAS L. ALBERIC T., **Nouvelle économie net organisations**, éditions management société, Paris, 2001, P. 17.
2. FRANçOIS J., op. cit., P. 194.
3. MATTHEU C., **E- development and the new economy**, world institute for development economics researsh (WIDER) Helsinki, 2006, P. 16.
4. BRAHIM L., op. cit., P. 12.

دول العالم الثالث وخصوصا إفريقيا التي تفتقر للأفكار والمعرفة التي تستعمل في الدول الصناعية لإنتاج قيمة اقتصادية.

### 1.2.1. مفهوم الاقتصاد الجديد وخصائصه

الاقتصاد الجديد أو ما اصطلح عليه اقتصاد الشبكة أو الاقتصاد الرقمي هو حسب DOMINIQUE F تخصص فرعي من الاقتصاد يهتم أساسا بالمعرفة من جهة، ومن جهة أخرى يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتعيير سير الاقتصاديات من حيث النمو وتنظيم النشاطات الاقتصادية[1].

والاقتصاد الجديد هو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة [2]. وعليه فإن المعرفة تشكل مكونا أساسيا في العملية الإنتاجية كما في التسويق، وأن النمو يزداد بزيادة هذا المكون، كما أن الاقتصاد الجديد يقوم على أساس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

إن عبارة الاقتصاد الجديد تعبر عن نمو اقتصادي متطور قائم على الاستخدام الواسع النطاق للمعلوماتية وشبكات الإنترنيت ف مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الإلكترونية، مرتكزا بقوة على المعرفة والإبداع والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيا الإعلام والاتصال[3]. لذلك نجد أن مفهوم الاقتصاد الجديد يستعمل للتعبير عن كلّ ما هو متعلق بتكنولوجيا الإعلام الاتصال أو تلك المتعلقة بالتطور التقني[4]وعندما نتكلم عن الاقتصاد الجديد نتكلم عن عالم يستخدم فيه الأشخاص أدمغتهم عوض أيديهم، عالم تخلق فيه تكنولوجيا الإعلام والاتصال التنافس ليس فقط بالنسبة للأحذية الرياضية أو مكونات الحاسوب، بل أيضا بالنسبة للقروض المصرفية والخدمات الأخرى التي لا يمكن تغليفها في صندوق أو إرسالها [5]عالم

---

[1]. منصوري كمال، خليفي عيسى " اندماج اقتصاديات البلدان العربية في اقتصاد المعرفة " **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، جامعة شلف، عدد 04، 2006، ص 53.

[2]. دهب تقرير التنمية الدولية إلى تأكيد حقيقة مرور الاقتصاد العالمي المعاصر بموازنة جديدة بين المعرفة والموارد، وأكد أن حصيلة هذه الموازنة قد رجحت كفة الميزان باتجاه سيادة المعرفة على حساب الأدوات والأرض وغيرها من مفردات المنظومة الاقتصادية التقليدية، المصدر: world Bank, world développement report 1998-1999: knowledge for développement.

[3]. سالمي جمال " أثر التنمية البشرية المستدامة في تحسين فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة"**ملتقى دولي حول التنمية البشرية و فرص الاندماج في اقتصاد المعرفة والكفاءات البشرية** جامعة ورقلة 09 مارس 2004.

[4]. PIERRE J., "Le poids économique des nouvelles technologies", **Revue sciences humaines**, n° 32, 2001, P. 28.

[5]. محمد منصف تطار، مقـــال ســـابق، ص ص. 186-187.

يشترط فيه الاستثمار في المفاهيم الجديدة أو الوسائل التي تخلقها عوض الاستثمار في آلات جديدة، عالم يتم فيه الانتقال من الاقتصاديات المبنية على الموارد الطبيعية إلى الاقتصاديات المرتكزة بالأساس على الموارد اللامادية القائمة أساس على البحث العلمي والتطوير التكنولوجي والعمل الشبكي. عن أساس البحث العلمي[1] والعمل الشبكي، وبصورة عامة فإن أهم العناصر الحاكمة لآلة الاقتصاد الجديد المبني على المعرفة والمعلومات تكمن في العوامل الآتية[2]:

- القدرة على إنشاء المفردة المعرفية، والوصول إلى مواردها لضمان القدرة على التنافس مع الغير في مجتمع الملومات المعاصر.
- سيادة نمط جديد من التغيرات الجذرية في قطاعات متعددة ضمن بيئة التجارة والأعمال لضمان إنشاء بناء متين لاقتصاديات المعرفة.
- تزايد الحاجة إلى دعم ترسيخ أنشطة منظومة الابتكار الوطنية بوصفها أحد المفاتيح المهمة لضمان ديمومة أنشطة التجارة والأعمال المرتكزة على المعلومات والمعرفة.
- الدور الفاعل الذي تؤديه الحكومة في توفير وديمومة البيئة الاتصالية المناسبة لإنجاح أنشطة الاقتصاد الجديد نتيجة للقدرات التي تتمتع بها.

إن التطور الاقتصادي العالمي قد ارتكز وبشكل متزايد على التطور التقني والعلمي أكثر من اعتماده على التطور الكمي في الإنتاج، حيث بدء الاقتصاد العالمي يتوجه نحو المنتجات ذات الكثافة المعرفة وهذا يرجع أساسا إلى كون المجتمعات المعلوماتية أي مجتمع المعرفة يتضمن سياقا مجتمعيا مواتيا لنشاط منظومة المعرفة والاقتصاد الجديد الذي له عدة خصائص نذكر منها ما يلي [3]:

☒ كثافة معرفية متصاعدة في كلّ الصناعات إضافة إلى قطاع الخدمات؛

☒ هبوط في كثافة المورد للنشاط الاقتصادي، مع انخفاض أهمية حساسية الموارد الطبيعية؛

☒ تركيز كلّي ناتج عن سيولة دولية لرؤوس الأموال، التكنولوجيا واليد العاملة المؤهلة وفتح الأسواق وتكنولوجيا متقدمة في النقل والاتصالات؛

☒ مستوياتعالية ومتصاعدة للإنتاجية في التصنيع خاصة في البلدان المتقدمة مع علاقة متناهية بين التكنولوجيا والنوعية، مع استخدام التكنولوجيا لتعويض حتى اليد العاملة الرخيصة ويقصد بذلك سيادة الإنتاجية وانخفاض أهمية تكلفة عنصر العمل.

---

[1] .حسب معطيات تقرير التنمية البشرية عام 1999، فإن أكثر من 50 % من النتاج المحلي الإجمالي لمعظم دول "منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية يقوم عل العلم، وازدادت حصة منتجات التكنولوجيا الرفيعة في المبادلات الدولية من12% إلى 24% من الصادر القاعدي خلال التسعينات.

[2] . حسن مظفر الرزو، **الفضاء المعلوماتي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2007، ص 430.

[3] . MATTHEU C., op. cit., 2003, P. 6.

وبناءً على ما سبق فإن الاقتصاد الجديد هو اقتصاد مبني على المعرفة « هناك توجه مضطرد نحو بناء اقتصاديات معرفية مبنية على شبكات للاتصالات والمعلومات والتكنولوجيا الحيوية وغيرها على غرار، الاقتصاديات التقليدية المبنية تاريخياً على الثروات المادية المباشرة من مناجم غاز وأبار نفط ونحاس وفوسفات وما إلى ذلك»[1].

إن الاقتصاد الجديد يعطي للثورة التكنولوجية الحالية المرتكزة على الاستعمال العام لتكنولوجيا الإعلام والاتصال عبارة الاقتصاد الرقمي وهي أكثر دقة بالنظر إلى نتائج هذه الثورة التكنولوجية [2]والاقتصاد الرقمي يساعد على اندماج الاقتصاد العالمي ويكون فيه تفاعل وتكامل وتنسيق مستمر بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من جهة،والنشاطات الاقتصادية من جهة أخرى وهذا ما يؤدي إلى تغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري (السرعة في الأداء).

### 2.1.2. مظاهر الاقتصاد الجديد

يتميز الاقتصاد الجديد باللجوء المتزايد للمعلومات والمعارف، وبتعبير آخر فهو يرتكز على رأس المال اللامادي وعلى محتوى قوي للمعارف. ولقد كانت الخدمات الكبرى في بداية القرن العشرين تعطي أهمية كبيرة للتمهين التكنولوجي، وكانت المعرفة حاضرة دائما في قلب التنمية الاقتصادية ولكن ما يمكن ملاحظته خلال المرحلة الحالية هو تزايد الاهتمام بالرأس مال اللامادي (التعليم، التمهين)من جهة ومن جهة أخرى ظهور استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وهذا ما ساهم في زيادة التوسع في النشاطات التي ترتكز على المعرفة مع إحداث مجموعة من التأثيرات على الاقتصاد وهذه التأثيرات جاءت نتيجة للتصادم الذي حدث بين الزيادة في حصص رأس المال اللامادي وتعميم استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي غيرت شروط إنتاج وتبادل المعرفة والمعلومات، وهذه التغيرات والتطورات التي ساهمت في تطور الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة تظهر من خلال النقاط التـــالية:

- **ميل طويل لتزايد الدور الاقتصادي للمعرفة** : هناك ثلاث تطورات كبرى مرتبطة مع بعضها البعض تشكل ميل عام لتزايد الدور الاقتصادي للمعرفة وهذه التطورات تشمل تزايد حصة رأس المال اللامادي في المخزون الحقيقي لرأس المال وتوسع الصناعات المرتكزة على المعرفة وزيادة مناصب العمل ذات الكفاءات العالية، ولقد أظهر الاقتصاديان Abramovitz et David (1966) أنه إذا كان التطور التقني ذو أهمية كبيرة خلال القرنين السابقين فإنه يشكل دليل أولي على تزايد الدور الاقتصادي للمعرفة، ومن هنا فإننا نستنتج أنه انطلاقا

[1]. يحي اليحياوي، مرجـــع ســـابق، ص. 138.

[2]. ALAIN R. et autres., **Le retour de la nouvelle économie**, économica, Paris, 2003, P. 9.

من سنوات العشرينات ساهم التطور التقني في زيادة حصة رأس المال اللامادي [1]ومن جهة أخرى فإن التوسع في قطاع الصناعات المعلوماتية وفي النشاطات المرتكزة على المعرفة تدفع إلى المزيد من تطور الاقتصاديات المعرفية، فلقد عرفت الاستثمارات في المجال المعرفي نمو متزايد، وأصبحت المعرفة مسألة في غاية الأهمية، أمّا الاستثمار في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال فهو متطور خاصة في بعض الدول الأوروبية مثل المملكة المتحدة وايرلندا، دانمارك، فلندا، السويد واليونان، لكن يبقى ضعيفا في دول أخرى مثل فرنسا، ألمانيا، إيطاليا واسبانيا[2]وهذا التوسع في الصناعات المرتكزة على المعرفة يتطلب القدرة على ما يلـــي [3]:

- تملك قاعدة إلكترونية قوية وبناء الحكومة الإلكترونية؛
- زيادة عدد الاشتراكات في شبكة الإنترنت؛
- تطبيق بحوث التسويـــق العـــالمي؛
- استخدام تكنولوجيا المعلومات في جميع الوظائف و في جميع المعاملات؛
- حصة كبيرة للشركات في التجارة الإلكترونية؛
- إعداد الحواسب الإلكترونية وتصنيعها في الداخل.

ومع الاتجاه نحو زيادة حصة رأس المال اللامادي وتوسع الصناعات المرتكزة على المعرفة فإن زيادة مناصب العمل ذات الكفاءة العالية والتي يعد التعلم والمعرفة مصدرها الأساسي، ساهمت كذلك في تزايد الدور الاقتصادي للمعرفة.

● **صدمة تكنولوجيا الإعلام والإتصال** : أمام تزايد الاستثمارات المتعلقة بالمعرفة وزيادة مناصب العمل في مجال المعلوماتية، فإنه يجب النظر إلى تكنولوجية الإعلام والاتصال كصدمة تاريخية حيث أن التسارع المستمر في معدلات الإبداع منذ خمسين سنة أوصل إلى هذا التزاوج بين المعلوماتية والاتصالات والتي بفضلها حققت الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة قاعدة تكنولوجية هامة، كما أنه هناك تعاون بين النشاطـــات المتعلقة بالمعرفة وإنتاج واستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال الأمـــر الذي يعطي ثلاث تأثيرات على الاقتصاد وهذا حسب steinmueller(1999) [4]:

- فهي تسمح بتحقيق أرباح في الإنتاجية خصوصا في مجال المعالجة والتخزين وتبادل المعلومات الذي يعتبر المبدأ الرئيسي للاقتصاديات المرتكزة على المعرفة.

---

1. DOMINIQUE F., op. cit., PP. 18-19.
2. MATTHEW C., op. cit., P. 08.
3. فريد راغب النجار، **الاستثمار بالنظم الإلكتـــرونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص. 02.
4. DOMINIQUE F., op. cit., P. 25.

- تكنولوجيا الإعلام والاتصال تدفع إلى التكوين، ونمو الصناعات الجديدة (وسائل العلام المتعددة، التجارة الإلكترونية، البرامج....الخ).
- تدفع إلى تبني نمادجتسييرية أصلية من أجل استغلال أحسن للإمكانيات الجديدة للتوزيع وعرض المعلوماتية.

وعموماً يمكن القول أن هذه الصدمة التكنولوجية أدت إلى ظهور مناهج تنظيمية جديدة خاصة في المؤسسات الاقتصادية، فبفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال ظهر تطور في حركية المعلومة الناتجة عن التفاعل بين التغيير التقني والتغيير التنظيمي والذي حوّل بعمق المرور من المعلومة المركزية إلى المعلومة المجزئة ثم إلى المعلومة الشبكية، وظهر الإبداع المعرفي كعملية جماعية داخل المؤسسات أو خارجها والتي يجب أن تعد بطريقة منظمة وجيدة، وهذا ما يحتاج إلى تبادل الخبرات في إطار ما يعرف بتكنولوجيا المشاركة والتعاون والتي تندرج في إطار الإجراءات الميسرة و المحفزة لرسم سياسة تنموية هادفة.

**التغيير كنشاط اقتصادي رئيسي** : إن فرضية تفسير مميزات الاقتصاد المرتكزة على المعرفة ترتبط أساسا بالأهمية التي تكتسبها التغيرات في النشاط الاقتصادي، فالقناعة التي يتقاسمها بعض الاقتصاديين وبعض المسيرين هو أنه هناك نظام جديد بدء يتشكل في إطار مراحل بناء قدرات جديدة وكيفية استغلال هذه القدرات، وهذا النظام يعتبر نظام الإبداع الدائم اقتصاد التغيير المستمر الذي يرتبط بمستويات التكوين الجيد والكفاءات العالية[1]وتكنولوجيا الإعلام والاتصال لها دخل في التغيير فهي تحدد القاعدة التجهيزية والوظيفية بالأسواق وبالتالي تؤدي إلى تسارع الإبداع في المنتوج، فالتغير في المعدات والبرامج والأجهزة المرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ينبغي أن يؤخذ بعين الاعتبار، حيث أن معدل الإبداع هو جد مرتفع، وهناك تطور مستمر وظهور منتجات جديدة أكثر أداء وأقل تكلفة « وهنا يحدث وأن تتسابق المؤسسات على الإتيـــان بالتحسينات أو التغيرات في المنتجـــات والتي تقلل من التكلفـــة »[2]، فتطور الاقتصاديات المرتكزة على المعرفة سوف تؤدي إلى تغيير الإطار الذي تتم فيه الصفقات والنشاطات الاقتصادية وهذا ما يمهد لميلاد قواعد جديدة لتنظيم وظائف العلاقات الاقتصادية والمبادلات التجارية في ظل الاقتصاد الجديد والتي من شأنها أن تحقق نوعاً من الانسجام والنمطية في المعايير المستخدمة في مختلف الدول.

وفي هدا المجال يرى برهان غليون: « أن الثورة التقنية والعلمية المتجسدة بشكل خاص في تقدم الاتصالات والمعلوماتية قد فرضت شروط جديدة على الممارسة الاقتصادية والسياسة والثقافية لجميع شعوب الأرض، ومع تطور وسائل الاتصال وتقصير المسافات المكانية والزمنية والنفسية تزداد فرص الاندماج العالمي

[1]. Idem, P. 29.

[2] .محمد سعيـــد أوكيل، **اقتصاد وتسييـــر الإبداع التكنولوجي**، ديوان المطبوعات الجـــامعية، بن عكنون، 1994، ص. 39.

وتصبح الهياكل التقليدية المعروفة عاجزة عن استيعا ب النشاطات الاجتماعيةوالاقتصادية والإعلامية الجديدة»[1]، فلقد أصبح هناك شكل جديد من أشكال التجارة بدء في التطور مع خلق مؤسسات وظهور خدمات جديدة، وصناعات مرتبطة مباشرة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال تساهم في خلق مناصب عمل، وهذه الأوجه والأشكال المختلفة التي بدأت في الظهور توحي بميلاد لاقتصاد جديد وهي متنوعة ولكنها مرتبطة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ويمكن أن تتمحور هذه الأوجه كالآتـــي:

- تكنولوجيا الإعلام والاتصال أكثر أداء وأقل تكلفة.
- ارتباط العرض والطلب بالمعلومة.
- العودة إلى خلق مناصب عمل جديد.
- ارتفاع وانهيار الأصول المالية للإنترنيت.

فالتطورات المتسارعة في مجال الاتصالات، والاستعمال المتزايد للألياف البصرية مكن من النقل المعلوماتي السريع وبأقل تكلفة[2]وهناك كذلك بروتوكولات جديدة في مجال الاتصالات هي أكثر أداء وأقل تكلفة حيث تسمح بنقل الصورة عبر الهواتف النقالة، وهذه المنتوجات الجديدة التي تدخل ضمن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي أكثر عملية وتستجيب لمتطلبات المستهلكين كما أنها سهلة الاستعمال.

أما فيما يخص ارتباط العرض والطلب بالمعلومة يلعب الإعلام على رفع أو زيادة للاستهلاك من خلال بيع المعدات، خلق خدمات جديدة وتطوير أشكال جديدة للتجارة، فارتفاع مبيعات الحواسب ذات الاستعمال المنزلي، وزيادة مستخدمي الانترنت يشكلان الوزن الأكثر أهمية الذي تمثله المعلوماتية في نفقات العائلات، فلقد أحدثت تكنولوجيا الإعلام والاتصال تغييراً في نشاط وسلوك الأفراد وتنظيم المؤسسات، وهدا ما سمح بانفجار عرض هام للمنتوجات والخدمات المرتبطة بهذه التكنولوجيا، كما هو الشأن بالنسبة لقطاع الهاتف النقال، وتطبيقات التجارة الإلكترونية، خصوصا مع تطور التنظيمات ونهاية الاحتكارات العمومية الكبرى على شبكات الاتصالات، وبالتالي فإن الاستثمارات المعلوماتية المستحدثة واستهلاك منتوجات وخدمات جديدة من طرف المؤسسات والمستهلكين تساهمان في تحريك العرض والطلب وتلعبان دور متزايد الأهمية في النمو.

وإذا كانت هذه الأوجه المختلفة تشكل مظاهر الاقتصاد الجديد فإن العودة إلى خلق مناصب عمل جديدة ترتبط ارتباطا وثيقا بهذا الاقتصاد فما بين سنة 1993 ونوفمبر 1999 خلق الاقتصاد الأمريكي 20

[1].مؤيد عبد الجبار الحديثي، مرجـــع ســـابق، ص. 226.

[2]. THOMAS L. ALBERIC T., op. cit., P. 18.

مليون منصب شغل، وأساس خلق مناصب الشغل خلال هذه الفترة كان في الخدمات [1]، بينما في القطاع الصناعي بقي مجموع مناصب العمل مستقر نسبياً [2]فالمرحلة الحالية لهذا التطور تتميز بتنمية الخدمات في المؤسسات التي تعتمد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، عكس النصف الأول من القرن العشرين الذي كان فيه الاعتماد على النشاطات التي لا تتطلب التكنولوجيا المتقدمة والكفاءات العالية.

فالأمر يتعلق بالحصول على الكفاءات الجيدة من أجل تنمية بعض متطلبات الاقتصاد الجديد المرتكز على المعرفة« وهناك على الأقل مجموعتين من المهارات التي ينبغي تمييزها، أولاً تلك المتعلقة مباشرة باستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تطرح مشاكل مكملة بين الإنسان والحاسوب، وهناك تلك التي تسمح بالاستمرارية والتطور في عالم الإبداعات والتغيرات الدائمة وهذه الأخيرة ترتبط بمميزات الحركية والتلائمية وأكثر من ذلك المقاولاتية »[3]وهذين المجموعتين من الكفاءات هي ضرورية في الاقتصاديات الجديدة، الشيء الذي يترجم الزيادة في عروض العمل الذي يعتمد على التقنية وهذه الزيادة هي مستمرة خاصة في الدول المتقدمة« ففي بداية سنة 2000 أعلن المستشار الألماني السابق قيرهارد شرودر منح 30 ألف تأشيرة عمل للمهندسين في الإعلام الآلي الذين لا ينتمون للإتحاد الأوروبي »[4]وهذا ما يعكس بصورة واضحة اتساع الأنشطة الاقتصادية التي تحتاج إلى مناصب عمل جديدة في مجال المعلوماتية.

إن إحدى مظاهر الاقتصاد الجديد تتعلق بدون شك بالنمو السريع لقيم البورصة للمؤسسات المرتبطة من قريب أو من بعيد بتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال وخصوصاً الانترنت، فالنمو الملاحظ في قيم البورصة للمؤسسات ذات التكنولوجيا العالية والانهيار المتتالي للعمالقة مثل COCA-COLA أو PROCTER و GAMBEL ثم تأكيدها من طرف العديد على أنها إشارات للدخول إلى الاقتصاد الجديد [5]فالتوسع في القطاع التكنولوجي والطرح الأولي للأسهم يقف تحديداً وراء تناسي أصحاب الثروات الكبار الذين حققوا ثروتهم في قطاع الانترنت مثل Ameritrad الولايات المتحدة الأمريكية Lastminute.Comو QSL في بريطانيا وإلى حد ما Soft Bank, red HAT, Yahoo, E-Bay, Amazon في في أسيا، ومن مجموع الرأس مال المجازف البالغ 48 مليار دولار المستثمر في السوق الأمريكية، ذهب 30 مليار دولار منه إلى مشاريع وشركات الانترنت[6]وقد سمحت الانترنت بالنمو السريع للعمالقة الجدد في الاقتصاد الأمريكي وهناك

---

**1.** ففي الهند مثلا حقق قطاع إنتاج البرامج المعلوماتية نمو بنسبة 50% خلا التسعينيات، مما أدى إلى زيادة صادراتها وخلق ألاف الوظائف المحلية، وقد كشفت دراسة ميدانية أمريكية تمت في سنة 1995 حول تأثير منتج برمجيات مايكروسوفت على الاقتصاد المحلي أن كل وظيفة فيها قد خلقت 6،7 فرصة عمل جديدة في واشنطن.

**2.** THOMAS L. ALBERIC T., op. cit., P. 22.

**3.** DOMINIQUE F., **L'économie de la connaissance, édition la découverte**, Paris, 2000, P. 107.

**4.** THOMAS L. ALBERIC T., op. cit., P. 23.

**5.** Idem, PP. 23-24.

**6.** تقريـــر ميريل لينش عن الثورات العالمية ومصادرها، **مجلـــة الاقتصاد والأعمال**، عدد خاص، فبراير 2001، ص. 13.

بعض الأمثلة التي تسمح بالإحاطة بهذه الظـــاهرة،ففي سنة 2004 تجاوزت القيمة المالية لأسهم شركة ميكروسوفت وشركة إنتل الناتج الداخلي الخام لروسيا [1]و بين 1 مـــاي 1999 و09 مارس 2000. كوكا-كولا وبنك أمريكا خسرتا كلّ واحدة منهما 50 مليار دولار كقيم في البورصة، وفي نفس الوقت فإن منتـــج Micro Processeurs INTEL لاحظ تـــزايد قيمه في البـــورصة بـــ 192 مليار دولار، كما أن منتج الهاتف النقال NOKIA كانت الزيادة التي حققها تقدر بـــ 161 مليار دولار وفي أفريل 2000 فاقت قيم البورصة لمصمم البرامج ORACLE الشركات الثلاث الأولى لصناعة السيارات[2]، وهذه النتائج توضح أوجه الاقتصاد الجديد الذي صنع من خلاله أصحاب الثروات ثرواتهم في قطاع التقنية الحديثة مستفيدين من التغيرات الاقتصادية والتكنولوجيا التي مهدت للعولمة الاقتصادية.

## 2.2. تكنولوجيا الإعلام والاتصال وملامح العولمة الاقتصادية

بما أن تيارين كبيرتين التقيا وهما العولمة والتقدم في تكنولوجيا الإعلام والاتصال، تغير الاقتصاد العالمي مؤخراً وظهر الاقتصاد الجديد، وهذا الاقتصاد يختلف عن الاقتصاد القديم لأن المعرفة عوضت عوامل الإنتاجية التقليدية مثل اليد العاملة والموارد الطبيعية كمصدر أولي للنمو الاقتصادي [3]فالنظام الجديد للنمو الذي هو في تطور له ارتباط بالممارسات التنظيمية الجديدة وباستعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور المفاهيم التنظيمية والتشريعات[4]وبملامح العولمة التي تتجلى صورها في مختلف المجالات.

إن منظومة العولمة ترتكز أساساً على الروابط المتعددة بين وحدات الإنتاج الموجودة في مختلف الدول، مختارة على أساس شروط تضمن مردودية كبيرة ووحدات توزيع موجودة بالقرب من الأسواق، وهذا النظام هو مدعوم من ثلاثة عوامل، الأول مرتبط بالتنمية الدائمة لتكنولوجيا الإعلام والاتصال [5]، والثاني يرتبط بتأطير الهيئات والتشريعات سواء على الصعيد الوطني أو الدولي، أما العامل الثالث فهو مرتبط بالعاملين الأولين ويشمل التناسق بين القطاعات التي كانت تمارس نشاطها في محيط صناعي جد مغلق [6]فلقد أصبح هناك اندماج في عالم موحد، وتقلصت المسافات بفضل الثورة التقنية والتطورات المتسارعة في المواصلات

---

1. BOUCHET M H., op. cit., P. 68.
2. THOMAS L. ALBERIC T., op. cit., P. 25.
3. MATTHEW C., op. cit., P. 6.
4. PASCAL P, "L'effet moteur des grandes services réseaux", **Revue économie internationale**, n° 2.763, Mai 2002, P. 16.
5. هناك من يرى أن انتشار التكنولوجيا والمعلومات هو السمة الأساسية التي تقود العولمة، فقد أدت التغيرات الجذرية السريعة في المعلومات وتكنولوجيا الاتصال وانخفاض تكاليفها إلى تسهيل عولمة الإنتاج والأسواق المالية.
6. BRAHIM L, **Les nouvelles technologies de l'information et de la communication l'emplois et le tiers monde**, Groupe de recherche pour une stratégie économie alternative (GRESEA), Bruxelles, 1997, P.11.

والاتصالات التي استطاعت أن تخترق جميع مجالات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، وتمكن بذلك من تحقيق سرعة الاتصال بين العالم المترامي الأطراف.

## 1.2.2. العولمة مفهومها والعوامل المساهمة في تحريكها

يرى المفكر العربي محمد عابد الجابري [1] بأن العالمية التي سادت في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين تختلف عن العولمة. فالأولى تعني تفتح العالم على الثقافات الأخرى والاحتفاظ بالخلاف الإيديولوجي، أما العولمة فهي نفي للآخر [2] ويرى بعض المفكرين أن العولمة تعود إلى العهود الغابرة حيث يرون أن إمبراطورية لإسكندر المقدوني في القرن الرابع قبل الميلاد كانت تشكل نوعا من العولمة[3] كما أن البعض يقول بأن العولمة بدأت من عهد فاسكو دي قاما، حيث أنه ربط عام 1498 أوروبا بآسيا عبر الخط الساحلي الإفريقي[4] وهكذا دخل عالم الثلاث قارات مرحلة جيدة من التفاعل والتأثير المتبادل.

وبذلك فإن العولمة ليست بالظاهرة الجديدة، بل أنها ظاهرة قديمة نشأت مع ظهور الإمبراطوريات في القرون الماضية، ويجري تطبيقها بصيغ وأساليب حديثة تتناسب مع التطورات الدولية المعاصرة وبالذات ما يرتبط منها بمفرزات الاقتصاد الجديد وما يتضمنه من تطور علمي وتكنولوجي، وثورة في المعلومات والاتصالات والجوانب التقنية العديدة الأخرى، بحيث أتيحت أدوات جديدة لممارسة العولمة.

وقد أوضحت الدراسات المتخصصة أن الاقتصاد العالمي قد تعرض لثلاث موجات من العولمة استندت جميعها على تأثير التقدم التكنولوجي على تكاليف النقل والمواصلات والاتصالات ألا وهي[5]:

**الموجة الأولى:** كانت الفترة (1870-1914) والتي لم تشهد نضوج الثورة الصناعية وما صاحبها من تقدم تقني هائل فحسب، وإنما أيضا هجرة دولية كبرى نحو العالم الجديد في ذلك الوقت.

---

[1]. مفكر مغربي توفي مؤخرا .

[2]. مبارك بوعشة" البعد الاقتصادي للعولمة"**مجلة العلوم الإنسانية**، جامعة قسنطينة، عدد 16، 2001، ص 178.

[3]. KIMONO V., "La mondialisation phénomène asymétrique source de dysfonctionnements", **Revue problèmes économiques**, N° 02, April 1999, P6.

[4]. علي فروخي " قصة فارتين إفريقيا وآسيا وديالكتيك العولمة"**مجلة الفكر السياسي**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، عدد 4-5، ص 277.

[5]. نوفل حديد، مرجع سابق، ص 25.

**الموجة الثانية:** خلال الفترة (1945-1980) والتي تميزت بتحرير التبادل التجاري بين الدول المتقدمة فيما بينها في مجال السلع المصنعة والخدمات.

**الموجة الثالثة:** بدأت عام 1980 وحتى الوقت الحاضر وهي الفترة الزمنية التي شهدت ولوج عدد من الدول النامية للأسواق الدولية للسلع المصنعة، حيث ارتفع نصيب السلع من إجمالي صادرات هذه الدول من متوسط 20% إلى متوسط 80%.

وقد أصبح مصطلح العولمة[1] هو السائد في مجال العلاقات الدولية. حيث أن العولمة اليوم تمس الأغلبية العظمى من الأنشطة الإنسانية، فهي لا تعني عولمة الأسواق فقط، بل عولمة الإنتاج مع تحريك كبير ما بين الدول للعولمة المشاركة ومن جهة أخرى فهي أيضا مالية بواسطة عمل قنوات البورصات في جميع القارات كما أنها ثقافية بنشر الآراء وطرق التفكير وبيئية بعدم التوازن البيئي الذي تحدثه.

ولا يوجد هناك اتفاق بين الكتاب والباحثين بخصوص مفهوم العولمة رغم اتساع وتعدد وتنوع الكتابات التي يتم فيها تناول العولمة والجوانب العديدة التي تتضمنها أو ذات الصلة بها، حيث تشعبت واختلفت تعريفات العولمة، فهي كما وصفها أحد الاقتصاديين الغربيين بأنها «سموات مفتوحة ومحيطات مفتوحة، والحواجز الجمركية لا وجود لها، والعلم بلا وطن، ورأس المال كذلك وزيادة في حرية حركة العمالة، ورؤوس الأموال، والأفكار عبر العالم بأسره مما يؤدي في النهاية إلى تحويل العالم إلى قرية كونية[2].

ويعرف برهان غليون العولمة بأنها « ديناميكية جديدة تبرز داخل العلاقات الدولية من خلال تحقيق درجة عالية من الكثافة والسرعة في عملية انتشار المعلومات والمكتسبات التقنية والعملية للحضارة، يتزايد فيها دور العامل الخارجي في تحديد مصير الأطراف الوطنية المكونة لهذه الدائرة المندمجة وبالتالي لهوامشها أيضاً»[3].

ويعرف أوليفيهدولغوس العولمة هي تبادل شامل إجمالي بين مختلف أطراف الكون يتحول العالم على أساسه إلى محطة تفاعلية للإنسانية بأكملها، وهي نموذج للقرية الصغيرة الكونية التي تربط ما بين الناس والأماكن ملغية المسافات، ومقدمة المعارف دون قيد، وهي ليست وليدة الرأسمالية أو السوق، إنها تقتات الاقتصاد والسياسة والاجتماع والثقافة وتتجاوز النظم والإيديولوجيات، وتعد تشكيلة منوعة من الأنظمة

---

1. نشير في هذا المضمار إلا أن ظهور العولمة في الأبيات المعاصرة يرجع إلى عقد السبعينيات، وظهور كتابين ممين في تلك الفترة، الأول (حرب وسلام في القرية الكونية) لمارشال ماك يوهان، والثاني (أمريكا والعصر الإلكتروني) لصاحبه زبيغنيوبريجنسكي، وما أعقبها من مقولات هنريكيسنجر وصاموئيل هينغتون، وفوكوياما، المصدر، عبد الله أبو راشد، "العولمة إشكالية المصطلح ودلالاته في الأديبات المعاصرة"، **مجلة معلومات دولية**، مركز المعلومات القومي، دمشق، عدد 1998،58، ص 22.

2. إحسان هندي" العولمة وأثرها السلبي على سيادة الدولة "**مجلة معلومات دولية**، مركز المعلومات القومي، دمشق، عد 58، 198، ص 63.

3. محمد سعيد بن سهو أبو زعرور، **العولمة (ماهيتها، نشاطها، أهدافها)**، دار البيارق، الطبعة الأولى، عمان، 1998، ص. 15.

والبنى تحدد ممثليها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمنظمات العالمية، وهي ليست أكثر من حركة جهنمية تنطلق بسرعة وتخطف في طريقها الآمال والأحلام [1]حيث يرى المفكر العربي محمد عبد الجابري أن العولمة كترجمة للمصطلح الأمريكي كوكبة [2]تعبر بصورة مباشرة عن إرادة الهيمنة على العالم وأمركته[3]والكوكبة لا تعني العولمة، حيث أن العولمة هي ذات معنى أوسع لكونها تحصي كل المجالات السياسية، الاجتماعية، الثقافية، الإيديولوجية وهذا بالإضافة إلى المجال الاقتصادي في صورة العولمة الاقتصادية وتوحيد الأنشطة في حين نجد أن الكوكبة يقصد بها توحيد أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال نتيجة لحرية التجارة أو التبادل[4].

وقد عرف جلال العظم العولمة " بأنها وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف القرن الماضي تقريبا إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج الرأسمالي، وبالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج تجمعات المركز الأصلي ودولة» [5] فبالعولمة هي ظاهرة متعددة الوجوه، ومهما اختلفت تعريفاتها إلا أن التعريف شائع الاستخدام لدى معظم المفكرين يقسم إلى أربعة أقسام وهي[6]:

- **العولمة مرحلة تاريخية:** حيث يعتبر البعض العولمة بأنها مرحلة محددة من التاريخ أكثر منها ظاهرة اجتماعية وهي تبدأ بشكل عام مند سياسة الوفاق التي سادت خلال الحرب الباردة.
- **العولمة تجليات لظواهر اقتصادية:** يركز هذا المفهوم على وظائف الدولة باعتبارها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية التي تتجلى في الليبرالية، الخوصصة، الدولة الحارسة ...الخ.
- **العولمة انتصار للقيم الأمريكية:** أحسن تعبير عن هذا التعريف هو كتاب المفكر الأمريكي فوكوياما "نهاية التاريخ" الذي اعتبر فيه سقوط المعسكر الشرقي بقيادة الإتحاد السوفيتي انتصار حاسما للرأسمالية.
- **العولمة ثورة اجتماعية تكنولوجية:** حيث تعتبر العولمة شكلا جديدا من أشكال النشاط تم فيه الانتقال بشكل حاسم من الرأسمالية الصناعية إلى المفهوم ما بعد الصناعي للعملاقات الصناعية.

إن التعريفات المختلفة للعولمة تكاد تكون المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة فهي تمثل مرحلة من مراحل التطور التاريخي وهي تجل لظواهر اقتصادية نتيجة تطور حركة السلع والخدمات ورؤوس

---

1. عبد الله أبو راشد، مرجع سابق، ص 23.
2. تجدر الإشارة إلى أن صندوق النقد الولي اقترح الكلمة الفرنسية Mondialisation كترجمة لمصطلح الأمريكي كوكبة Globalization.
3. محمد عابد الجابري، **قضايا في الفكر المعاصر، العولمة والصراع الحضاري** مركز دراسات، الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 137.
4. CRAFT N., **Globalization and economic growth**, Blackwe'l publishing, 2004, P 45.
5. الحمش منير، **العولمة ليت الخيار الوحيد**، الأهالي للطباعة والنشر، دمشق، 1998، ص 35.
6. السيد يسين، العولمة والطريق الثالث النهج، **مجلة فكرية سياسة**، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، عد 53، 1999، ص ص58-62.

الأموال وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فالعولمة ليست مجرد واقع اجتماعي واقتصادي معين، بل هي نتاج الرأسمالية العالمية المعاصرة أول مرحلة جديدة في تطور سيطرتها الشمولية.

والعولمة تشمل جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فهي تتجاوز الحدود الجغرافية لتجعل العالم يعيش في عصر القرية الكونية، التي تظهر من خلال الارتباط بين الأطراف العالمية المختلفة واندماج المنظومة الإعلامية والاتصالية والمعلوماتية في الحياة الاجتماعية والدولية، ولقد تضافرت عدة عوامل ساهمت في خلق واتساع ظاهرة العولمة ومن أهم هذه العوامل ما يلـــي:

**تكنولـــوجيا المعلومـــات:** وهي من أحدث مفرزات التطور التكنولوجي، وقد أدى تطور تكنولوجيا النقل والاتصال لإلغاء حواجز الوقت والمسافة بين البلاد [1]كما أن الابتكارات التكنولوجية المصنعة في الدول الغربية يتم تقليدها في كلّ مكان في العالم، مما يعجل بروز ظاهرة العولمة [2]فقد ساعد التقدم في تكنولوجيا المعلومات على تجسيد الخدمات في صورة سلع، مما زاد من قابليتها للتداول على المستوى الدولي، فبرامج الكمبيوتر تعبأ في أسطوانات مرنة والأفلام الترفيهية والتعليمية تسجل على أشرطة فيديو والموسيقى تسجل على أشرطة وأسطوانات مرنة يسهل تبادلها دولياً [3]إضافة إلى ذلك فإن التقدم التكنولوجي الهائل وتطور المعلوماتية والانتقال السريع للمعطيات ورؤوس الأموال بفضل ثورة الاتصالات يلغي في كثير من المجالات مقولات الحدود، حيث تصبح مفاهيم تاريخية دفعت بالثورة المعلوماتية إلى تحويل الجميع إلى نمط اقتصادي موحد من خلال ربط العالم بشبكة اتصالات واسعة وموحدة [4]ودائما في مجال المعلومات والاتصالات حيث لعب التقدم التكنولوجي الهائل في الكمبيوتر والفضائيات وشبكة الانترنت دوراً بارز في اندماج وتكامل الأطراف العالمية حيث تم التغلب على الحواجز المكانية والزمنية.

**حرية حركة رؤوس الأموال وانتقالها:** حيث تطورت الأسواق المالية والنقدية، وعمليات الإقراض والاقتراض من خلال المؤسسات المالية، والمصرفية منها خصوصا، وعن طريق الاستثمارات الأجنبية التي أصبحت تعتمد على إستراتيجية عدم الارتباط بالمكان، حيث اتسعت أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات [5]وازدادت بشكل

---

1. أحمد سيد مصطفى، مرجع سابق، ص. 15.

2. علي لطفي، أحمد الدين سوسي، **انهيار العـــولمة**، الدار الجامعية، إسكندرية، 2003، ص ص. 69-70.

3. محمد نبيل جامع، **اجتماعات التنميـــة الاقتصادية لمـــواجهة العـــولمة**، دار غريب، القاهرة، 2000، ص. 10.

4. مبـــارك بوعشة، مرجع سابق، ص. 183.

5. التوزيع السياسي للشركات المتعددة الجنسيات، حيث تشير البيانات إلى أنه من بين 500 شركة متعددة الجنسية، 426 منها موجودة في الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، فرنسا، وإيطاليا وبريطانيا. **المصدر:** قاسم المقداد، تأثير العولمة على إفريقيا، **مجلة الفكر السياسي**، إتحاد الكتاب العرب، دمشق، عدد 4،5، ص 254.

كبير، مما ساهم في زيادة حجم صادراتها، حيث قدرت نسبة الارتفاع خلال الفترة المعتمدة ما بين 1982-2003 بنحو 2300 بالمائة [1].

**حرية حركة وانتقال السلع والخدمات:** وذلك عن طريق تحرير التجارة الخارجية باستخدام الوسائل التقنية التي يتبعها الاقتصاد الجديد، وبالشكل الذي يجعل السوق عالميا، بدلا من السوق الإقليمي أو القومية أو الوطنية، وقد لعبت المنظمة العالمية للتجارة دور كبير في ازدهار المبادلات الدولية وفي حرية انتقال السلع والخدمات من خلال السياسات التي تم ابتاعها في إطار بنود المنظمة التي تعمل على رفع الحواجز والقيود الجمركية، والتحرير التدريجي للمبادلات التجارية بين الدول.

**تحويل النشاط الاقتصادي العام من القطاع العام إلى القطاع الخاص:** من خلال عمليات الخصخصة التي يعم الأخذ بها في معظم الدول العالم تماشيا مع اتجاهات العولمة في ظل الاقتصاد الجديد [2]. الذي يتم في إطار تعميم مبادئ الرأسمالية خصوصا بعد انهيار الإتحاد السوفييتي وتفتت المعسكر الشرقي. حيث أصبحت قيم السوق الحر والانفتاح الاقتصادي، والثورة الرقمية هي القيم الرائجة في المجتمعات الحديثة.

إنه مع دخول العالم القرية الكونية وسقوط الاستقلالية الذاتية الاقتصادية على العموم وتدويل الإنتاج وعولمة التفاعلات المالية والاستثمارية والتي تعني فيها تعنيه « اندماج أسواق العالم في حقول انتقال السلع والخدمات والرساميل والقوى العاملة ضمن إطار من رأسمالية حرية الأسواق بحيث تصبح هذه الأسواق سوقاً واحدة كالسوق القومية»[3]، أصبح هناك توجه معظم الدول نحو الانضمام بفعالية أكبر إلى مختلف التحولات الجارية، والسعي إلى تخفيف القوانين والاستفادة من الاستثمارات والشراكة، بالإضافة إلى العمل على زيادة تدفق رؤوس الأموال والمعلومات والتكنولوجيا التي تسمح بخلق أسواق عالمية ومحلية، والتي بدورها تساهم في زيادة القدرة التنافسية التي تقوم على أساس المعرفة والإبداع والمهارات الإنتاجية في ظل العولمة الاقتصادية.

### 2.2.2. الثورة الصناعية الثالثة وتعميق العولمة الاقتصادية

إن التقدم التكنولوجي السريع الذي شاهدته الفترة الأخيرة يمثل بحق ثورة تكنولوجيا لا تقل في آثارها عن الثورة الصناعية لذلك يطلق عليها بحق الثورة الصناعية الثالثة بعد ثورة البخار وثورة الكهرباء [4] وتمثل الثورة الصناعية الثالثة الأساس المادي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، وتلعب دور كبير في تحريكه وتغييره، حيث ترتب على هذه الثورة والتي تمثل ثورة علمية في المعلومات والاتصالات العديد من النتائج لعل أهمها [5]:

---

1 .**CNUCED.**, Rapport sur l'économie de l'information : commerce électronique et développement, New York, 2005, P 05.

2. فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 225.

3. محمد الأطرش، "حول تحديات الاتجاه نحو العـــولمة الاقتصادية"، **مجلـــة المستقبل العربي**، عدد 260، 10/2000، ص. 9.

4. سعيد النجار، "النظام الاقتصادي العالمي على عتبة القرن الحادي والعشرين"، **مجلـــة الاقتصادي**، عدد 1400، نوفمبر 1995، ص. 61.

5. عبد الحميد عبد المطلب ، مرجـــع ســـابق، ص ص. 50-15.

- ثورة في الإنتاج تمثلت في احتلال المعرفة والمعلومات الأهمية النسبية الأولى في عملية الإنتاج، كما انعكست في ظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل الدولي، حيث ظهر تقسيم العمل داخل السلعة الواحدة، بحيث يتم توزيع إنتاج الأجزاء المختلفة من السلعة الواحدة على دول العالم المختلفة وفقاً لاعتبارات الكفاءات الاقتصادية.

- ثورة في التسويق، فلقد أصبح الصراع على الأسواق العالمية أمراً حتمياً لضمان البقاء والاستمرارية، وقد ساهم هذا في ظهور التحالفات الإستراتيجية بين المؤسسات والشركات العملاقة التي تؤثر بقوة على الاقتصاد العالمي، هذه الشركات الكبرى التي تتعدى الآن الجنسيات ولا ترتبط حتى بما كان يعرف "بدولة المقر" وتسيطر على تدفقات رؤوس الأموال والاستثمارات والإعلام والمعلومات في إطار ثورة الاتصالات والأتمتة أو الثورة الصناعية الثالثة، وعند هذه الحدود البالغة التطور في الإدارة والتسويق والمبيعات والإعلان والدعاية والتي حققت لهما التحكم في المعرفة [1].

- النمو الكبير والمتعاظم في التجارة الدولية والتدفقات المالية الناتجة عن الثورة التكنولوجيا، فالتقدم الشاسع الذي حدث في عالم المواصلات والاتصالات والمعلومات انعكس على السرعة في انتقال المعلومات « وكان هذا التقدم التكنولوجي من أهم العوامل في تحقيق عالمية الأسواق، و لم تعد هناك أسواق وطنية متفرقة بل اندمجت جميعها في سوق واحدة في عدد كبير من السلع والخدمات »[2].

- تزايد الاتجاه نحو المزيد من الاعتماد الاقتصادي المتبادل، وشاركت في ذلك أيضا الثورة التكنولوجيا والنمو المتزايد للتجارة الدولية وحركات رؤوس الأموال عبر الدول، حيث هناك ارتباط للاقتصاد العالمي بشبكة جديدة من العلاقات التجارية والمالية، ولا يستطيع أحد أن يعزل نفسه عن ذلك على نطاق أي دولة من دول العالم.

كـــلّ هذه الآثار الناتجة عن الثورة الصناعية الثالثة و « الدور المتزايد للعلم والتكنولوجيا في الأنشطة الإنسانية أو تطور وانتشار التكنولوجيا العالمية للإعلام والاتصال العابرة للحدود »[3] أدت إلى تعميق عالمية الاقتصاد وتوسيع المعاملات الاقتصادية والدخول في العولمة التي تتحدد متطلباتها بمتطلبات الاندماج في الاقتصاد الجديد وتدفع بحكومات وشعوب الدول النامية إلى ضرورة الوعي الكافي للتحديات التي تنتظرها وكيفية الاستفادة من هذا الاتجاه العالمي بتحديد سبل الاندماج في الاقتصاد الجديد، وماذا يمكن أن يقدم هذا الاندماج

---

1. أحمد ثـــابت، مقـــال ســـابق، ص. 11.

2. سعيد النجـــار، مقـــال ســـابق، ص 62.

3. يحي اليحياوي، **العـــولمة: أيـــة عـــولمة**، إفريقيا الشرق، الدار البيضاء، 1999، ص. 21.

الذي يتوقف على مجموعة من الأسس الواجب توفرها، والتي تعتبر بمثابة مؤشرات يمكن من خلالها الحكم على مدى جاهزية الدول للدخول في هدا الاقتصاد.

## 3.2. سبل الاندماج في الاقتصاد الجديد

إن الاندماج في الاقتصاد الجديد يتطلب وجود بيئة ملائمة يتم من خلالها نشر المعلومات والمعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع المجالات هذه البيئة تختلف بها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مكانة هامة، بالإضافة إلى التعليم والبحث العلمي، والتي تشكل في مجموعها مقومات الاندماج في الاقتصاد الجديد.

إن الدخول في الاقتصاد الجديد يقتضي توجيه اهتمام مركز للبحث العلمي ورفع نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، إذ تعتبر هذه النسبة كمؤشر ضمن مجموعة مؤشرات الاقتصاد المبني على معرفة والمعلومة.

ومن أجل تعظيم فرص الاندماج في الاقتصاد الجديد لابد من قيام الدول النامية بصياغة سياسة للعلم والتكنولوجيا تحدد فيها أهدافا واضحة.

وأولويات مدروسة، والأهم من ذلك وضع إستراتيجية وآليات لتنفيذ هذه السياسة، ويجب أن تكون هذه السياسة معتمدة رسميا ومعلنة تسعى لتفعيل عناصر منظومة العلم والتكنولوجيا، وتؤمن آليات التنسيق بين هذه العناصر أي بين تكوين وتعليم وتدريب الأطر العلمية والتكنولوجية والبحث والتطوير واكتساب التكنولوجيا وتطوير خدماتها ويرى محمد مراياتي[1] أن هذا من شأنه أن يؤدي إلى تحويل منظومة العلم والتكنولوجيا غير الفعالة في الدول العربية إلى نظام وطني للابتكار والإيداع الفعال، ولحسن الحظ تسعى بعض الدول العربية حاليا لتبني مثل هذه السياسات كالسعودية والكويت وعمان وغيرهم.

### 1.3.2. طبيعة العناصر الحاكمة لآلة الاقتصاد الجديد

إن التحول من اقتصاد يقوم على رأس المال والمواد الأولية إلى اقتصاد قائم على المعرفة والمعلومات يتطلب توافر شروطا أساسية من أهمها تعزيز إمكانيات تيسير تعميم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها على نطاق واسع وكذا الاستثمار في الموارد البشرية وتشجيع البحث والتطوير.

[1]. مستشار إقليمي للعلم والتكنولوجيا لدى اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا –

- **البنية التحتية للمعلومات والاتصالات:** تعد البنية التحتية للمعلومات والاتصالات الأرضية التي تنمو عليها أنشطة الاقتصاد المرتكزة على المعرفة، فهي بمثابة العامل الأهم في تحديد قدرة البلد على الاندماج في الاقتصاد الجديد، حيث تشكل الهواتف التقليدية، والمحمولة، وعدد من الحواسب الشخصية المتوفرة في البيئة الوطنية، ومدى استخدام الإنترنيت المؤشرات الأساسية لهذه البنية التحتية، ويؤخذ كذلك بعين الاعتبار مستوى سيادة خدمات الحكومة الإلكترونية وحجم الإنفاق على تقانة الإعلام والاتصال.

- **التعليم والموارد البشرية:** تعتمد قدرة بلد ما على الاستفادة من اقتصاد المعرفة على مدى السرعة التي يمكن من خلالها أن يتحول إلى اقتصاد تعليمي حيث يكون الأفراد والشركات قادرين على إنتاج الثروة بحسب قدرتهم على التعلم والمشاركة في الإبداع [1]ويتم تقييم مستوى التعليم في ضوء متغيرات تعنى بمستوى التحاق الأفراد بمراحل التعليم المختلفة، ومستوى الثقافة السائد في المجتمع، ويؤخذ بعين الاعتبار كذلك مستوى الإنفاق على التعليم [2]بمراحله المختلفة ومستوى التدريب الذي قد نالته الموارد البشرية، وهل أن المجتمع يعاني من هجرة الأدمغة نتيجة عدم توفر الظروف المناسبة.

والتعليم يلعب دور هام في إعداد الكفاءات البشرية التي يحتاجها الاقتصاد الجديد، والتي تساهم في تطوير التكنولوجيا، ومن جهة أخرى فإن التكنولوجيا تقوم بتسيير ظروف التعلم وجعله أكثر فعالية من خلال التعليم الإلكتروني E.learning والتعلم عن بعد بواسطة شبكة الإنترنيت وما تنتجه صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- **البحث والتطوير:** يهدف البحث العلمي إلى زيادة المعرفة العلمية وتطبيقها على الواقع، فالحصول على المعرفة العلمية ساهم في إيجاد حلول لمسائل محددة سواء تعلق الأمر باستنباط طرق إنتاج جديدة أو ابتكار سلع وخدمات جديدة، خصوصا في ظل الاقتصاديات الجديدة المرتكزة على المعلومات والمعرفة حيث تنشر مخابر البحث والتطوير وتولي لها الحكومات أهمية بالغة باعتبارها أساس التقدم التقني، وبصورة أخرى أصبح البحث والتطوير [3]يشكل أهم جوانب التطور التكنولوجي في الدول المتقدمة ذلك لأنه يمثل وسيلة لتوسيع المعارف التكنولوجية وإنتاج مواد جديدة وآلات تستعمل في عمليات جديدة أو إدخال التحسينات المطلوبة على المنتجات القديمة، وأجل تعظيم مرد وديۃ البحث

---

[1]. منصوري كمال، خليفي عيسى، مقال سابق، ص 55.

[2]. نشير في هذا المجال إلى أن تمويل البحث العلمي في البلدان العربية بعد من أكثر المستويات انخفاضا، فقد بلغ معدل الإنفاق العلمي نسبة إلى الناتج الداخلي الخام 0,14% عام 1996 مقابل 2,9% لليابان عام 1994، وتأتي تونس في رأس الدول العربية ي الإنفاق على تقنية المعلومات تليها الأردن ومصر والسعودية وسوريا والكويت والإمارات، المصدر، تقرير التنمية الإنسانية العربية، 2002، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2002، ص 6.

[3].نشير في هذا المضمار إلى أن مخصصات ما تنفقه الدول العربية على البحث والتطوير لا تتجاوز 0, 2% من الناتج القومي في حين تتراوح هذه النسبة في الدول المتقدمة بين 2, 5 و5%.

والتطوير في الاقتصاد الجديد تعمل الدول المتقدمة على تقاسم الأدوار في الإنفاق على مشاريع البحث بين الحكومة والقطاع الخاص[1].أما بالنسبة للدول العربية نجد أن 89% من الإنفاق على البحث والتطوير من مصادر حكومية، وتساهم القطاعات الإنتاجية والخدمية بنحو 3%بينما تزيد هذه النسبة في الدول المتقدمة عن 50%[2].

### 2.3.2. تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الاقتصاد الجديد

تعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوابة الدخول للاقتصاد الجديد، فالانتقال السريع والتحول الايجابي في الميادين ذات الصلة بهذا الاقتصاد لن يتأتى إلا إدا تم التركيز على البنية التحتية للمعلومات والاتصالات، لدلك أصبحت مسألة دخول عالم التكنولوجيا الحديثة تطرح نفسها بين البلدان لأن توفير الشروط الملائمة لذلك مسؤولية دولية تقع على عاتق السلطات بكلّ بلد والمنظمات الاقتصادية وغيرها.

لقد تزايد الاهتمام عبر العالم بمعالجة مسألة الهوة بين الدول التي دخلت عالم تكنولوجيا الإعلام والاتصال والدول التي لازالت متأخرة أي ما يسمى التمييز الرقمي، ولقد قدم منتدى الاقتصادي العالمي مؤخرا بعض الاقتراحات الهامة لمجموعة الثمانية ($G_8$)ويرى المنتدى أنه على مجموعة الثمانية أن تبادر وأن تقود مجهودا دوليا منظما لمساعدة الدول النامية في تضييق الهوة بالتعاون مع الهيئات والمنظمات الأخرى المختلفة [3]خاصة بعد أن تعالت أصوات معتدلة محذرة من ترك برامج البحوث للسوق كلية، مقترحة برنامج عمل دولي لتمويل تطوير التكنولوجيا الحيوية وتكنولوجيا الإعلام والاتصال تلبية احتياجات الفقراء أيضا [4]وقد نوقشت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات في تونس 27 يناير 2005 حول دعم الاستثمار في المعلومات، عدة مواضيع مرتبطة بوضع مسألة تمويل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات [5]في سياق ما تتسم به هده التكنولوجيا من أهمية متزايدة للاتصال والتبادل يمكن أن تسهم في إقامة مجتمع معلومات يتسم بمزيد من الشمولية، ودورها كوسيلة مساعدة على تحقيق التنمية.

---

[1].يتكفل القطاع الخاص بتمويل المشاريع التي ينتظر أن تحقق أرباحا خلال 5 سنوات أو أقل، ولكن إذا كانت الفترة10 سنوات فأكثر، فإن الدولة هي التي تتكفل بتمويلها، أما إذا تراوحت الفترة بين05 و 10 سنوات يشترك القطاع العام والخاص في تمويل المشاريع.

[2]. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، نيويورك، 2003، ص 73.

[3]. محمد منصف تطار، مقال سابق، ص. 195.

[4].فلاح كاظم المحنه، مرجع سابق، ص. 267.

[5].طلب الأمين العام في خطة عمل مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات إنشاء فريق عمل لدراسة مسألة الآليات المالية الكفيلة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصال لأغراض التنمية وتقديم تقرير لتيسير المناقشات بشأن هدا الموضوع، مع استغلال الآليات المالية القائمة على جميع المستويات استغلالا كاملا.

**الجدول** II- 7: الموضوعات التي نوقشت في مؤتمر القمة العالمي لمجتمع المعلومات.

| | **المحور الرئيس** | **الموضوعات التي يشتمل عليها** |
|---|---|---|
| 1 | البيئة والسياسة الملائمة | بناء الثقة والأمن، البيئ الملائمة، الأبعاد الأخلاقية لمجتمع المعلومات |
| 2 | الهياكل الأساسية | البنى التحتية للمعلومات والاتصال |
| 3 | سبل الاستفادة | أساسيات الحصول على المعلومات والمعارف |
| 4 | المحتوى والتطبيقات | تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال في جميع مناحي الحياة، التنوع الثقافي واللغوي والمحتوى المحلي، وسائط الإعلام |
| 5 | تنمية القدرات | بناء القدرات وتعزيزها |

**المصدر:** الطائي محمد، **اقتصاديات المعلومات** دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان2007، ص94.

فالتطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال أدت إلى إحداث تغيرات جوهرية في البنية الاقتصادية والاجتماعية للعديد من الدول، وبخاصة دول العالم المتطور، ولقد تحولت المجتمعات إلى اقتصاديات مبنية على المعرفة بفضل تعميم استخدام التكنولوجيات الحديثة وشبكاتها، واتساع الأسواق، وهذا التحول سيفرض شروطا تنافسية جديدة في ظل اقتصاد جديد يعتمد على الثورة المعلوماتية، ولذلك فإن المشاركة في هذا العالم الجديد تتطلب الاهتمام بتكنولوجيا الإعلام والاتصال وتوفير البيئة والتقنيات التي تسمح لها بالنمو والازدهار.

وبالنسبة للدول المتقدمة نجد أن الولايات المتحدة الأمريكية هي البلد الذي له نفقات هامة في مجال هذه التكنولوجيات، وذلك في متوسط الفترة 2001/96 فهي تمثل 4,5% من (PIB)و28% من مجموع نفقات الاستثمار، في المقابل نجد أن فرنسا وألمانيا هما البلدان اللذان لهم أقل أهمية على التوالي أقل من 2,5%في ألمانيا وأقل من 1,7%في فرنسا[1]وعليه فإن النمو الضئيل لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بفرنسا تأثيره على النمو المستقبلي يتراوح بين 0,8 و1,3 نقطة في السنة وهو أضعف مرتين من ذلك المسجل في الولايات المتحدة الأمريكية[2]كما أن هولندا والمملكة المتحدة تحتلان موقع وسيطي بأقل من 3% في المملكة المتحدة، وما بين 1,7 و2,2%في هولندا.

1. GILBERT C. et autres., Art. P. cit., Juin 2004, P. 62
2. Idem, P. 89.

وبناءا على ذلك فإن الاستثمار في تكنولوجيا الإعلام والاتصال له أهمية كبيرة كون أن صناعة هذه التكنولوجيات تساهم في تنمية القطاعات الأخرى التي يعتمد تطورها على مدى استفادتها من تقنية المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من خدمات أخرى كما أن خطوات تبني صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تشمل عدة نقاط أساسية يتم إدراجها كما يلي [1]:

- معاملة كافة النشاطات الاقتصادية ذات العلاقة بتقنية المعلومات والاتصالات وما يرتبط بها من منتوجات وخدمات بنفس مزايا الصناعات التقليدية الأخرى إضافة إلى إخضاعها إلى أقل نسبة من الرسوم الجمركية وتكاليف الخدمات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.
- إنشاء الهيئات التنظيمية والتشريعية التي تشرف على الأنشطة الاقتصادية التي لها علاقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- تحسين البنى الأساسية للاتصالات والعمل على تطويرها، والرفع من مستوى خدماتها وتنويعها لتشمل كافة المناطق، وهذا تماشيا مع الزيادة في حجم السكان والمتطلبات الإضافية الأخرى إلى جانب تحسين مستوى الصيانة للبنى التحتية.
- تحديث البرامج التعليمية، وتطوير المناهج الدراسة لمواكبة التطورات المستمرة مع الاهتمام بالتدريب وإعادة التأهيل لما يتوافق مع متطلبات أنشطة ذات علاقة بتقنية المعلومات والاتصالات.
- التوعية بأهمية هذه التكنولوجيا التي انعكس نشاطها على عدة دول، فالعالم أصبح يعيش فترة تحول من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المعلوماتي ومن المجتمع تكنولوجي جامد إلى مجتمع متحرك[2].
- مساندة الإدارات والجهات الحكومية التي تسعى لأداء مهامها إلكترونيا ودعمها ماديا ومعنويا عند بدئها في التحول إلى ما يعرف بالحكومة الإلكترونية.

---

[1]. إبراهيم بختي، مقـــال ســـابق، ص ص. 314-315.

[2]. BENBIA BDELLAH A. BENABOU D., "Impact des TIC sur les structures et comportement de l'entreprise moderne", **Revue économie et management**, université de Tlemcen, n° 3/2004, P. 51.

## 3. المؤسسة الاقتصادية وتحديات المناخ الاقتصادي الجديد.

في عالم اليوم يتغير كلّ شيء حيث تتحول الأسواق وتتطور التقنية ويتضاعف المنافسون وتظهر منتجات جديدة وتتقادم منتجات أخرى، فالسوق أصبحت عالمية إنتاجا واستهلاكا، وأصبح من الصعب التخلص من السلع والخدمات وهذا مقارنة مع السنوات الماضية، حيث أن رغبات ومتطلبات المستهلكين بدأت تأخذ أبعاداً جديدة بعيدة كلّ البعد عن المفاهيم التقليدية، وبدأت المؤسسات في اعتماد الإنتاج المفصل الذي يخدم حاجات ونوعيات مختلفة من المستهلكين مع انتهاج سياسات اقتصاد السوق حيث أصبح التنافس خاضعًا لاتفاقية المنظمة العالمية للتجارة.

لقد فتحت التحولات العالمية الراهنة أفاقاً واسعة أمام مؤسسات الاستثمار الأجنبي المباشر والشركات المتعددة الجنسيات التي تسعى وراء الربحية أولاً وأخيراُ دون مراعاة متطلبات نمو البلد الذي تعمل فيه، ولا تعنيها مصلحة مؤسساته الاقتصادية التي تجد نفسها أمام بيئة مؤثرة موجودة بداخلها وفي المحيط الخارجي الذي تزاول فيه أعمالها، وهذه المؤسسات لا يمكنها أن تبقى وتستمر دون القيام بدراسة ميدانية وتكوين رؤية فكرية تضم مجموعة من الإستراتيجيات الملائمة التي تجعلها أكثر قدرة على مسايرة متطلبات البيئة المضطربة ومواجهة التحديات المعاصرة.

### 1.3. المؤسسة الاقتصادية ودوافع التغيير

في ظل ظاهرة التغيير الملحوظ والمتسارع في شتى المجالات لا تستطيع المؤسسة الاقتصادية التي تسعى للبقاء والاستمرارية أن تقف وتترك الأمور للصدفة تتحكم في مصيرها وتملي عليها نوع التغيير، بل يتوجب عليها السعي الجاد لإدارة عملية التغيير، ورصد وتشخيص المتغيرات البيئية الداخلية والخارجية وتخطيطها لكي تتمكن المؤسسة من التكيف مع هذه المتغيرات وتحسين قدرتها التنافسية [1].

كما أن هذه التغيرات العميقة يمكن ملاحظتها كذلك عن طريق التحولات التي تظهر من خلال التغيرات الهامة على مستوى إستراتيجية المؤسسات، هياكل تنظيمها، الموارد البشرية، استعمال تكنولوجيا جديدة، أشكال جديدة للتوزيع والترويج.

[1] يؤكد MICHEL.P في كتاباته الأخيرة 2002 أن تحليل القدرة التنافسية يجب أن يبدأ على المستوى الجزئي فالمؤسسة حسب رأيه هي وحدة التحليل الأساسية والمؤسسات وليست الدول هي التي تتنافس في صناعة ما أو احدى شرائح الصناعة، وتستمد الدولة تنافسيتها من الشركات والصناعات العاملة بها، المصدر: صالح بن سليمان الرشيد، ماهية التميز في الأداء وكيفية تحقيقه في منظمات الأعمال، الدمام، جامعة الملك فيصل، 2004، ص 10.

إن المؤسسات التي لا تعرف كيف تستغل إمكانياتها على المستوى الشامل تصادف مشكل عدم قدرتها على مسايرة وتيرة التغيير المفروضة، إذ أن الظواهر التي كانت في الماضي قليلة، أصبحت الآن منتشرة و لم تسلم منها أي مؤسسة، فالأمر يتعلق عموماً بالعناصر التي تحيط بالمؤسسة كالإبداعات التكنولوجية، وتغيير نماذج الحياة وهنا تظهر دوافع التغيير التي لا يمكن في أي حال من الأحوال أن ترتبط بدولة أو نموذج تسييـــر غير أنه في كلّ الحالات يجب على مسيري المؤسسات أن يحدثوا بكل نجاح تغيرات هامة حتى يكون هناك تماشي مع التطورات التكنولوجية والتكيف مع التغيرات التي يمكن تقسيم دوافعها إلى دوافع خارجية وأخرى داخلية.

### 1.1.3. الدوافع الخارجية للتغيير

يعتقد معظم الباحثين أن القوى الخارجية [1]تلعب دورا أكبر بكثير عن القوى الداخلية فيما يتعلق بالتغيير فهي الدافع الرئيسي لهذا التغيير ويرى لوثانز (LUTHANS 1990) أن أهم القوى الخارجية التي تدعو للتغيير هي:

- التنافس الحاد بين المنظمات.
- الأوضاع الاقتصادية وتعتبر القوة الرئيسية بصورة دائمة للتغيير.
- ظاهرة العولمة[2].

وتتعلق الدوافع الخارجية للتغير بالتغيرات الناتجة عن عناصر خارجية والتي تخص وتربط بظواهر جد مختلفة، فالتطورات الحاصلة في الأسواق تدفع المشترين إلى التأقلم مع المنتوجات الجديدة وطريقة توزيعها بالإضافة إلى الخدمات الممنوحة، وهذا له تأثير كبير على المؤسسات التي تهدف إلى تلبية حاجيات ورغبات المشترين والحفاظ عليهم سواءً تعلق الأمر بالأفراد، مؤسسات، إدارات. إن التطورات في الطلب تفرض على المؤسسات إجراء تغيرات عميقة، فهناك تعديلات هامة تظهر في الأسواق، مع ظهور منتوجات جديدة واختفاء منتوجات أخرى كما هو الشأن بالنسبة للتلفاز الأسود والأبيض، والطرح المستمر لأجهزة الكمبيوتر ذات الجودة العالية، وهذه التطورات في مجال الطلب على السلع جعلت المستهلكين والزبائن أكثر قدرة على تحديد المنتوجات ذات الفعالية خصوصًا على مستوى الجودة.

« فلقد أصبحت هناك إمكانيات واسعة للمستهلك للحصول على المعلومة، وبالتالي يظهر كمشتري متيقن وعقلاني، وهذا ما يدفع المؤسسات إلى التفكير في العلاقة الموجودة مع الزبائن مع إعطاءها أبعاد تنافسية والبحث عن زيادة فعالية الوظائف الناتجة عن التطور التكنولوجي »[1].

---

[1] يصنف (Ivancevich وزملاءه 1989) القوى الخارجية إلى ثلاثة فئات رئيسية وهي التغيرات في الأسواق (المنافسة الشديدة) والتغيرات التقنية (الثورة المعرفية)، والتغيرات البيئية.

[2] حسين حريم، **إدارة المنظمات**، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص-ص 282-283.

كما أن نشاطات المنافسة هي عامل آخر يقود المؤسسة إلى التغيير، فحركات المنافسين يمكن أن تؤثر على موقع المؤسسة، طرح منتوجات جديدة، الاستعمال المتعدد لقناة التوزيع، تحسين طرق الإنتاج، وضع تكنولوجيا جديدة أو تغيير الأسعار هي عوامل تدفع المؤسسات الأخرى إلى التحرك إذا اعتقدت أن هذه الإجراءات تقوى موقع المؤسسة [2] فالعملاء لديهم اليوم القدرة على التسويق المباشر عبر الانترنت والحصول على كافة المعلومات، وهذا بطبيعة الحال يجبر المؤسسات على مواجهة المنافسة وتغيير الإستراتيجية التسويقية« فالروح التجارية التي غزت الانترنت بشكل متزايد خلال سنوات التسعينات ترتكز على التطلعات الجديدة للبائعين أولها بلوغ الوصول إلى إرضاء الزبائن وهذا يعتبر من المزايا التنافسية »[3] فالمنافسة التجارية التي كانت قائمة قبل سنوات التسعينات بين المؤسسات تختلف تماماً عن تلك المنافسة القائمة حالياً عبر شبكات الاتصالات المتقدمة وعلى رأسها الانترنت.

الإبداع التكنولوجي هو سبب آخر للتغيير الهام والمتزايد، فكلّ مرة تكون هناك مستجدات في الميدان التكنولوجي المتعلق بالحياة الاقتصادية خاصة في مجال الصناعة والإنتاج، وهذه الإبداعات تمنح إمكانيات هامة للمؤسسات وتسمح بتطبيق طرق عمل لم تكن موجودة في الماضي وتجعل المنتجات أحسن من تلك التي كانت موجودة من قبل، فالتطورات الهامة في مجال الروبوتيك وفي الأدوات التي انتقلت من التكنولوجيا المرتكزة على الميكانيك إلى التكنولوجيا المرتكزة على الإلكترونيك أحدثت تغيراً كبيراً في طرق الإنتاج في العديد من المؤسسات، كما أن تطور الحواسب قد أحدث ثورة في مجال العمل واستطاع الكمبيوتر المتطور أن يغير أسلوب تنظيم وإدارة العلاقات والاتصالات الداخلية والخارجية في المؤسسة، بل وتدخل في كيفية أداء المهام وأساليب العمل وعقد الاتفاقيات.

لقد أصبح الإبداع التكنولوجي المقياس الحقيقي لنمو الاقتصاديات وازدهارها في حياة المؤسسات الإنتاجية والصناعية والمستقبل سيكون للذين يعرفون كيفية تنمية والتحكم في التكنولوجيات الجديدة، لذلك يمكن اعتبار الإبداع التكنولوجي كدافع من الدوافع الخارجية للتغيير، غير أنه في حالة المؤسسة التي تقوم بالإبداع يكون دافع أو سبب داخلي.

إن تطور التشريعات والتنظيمات يمكن أن تقود كذلك المؤسسات إلى إحداث تغيرات، فتأثيرها يظهر من خلال تغيرات المحيط التنافسي، كما هو الشأن بالنسبة لخلق سوق مشتركة التي تسمح بالنفاد إلى الأسواق الوطنية وبالتالي تتزايد التناقضات التي تقع على بعض المؤسسات، وكذلك التنظيمات التي تهدف إلى تغيير

---

1. MARIE C. MONNOYER L., "L'e-commerce entre virtuel et réel", **Revue sciences humains**, n° 32, Mars 2001, P. 19
2. BENOIT G. FRANCIS M., **L'entreprise en mouvement**, 3éme édition Dunod, Paris, 1998, P. 14.
3. FRANK M., **L'entreprise élargie de nouvelles formes d'organisation**, Insep consulting, Paris, 2003, P. 135.

حصص الاستيراد مثل إلغاء اتفاقية النسيج والتي كانت الدول النامية تتمتع في ظلها بحصص صادرات اختيارية للدول المتقدمة، وكلّ هذه الإجراءات والتنظيمات يظهر تأثيرها مباشرة على المؤسسات الاقتصادية ويدفعها نحو التغيير وإلغاء القواعد التي كانت موجودة من قبل.

### 2.1.3. الدوافع الداخلية للتغيير

يؤدي نمو المؤسسة واتساع نشاطها إلى تغيرات عميقة، وخلق مشاكل جديدة لا يمكن حلها بشكل فعال من خلال الزيادة البسيطة للوسائل الموجودة، حيث أن الزيادة في حجم المنتجات والإنتاج والدعم الداخلي، وكذا طرق مراقبة الجودة وسياسة التمويل، كما أن استعمال نقاط جديدة للبيع أو قنوات أخرى للتوزيع يفرض تغييـــر النظام التجاري [1].

لقد كانت المؤسسات في الماضي تعتمد على مجموعة ثابتة من إجراءات العمل والإنتاج، لكن الشكل الجديد للمؤسسة يعتمد على ترتيبات عمل مرنة ومعلومات فورية لتوفير منتجات بالطلب على نطاق واسع لملائمة أسواق ومستهلكين محددين، وهذا ما يدفع بالمؤسسة إلى إحداث تغيير جدي لقوة العمل والإنتاج وتجديد الطاقات والوسائل التي تمتلكها لأن أي عملية داخلية تهدف إلى تنمية المؤسسة بغرض غزو قطاعات جديدة أو أسواق جغرافية تتطلب القيام بتغيرات هامة.

نظرة المسيرين هي كذلك سبب من أسباب التغيير الذي له أهمية كبيرة بالنسبة للمؤسسات الأخرى، فالمسير عندما يريد تغيير حالة موجودة من أجل تقوية مؤسسته يحول اللعبة التنافسية، فهو يرى أنه يجب طرح منتوجات جديدة، تحسين الجودة، الحصول على مهارات جديدة أو التخلي عن بعض الأنشطة، فالمؤسسة تقوم لوحدها بالتغيير انطلاقاً من إرادة مسيرها الذي يريد أن يجعلها أكثر فعالية [2].

إن شمولية تنمية الأسواق تضع المؤسسات في مجموعات منافسة جد كبيرة ومتعددة، تفرض عليها الرّد بسرعة وبصفة مستمرة من خلال تطوير منتوجاتها وتحسين دعمها، فسرعة الرّد أصبحت مسألة جوهرية بالنسبة للمؤسسات التي يجب عليها أن تتأقلم بشكل دائم، تتجدد، تقوم بهجوم مضاد في كلّ المجالات، الخدمات، شبكات التوزيع، حجم المنتوجات، التموقع، الموارد البشرية، التكوين ...إلخ)، وهذا لأجل مواجهة الضغوط الشديدة الناتجة عن التعقيد والسرعة والتغيرات المتلاحقة والمنافسة العولمة الشرسة، والتي سمحت بتكوين شكل جديد من المؤسسات والأعمال الافتراضية تختلف تمامًا عن تلك الأعمال التقليدية أو حتى أشكال الاندماج والتحالف بين المؤسسات، وهذا الشكل الجديد يتم بناءه على أساس حرية الوصول إلى قواعد البيانات وتطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

---

1. BENOIT G. FRANCIS M, op. cit., P. 17.
2. Idem.

## 2.3. المؤسسة الاقتصادية بين التنافسية والتحديات البيئية.

شهدت البيئة العالمية في العقد الأخير من القرن الماضي العديد من التغيرات والتطورات كان من أهمها تحرير التجارة الخارجية، وحركة رؤوس الأموال إلى جانب ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وارتفاع حدة المنافسة ولعل أبرز التحديات التي تطرحها البيئة العالمية الجديدة تتمثل في تعزيز القدرة على تحديث هياكل الإنتاج وتحسين الكفاءة وتطوير التقنية والنهوض بالعنصر البشري وتحسين بيئة الأعمال.

فلقد اكتشف المؤسسات الاقتصادية الرائدة منذ الثمانينات أنها لم تعد تسيطر على العالم وأن هناك من أصبح أفضل منها، لذلك بدأ السباق الحاد في استخدام كل المفاهيم الحديثة والاستعداد لخوض غمار القرن الحادي والعشرين الذي يتسم بالعولمة في كل المجالات، السوق، العملاء، التكنولوجيا، رغبات العاملين، وحتى المواطنين العاديين.

ويكاد ينفجر مجال الأعمال اليوم بالأفكار الابتكارية الواعدة خاصة في مجال الإدارة، ناهيك عن أنواع المنظمات الحديثة التي بدأت في الظهور مثل المنظمات الذكية دائمة التعلم التي تتسم بالرشاقة وخفة الحركة وتفتح الذهن[1].

### 1.2.3. المؤسسة والبيئة

المؤسسة كوحدة اقتصادية ليست معزولة فهي تتأثر بعدة عوامل كونها نظاماً مفتوحاً يعمل ضمن محيط متفاعل يتميز بمعطيات متغيرة ومستمرة، خاصة تلك المتعلقة بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، وهذا يعني أن المؤسسة الاقتصادية لا يمكن أن تبقى وتنمو بدون دراسة البيئة المحيطة بشكل علمي وصحيح سواء تعلق الأمر بالبيئة الخارجية أو البيئة الداخلية، فالبيئة أو المحيط له تأثير كبير على خدمات المؤسسة إما إيجاباً أو سلبا، ومن هنا فإن الدراسات الميدانية تؤدي نتائجها إلى مساعدة المؤسسة على التأقلم مع عوامل محيطها المتغيرة وجعلها تؤثر بشكل إيجابي.

ولا شك أن تحديد مفهوم البيئة أو المحيط الخاص بالمؤسسة الاقتصادية من أهم المسائل التي يتعرض لها الباحثين في مجال علم اقتصاد المؤسسة الذي لا يقتصر على دراسة المؤسسة في حد ذاتها بل يتعدى ذلك ليشمل العلاقة بين المؤسسة والبيئة.

فالبيئة التي تعمل فيها المؤسسة هي عبارة عن مجموعة عناصر مؤثرة ولكن غير متحكم فيها ويرى بروكتوز« البيئة هي عبارة عن بحر والمنظمة ما هي إلاّ سفينة في هذا البحر، والبحر هو عبارة عن المتغيرات

[1] اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون، مرجع سابق، ص03.

الخارجية والسفينة هي المنظمة بما فيها المتغيرات الداخلية »[1]ومن هنا يلاحظ وفق العلاقة السابقة أن البيئة تصنف إلى قسميـــن[2]:

①**المـــاكروبيئـــة:** بمعنى الإطار الكلي الذي يجمع الاتجاهات الكبرى لتطور المجتمع.

②**الميكـــروبيئـــة:** أي الإطار الجزئي الذي ينطوي على العناصر التي هي في اتصال مباشر مع المؤسســـة.

وما يلاحظ من خلال التصنيفات المتعددة للبيئة هو أنه توجد قوى أو متغيرات داخلية وخارجية تتأثر بها المؤسسة ولا تستطيع الرقابة عليها ولكن يمكن أن تستفيد منها، وعليه فإن تحليل المحيط أو البيئة من طرف المؤسسة يسمح بتسليط الضوء على نقطتين هامتين وهمـــا [3]:

① تحديد المزايا والتهديدات البيئيـــة.

② تقييم مختلف العناصر القادرة على التأثير على نشاط المؤسســـة.

### الإطار الكلـــي للبيئة

ويضم كافة القوى البيئية التي تزاول فيها المؤسسة أعمالها والتي تؤثر على كافة المؤسسات الاقتصادية، وتتمثل في العوامل السكانية والاقتصادية والطبيعية والتكنولوجية والسياسية والقانونية والثقافية، وعلى المؤسسة أن تقوم بمراقبة هذه العوامل واتجاهاتها، وتتم عملية المراقبة من خلال استكشاف المتغيرات المختلفة من أجل تحديد الفرص والتهديدات ومعرفة مصادر ومكونات هذه الفرص، واستباق التطورات والتأقلم معها، وتشمل مكونات البيئة الكلية للمؤسسة العناصر التالية[4]:

- **الإطار الجغرافي والديمغرافي:** يحدد المناخ، نوعية الأرض، الثروات الباطنية، وكذلك مختلف هياكل السكانية الذين تتعامل معهم المؤسسة كيد عاملة أو كزبائن.
- **المحيط التكنولوجي:** يلعب دور ذو أهمية كبيرة بسبب التطورات السريعة الحاصلة في يومنا هذا، فتطور التقنيات العلمية يفرض على المؤسسات التي هي في حالة تنافس أن لا تتجاهل أي إمكانية إنتاج منتوج جديد، أو أي إمكانية لتقنية تصنيع جديدة وفعالة.
- **المحيط الاقتصادي العام:** يضم مجموعة من المميزات الثابتة مثل النظام الاقتصادي الذي تزاول فيه المؤسسة نشاطها.

---

[1]. محمود جاسم الصميدعي، بشير عباس العلاق، **أساسيات التسويق الشامل والكامل**، دار المناهج، عمـــان، 2002، ص. 74.

[2]. بن حبيـــب عبد الرزاق، ، **اقتصاد وتسييـــر المؤسسة**، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائـــر، 2002، ص. 34.

[3]. LASARY., **économie de l'entreprise**, l'imprimerie ES-SALEM, Cherraga, 2001, P. 35.

[4].GILLES B. CHRISTIAN K, op. cit., P. 40.

- **المحيط السياسي والقانوني:** يعد مجموع قواعد اللعبة الذي يجب على المؤسسة احترامها (قانون جبائي، تجاري، اجتماعي،...إلخ)، فالسياسة الاقتصادية المدرجة من طرف السلطات العمومية يمكنها أن تغير معطيات الحساب الاقتصادي للمؤسسة (معدل الفائدة، معدل الصرف ...).
- **المحيط الاجتماعي الثقافي:** يضم نماذج الحياة، (قيم معنوية، تيارات فكرية للمجتمع) والتي تؤثر على الحاجات الاقتصادية للزبائن.
- **المحيط الإيكولوجي:** يظهر لنا الماضي القريب أهمية المخاطر المرتبطة ببعض النشاطات وكذا الآثار السلبية لاستعمال بعض المنتوجات والتي تظهر جليًا من خـــلال [1]:

  –الضرر الناتج عن نظام الإنتاج (تلوث المياه، الهواء).

  –الاستغلال المتزايد للموارد الغير متجددة.

  –إنتاج منتوجات مضرة بالنظام البيئي مثل البترين الذي يحتوي على الرصاص.

وهذه التأثيرات تتطلب رد فعل منظم للتقليل من هذه السلبيات لذا فإن الاهتمامات الحالية المرتبطة بالمحيط الإيكولوجي الذي يهتم بالعلاقة بين الكائنات الحية والمحيط أدت إلى اتخاذ جملة من الإجراءات ومنها [2]:

– استعمال أوسع للبترين بدون رصاص.

– استعمال التعبئة الغير مضرة بالمحيط.

–رقابة الدخـــان والنفايات ...إلخ.

**الإطار الجزئي للبيـــئة**

الإطار الجزئي للبيئة يعرف بالقوى الوثيقة الصلة بالمؤسسة والتي تؤثر على قدرتها على خدمة أسواقها، وتشمل منافذ التوزيع، الموردين، المنافسين والجمهور، وتتم عملية تحليل هذه العوامل بتحليل الميزة الإستراتيجية، بمعنى فحص وتحليل العوامل الخاصة بأنشطة الإنتاج والتسويق والمالية والموارد البشرية وغيرها، بغرض تحديد عناصر القوة والضعف الداخلية لاستغلال الفرص المتاحة، وتقسم البيئة الجزئية إلى قسميـــن:

① **بيئـــة مهمة:** وتشمل ستة متغيرات رئيسية، وهي: المستهلكون، المنافسون، الوسطاء، المجهزون، المستخدمون، التجمعات وهذه الأخيرة تتعارض أهدافها مع سياسة المنظمة مثـــل: جمعية حماية المستهلك.

② **بيئـــة عامة داخلية:** وتشمل التأثيرات داخل المؤسسة والتي تخصص وظائفها الكبرى مثل عناصر المزيج التسويقي، التسعير، الترويج، التوزيع وهي تمثل متغيرات داخلية مباشرة يمكن السيطرة عليها، وهناك متغيرات داخلية غير مباشرة مثل أنظمة الإنتاج، نظام التمويل، نظام الأفراد ونظام المعلومات.

---

[1]. JEAN L. JAQUES M., **Economie d'entreprise**, 4éme édition Dunod, Paris, 2004, P. !3.

[2]. بن حبيـــب عبد الرزاق، مرجـــع سـابق، ص. 40.

وبشكل عام فإن متابعة المتغيرات المرتبطة بالإطار الجزئي للبيـــئة التي تتواجد فيها المؤسسة تتحدد على أساسها أهداف المؤسسة واستراتيجياتها، ومختلف السياسات التي تتبع هذه الإستراتيجيات، وبرامج إدخال تقنيات ومنتوجات جديدة كما أن قدرة المؤسسة على الانسجام والتكيف مع هذه المتغيرات تقاس بمدى قدرتها على الاستمرار في التطوير وكذا تجنب التهديدات والأخطار التي تواجهها وتوفير احتياجاتها المادية والبشرية.

ويتضح من خلال دراسة البيئة الكلية والجزئية، أنه بإمكان المؤسسة الاستفادة من تحليل هذه البيئة والكشف عن الفرص التي تسمح لها بالنمو والتطور والمنافسة وكذا التهديدات التي تستدعي اتخاذ قرارات منافسة ووضع خطة دفاعية.

فالمؤسسة بعد أن تتوصل إلى تحديد نقاط القوة ونقاط الضعف تعمل على معالجة الضعف وتحويل نقاط القوة إلى ميزات تنافسية تسمح لها باكتساب أسواق جديدة « والتوصل في النهاية إلى إستراتيجية التمايز التي تمكن المنظمة من الوقوف في وجه المنافسة وتغطي التهديدات واستغلال الفرص، والوصول بالمنظمة إلى أقصى استغلال للمواد وأقصى اكتساب وتغطية للسوق »[1] وهذا ما يدفع إلى التماشي مع التطورات والوتيرة المفروضة من طرف المنافسين ومسايرة التغييـــر.

### 2.2.3.المؤسسة الاقتصادية وتحديات البيئة التنافسية.

شهد المحيط العالمي للمؤسسات الاقتصادية تحولات هائلة تمثلت في الانفتاح الاقتصادي وتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولقد اعتمدت هذه المؤسسات على مناهج عديدة للتأقلم مع تغيرات المحيط خاصة وأن التنافسية أصبحت ميزة هذا المحيط الجديد الذي يتسم بالجودة والإبداع.

في ظل رهانات هذا المحيط أصبح لزاما على المؤسسة الاقتصادية اعتماد أدوات لمواجهة تحديات البيئة التنافسية وما صاحبها من تحولات كبرى خصوصا فيما يتعلق بكيفية التعامل مع المؤسسات ومع التطورات التكنولوجية.

وتعتبر اليقظة التنافسية [2]النشاط الذي من خلاله تتعرف المؤسسة على منافسيها الحاليين والمحتملين وهذا من خلال تقسيم نقاط قوتهم وضعفهم بغرض تفادي التهديدات واستغلال الفرص، وتعمل اليقظة التنافسية على بحث وفهم كل ما له علاقة بالمؤسسة المنافسة وهذا من خلال معرفة [1]:

---

[1].صلاح عباس، **العـــولمة في إدارة المنظمـــات العـــالمية**، مؤسسة شباب الجامعة، 131إسكندرية، 2003، ص. 74.

[2].بالإضافة إلى **اليقظة التنافسية** هناك **اليقظة التكنولوجية** وهي ذلك البحث الجاد والمستمر أو بالأحرى الرصد الاندفاعي، والمنتظم للحصول على الجديد والأحداث خاصة في مجال الابتكارات، الإبداعات، المعلومات والمعارف العلمية والتكنولوجية والتي تكون أو يمكن أن تكون مفيدة في تحسين أداء المؤسسات الصناعية وترقية مستوى نمو الاقتصاديات والمجتمعات ، و**الذكاء الاقتصادي** وهو التوسع في اليقظة الإستراتيجية التي تشمل

- **منتجات المؤسسة المنافسة:** التشكيلة الكاملة، القطاعات السوقية المغطاة، والحصص السوقية؛
- **تقنية البيع والتوزيع:** شبكة التوزيع، خطة التوزيع، والأسعار المطبقة؛
- **الشركاء:** شبكة الموردين، المقاولين، والعلاقة مع باقي الأعوان؛
- **الإنتاج:**نظام الإنتاج، المواد والمهارات المستعملة، وتكلفة الإنتاج؛
- **البحث والتطوير:**التكنولوجيات وبراءات الاختراع مسجلة.

إن التهديدات التنافسية التي تواجهها المؤسسة تشتمل على تصاعد المنافسة الدولية والتوازن السياسي والاقتصادي وأهمية الزبون وزيادة التعقيد في مجال التسويق، فهناك العديد من التحديات والعقبات التي لابد من أدلالها أو على الأقل التهيؤ لها في سبيل نجاح واستمرار المؤسسة إلا أن تسويق منتجاتها هو الذي يقرر نجاح أو فشل كل الاستراتيجيات والسياسات والخطط...وغيرها.

وتمثل الاستراتيجيات التنافسية [2]الأساس الذي تستمد منه المؤسسة أهدافها وتحقق في ضوئها الأداء الأفضل، والوصول إلى هذه النتيجة يتحقق من خلال الاستناد إلى مجموعة من مصادر العمل البديلة المتمثلة بتحقيق كفاءة مميزة للمؤسسة سواء أكان في مجال منتوجاتها أو طريقة العمل ومستوى التقانة، أو بناء نظم فعالة للرقابة على الكلف بالشكل الذي يمكن من تخفيضها وبالتالي إيجاد حالة من المرونة في استراتيجيات التسعير[3]وعليه فإن الإستراتيجية التنافسية هي مجموعة متكاملة من التصرفات تؤدي إلى تحقيق ميزة متواصلة ومستمرة عن المنافسين[4]

وتمثل التنافسية بالنسبة للمؤسسة الاقتصادية محور ومرتكز النشاط فهي ترتبط أكثر بالتسيير الإستراتيجي، فمختلف الخيارات التي تعتمدها المؤسسة الحديثة تتجه نحو تعزيز التنافسية والتطعيم ضد مخاطر قوى السوق[5]ولا يمكن للمؤسسة أن تستغني عن تحليل البيئة التنافسية لأنها تزودها بالمعلومات التي تساعدها

---

اليقظة التكنولوجية واليقظة التنافسية، وذلك من أجل استغلال جيد للمعلومة والبحث عن مصادرها بفضل المراقبة والمتابعة الدائمة للتغيرات المختلفة بغرض تدعيم التوجهات الإستراتيجية، وتحديد الأهداف والغايات من الرصد التكنولوجي.

[1] نوفل حديد، مرجع سابق، ص37.

[2] تعرف الإستراتيجية التنافسية بأنها عبارة عن إطار يحدد أهداف المؤسسة في مجال تحديد الأسعار والتكاليف، والتميز بالموجودات والمنتوجات أو الخدمات، بحيث تتمكن الإدارة من بناء مركزها التنافسي ومواجهة قوى التحليل الهيكلي المتمثلة بالمنافسين والزبائن والمجهزين وتهديدات الدخول والمصادر البديلة. المصدر: المغربي عبد الفتاح، الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 1999.

[3] صادق درمان سليمان، "الإستراتيجيات التسويقية الموجهة بالميزة التنافسية"، **ملتقى دولي حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي** ، 05/04 ديسمبر، جامعة الشلف، 2007، قرص مضغوط.

[4] خليل نبيل مرسي، **الميزة التنافسية في مجال الأعمال**، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1996.

[5] DENGLOS G., Choix Stratégiques, concurrence et compétitivité des organisations, Thèse de doctorat, Université de LILLE, 2000 , P 25.

وتؤهلها لمواجهة المنافسة بشكل أفضل من خلال تحقيق مزايا تنافسية [1] تتفوق بها على منافسيها، والمؤسسة الأكثر تنافسية في مجالها هي التي تعرف كيف تتعلم، تستثمر وتبدع بشكل أحسن وأسرع من منافسيها، فتستطيع تمرير خياراتها الإستراتيجية وهذا يتطلب نظام معلوماتي فعال، إستراتيجية ملائمة ومواد مناسبة مع حجم التحديات.

ويشير مفهوم الميزة التنافسية إلى قدرة المؤسسة على صياغة وتطبيق الإستراتيجيات التي تجعلها في مركز أفضل بالنسبة للمؤسسات الأخرى العاملة في نفس النشاط [2]وهي كذلك الصفات و الخصوصيات التي يمتلكها منتج أو علامة ما والتي تعطيه بعض التفوق أو الأفضلية على المنافسين الحاليين [3].

إن تحليل البيئة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية حسب ANDREWS K[4] يعتمد على مفهوم SWOT [5] الذي يندرج في إطار التفكير الإستراتيجي [6] الذي يعتبر وسيلة لبناء ميزة تنافسية وتمكين المؤسسة من الحفاظ على قدرتها في ظل ظروف بيئية متغيرة باستمرار كتغير أدوات المستهلكين، وزيادة حدة المنافسة والتطور التكنولوجي المستمر والسريع [7]ومفهوم SWOT يساعد المؤسسة على بناء إستراتيجيتها وتحديد أهدافها وتحليل البيئة التنافسية في هذه الحالة يتم على مستويين، المستوى الداخلي بهدف التعرف على نقاط القوة ونقاط الضعف وكيفية معالجة نقاط الضعف وتدعيم نقاط القوة، أما على المستوى الخارجي فالهدف هو كشف الفرص والتهديدات لغرض إعداد إستراتيجية تسمح للمؤسسة باستغلال الفرص المتاحة ومواجهة التهديدات المرتقبة.

## 3. إدارة أعمال المؤسسات في مواجهة التغيرات.

يلاحظ بأن العديد من المتغيرات والمستجدات التي طرأت على العالم كان لها تأثير كبير على التطور الحضاري للمجتمعات، فاقد شهدت المراحل المختلفة من تاريخ البشرية نقلة نوعية كبيرة يعيشها المجتمع البشري، وتنقله من حضارة إلى حضارة جديدة، حضارة المجتمع الزراعي وما صاحبه من نشأة الحضارات

---

[1] الميزة التنافسية هي القيمة التي تكون قادرة على خلقها بالنسبة للزبون، وتترجم هذه الميزة من خلال نجاح تنفيذ الإستراتيجية التنافسية المختارة (السيطرة من خلال التكاليف أو التميز).

المصدر: Gerard Garibaldi, l'analyse stratégique, édition d'organisation, Paris, 2002, p17

[2] مصطفى محمود أبو بكر، **إدارة الموارد البشرية، مدخل تحقيق الميزة التنافسية** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص13.

[3] JEAN JACQUES L., **le marketing stratégique, fondement, méthodes et applications**, science internationale, Paris, 1993, P 209.

[4] أستاذ بHarvard Business School

[5] (القوى-Strengths)، (الضعف- Weaknesses)، (الفرص- Opportunities)، (التهديدات- Threats)

[6] نشير في هذا المضمار إلى أن التفكير الاستراتيجي يأخذ بالتفكير الإيجابي للمؤسسة الذي يضمن لها البقاء والنجاح ومن ثم التفوق لأنه اقتناص للفرص واجتناب للتهديدات.

[7] جمال الدين محمد المرسي وآخرون، **التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية** الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص24.

القديمة وحضارة المجتمع الصناعي التي أنشأتها الثورة الصناعية وحضارة مجتمع المعلومات والمعرفة التي تنتجها تكنولوجيا الإعلام والاتصال.

ولا شك أن متابعة التطور الحضاري المتسارع في ظل الظروف البيئية الديناميكية والمتغيرة قد صاحبه تطور في الفكر الإداري والتنظيمي والذي كان له أثره على تشكيل المؤسسات الاقتصادية وإدارة الأعمال فيها حيث أضيفت مناهج ومفاهيم جديدة. وأصبحت مكونات نموذج المؤسسات الحديثة تختلف اختلافا كبيرا عما كانت عليه من قبل، ونستطيع القول هنا أن تطور الفكر الإداري ومناهجه المختلفة كان كنتيجة حتمية للتغيرات وللتطور الحضاري للمجتمعات.

## 1.3. الفكر التنظيمي والإداري في ظل التطور الحضاري.

إن واقع المؤسسات الاقتصادية بما فيه من تعقيدات وتعددية وغموض وأبعاد متنوعة يتطلب مدخلا متعدد الأطر من أجل دراسة وتحليل وفهم تطور الفكر التنظيمي والإداري [1]عبر مراحله المختلفة انطلاقا من المجتمعات القديمة التي تمثلت أهم ملامحها في ممارسة الأنشطة الزراعية وصولا إلى عصر المعرفة والتكنولوجيا والذي يتميز بظاهرة المنافسة والإبداعات العلمية وظهور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

فقد اعتبر الباحث الأمريكي TOFLER A[2] أن الحياة الإنسانية كأمواج متعاقبة من التغيير لكل واحدة منها قاعدة ترتكز عليها وتميزها عن باقي الأمواج الحضارية الأخرى، فارتكزت الموجة الأولى على الزراعة والثانية على الصناعة والثالثة على المعرفة والمعلومات، وكنتيجة حتمية للتطور الحضاري للمجتمعات كانت هناك تطورات اقتصادية ساهمت في تطور الفكر الإداري والتنظيمي وقد لخص FREEMAN.C هذه التطورات الاقتصادية من خلال الجدول التالي:

[1] يجب التنويه إلى أن بعض الأفكار والمفاهيم التنظيمية قد تمتد جذورها إلى العصور والحضارات القديمة مثل السومرية والبابلية والفرعونية والصينية والهندية والإغريقية والعربية الإسلامية وغيرها، ولكن الاهتمام الحقيقي الفعلي بالفكر الإداري ونظرية المنظمة بدأ مع حلول القرن العشرين، وأن الثورة الصناعية قد سجلت ما بداية ما نسميه الآن بالمنظمات الحديثة.

[2] أصدر TOFLER.A سنة 1980 كتاب بعنوان "la 3eme vague" بين فيه أن قاعدة الحضارة تعمل على تغيير المجتمعات وتميزها عن بعضها البعض فالثورة الصناعية عملت على نقل المجتمع من الموجة الأولى التي ترتكز على الزراعة إلى الموجة الثانية التي تعتمد على الصناعة، كما قدم الباحث أفكار تتماشى مع التطورات التي عرفتها المجتمعات حتى وصلت إلى ما يعرف بالمجتمع المعلوماتي.

**الجدول** II- 8: أهم التطورات الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات

| | المجتمع الزراعي | المجتمع الصناعي | مجتمع المعلومات |
|---|---|---|---|
| الموارد المستعملة | – الأرض<br>– المواد الأولية<br>– العمل اليدوي | – رأس المال<br>– الموارد الطاقوية<br>– العمل الميكانيكي | – المعلومات<br>– العمل الفكري |
| النشاطات الأساسية | – الإنتاج الزراعي<br>– تحويل المنتجات الزراعية | – الإنتاج الصناعي<br>– الخدمات التقليدية | – الاتصالات<br>– إنتاج المواد الجديدة |
| التكنولوجيا الداعمة | – دمج المعادن<br>– الآلة البخارية | – البتروكيمياء<br>– الإلكترونيك<br>– الميكانيك | – تكنولوجيا المعلومات والاتصالات |

**Source** : FREEMAN C., **The economics of industrial innovation** , Frances Pinter, London, 1989, In DANG N G, **L'entreprisenumérique**, Economica, Paris, 2001, P.3

وفي ظل التطورات الاقتصادية التي عرفتها المجتمعات تطور الفكر الإداري خلال موجات متتابعة ومتتالية مثلت مراحل التغير والتحول الحضاري للمجتمعات وهذه الموجات يمكن تلخيصها فيما يلي:

**الموجة الأولى:** تمثلت أهم ملامح هذه الموجة الأولى لتطور المجتمعات الحضارية في الاعتماد على الزراعة خصوصا في عهد النظام الإقطاعي حيث لم تكن فكرة المؤسسات الاقتصادية ومنظمات الأعمال قد تطورت بمفهومها الواسع لذلك كانت اهتمامات الفكر الإداري بأولى بوادر ظهور المؤسسات الصناعية في مرحلتها الأولى.

**الموجة الثانية:** مع ظهور الثورة الصناعية تطور الفكر الإداري وبدأت مدارس الفكر التنظيمي في الظهور، حيث تم التركيز في هذه الفترة على النظام والهيكل التنظيمي وتقنيات التسيير، الربح، الكفاءة، ...إلخ. بالإضافة إلى التوسيع في استخدام وسائل تكنولوجية وأدوات كمية تساعد على عملية اتخاذ القرار وتساهم في رفع الإنتاج وتدنية التكاليف.

**الموجة الثالثة:** عرفت هذه الموجة ظهور العديد من الإبداعات التكنولوجية من أهمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي صاحبها التحول التدريجي من المجتمع الصناعي إلى المجتمع المبني على المعرفة والمعلومات، كما كانت هناك تحولات كبيرة في تاريخ البشرية من خلال اتساع رقعة العولمة وسيطرت المعلومات على مختلف المجالات حيث أصبحت تمثل ركيزة جديدة وتحدي تنافسي للمؤسسات والاقتصاديات، وأبرز ما يميز هذه الموجة كذلك ظهور المنافسة وتركيز الفكر الإداري الحديث على التعامل بالمعرفة والمعلومة.

## 2.3. الاتجاهات المستقبلية في إدارة أعمال المؤسسات الاقتصادية المعاصرة

من المتوقع جدا أن تستمر المؤسسات في القيام بدور حيوي وأساسي في المجتمعات الحديثة، فالتطور الحضاري الذي عرفته هذه المجتمعات دفع بالمؤسسات إلى التخلي عن أنماط التسيير التقليدية وتعويضها بمناهج وممارسات حديثة، وقد مرت إدارة أعمال المؤسسات بمجموعة من المراحل لخصها ROGERS D.A في خمسة أجيال وهي موضحة في الجدول التالي:

**الجدول II- 9**: الأجيال المختلفة لإدارة أعمال المؤسسة

| خصائص إدارة الأعمال | الجيل الأول | الجيل الثاني | الجيل الثالث | الجيل الرابع | الجيل الخامس |
|---|---|---|---|---|---|
| **الاهتمام بـــ** | المنتج | المشروع | المؤسسة | الزبون | المعرفة |
| **أساس الإستراتيجية** | النظر إلى البحث والتطوير كوظيفة مستقلة | الارتباط بالأعمال | الاندماج بين التكنولوجيا والأعمال | الأخذ في الاعتبار للزبون في عملية البحث والتطوير | نظام الإبداع التساهمي |
| **المهارة** | النظر إلى البحث والتطوير كمصاريف عامة | تقاسم المصاريف | التوازن بين المخاطرة والنتيجة المالية | العمل على تحسين الإنتاجية | العمل على تحسين الكفاءات |
| **الهيكلة** | الهرمية والوظيفية | المصفوفية | التنسيق الموزع | تجمع المحترفين | الشبكية |
| **الموارد البشرية** | المنافسة نحن/وهم | التعاون على أساس المهام المناطة | التعاون الموزع | الاهتمام بالقيم والكفاءات | الاهتمام بالمعارف |
| **السياق** | الحد الأدنى من الاتصال | مشروع بعد مشروع | المنتجات مرتبطة بالقدرة على البحث والتطوير | التجربة الناتجة عن المعلومة | التكوين وتدفق المعارف |
| **التكنولوجيا** | جنينية | الاستناد على البيانات | الاستناد على المعلومات | تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كأداة تنافسية | المعالجة الذكية للمعارف |

**Source** : AMIDON R D., "The challenge of the 5th generation R&D", Virtuel learning, Research technology management, juillet-oût, 1996, In Rogers D.A, "innovation et management des connaissances", Editions d'organisation, Paris, 2001, P.50.

ومع تحولات ومتغيرات هذا العصر على المفاهيم والأساليب والممارسات الإدارية سيصبح تصميم المؤسسات الاقتصادية وإدارتها مجالا مهنيا عاليا وأكثر تحديات هو عليه في الوقت الحاضر، وهناك ثلاث قوى ومؤثرات

تغيير رئيسية سوف تحدد تصميم مؤسسات المستقبل وهذه القوى هي: المتطلبات البيئية، والتقنيات المتاحة، والقيم الإنسانية والاعتبارات الأخلاقية [1].

- **البيئة:** كما أشرنا سابقا إلى أن البيئة تفرض دائما متطلبات وقيود على المؤسسات، وهي من المحددات الهامة التي تؤثر في تصميمها وبالنسبة لبيئة المستقبل فمن المتوقع أن تكون أقل تأكدا(ذات درجة عالية من عدم التأكد وعدم التنبؤ) وعلى المؤسسات في المستقبل أن تواجه هذه التحديات بطرق وتوجهات تختلف عن تلك التي اعتادت عليها في السابق، فالتغيرات التي تعرفها بيئة المؤسسة ساهمت في تطور الفكر الإداري وأدت إلى تحولات أساسية في إدارة أعمال المؤسسة وهذه التحولات هي:

—التحول من العمل بالهيكل التنظيمي الهرمي إلى العمل الشبكي.

—التحول من الجمود إلى المرونة.

—التحول من التركيز على المنتج إلى التركيز على الزبون.

—الانتقال من النشاط المحلي والإقليمي إلى النشاط على المستوى العالمي.

[1] DANIEL R., **Designing organization**, Homewood III : IRWIN PP. 483-490

**الشكل** II- 2: التحولات الأساسية في الممارسات الإدارية

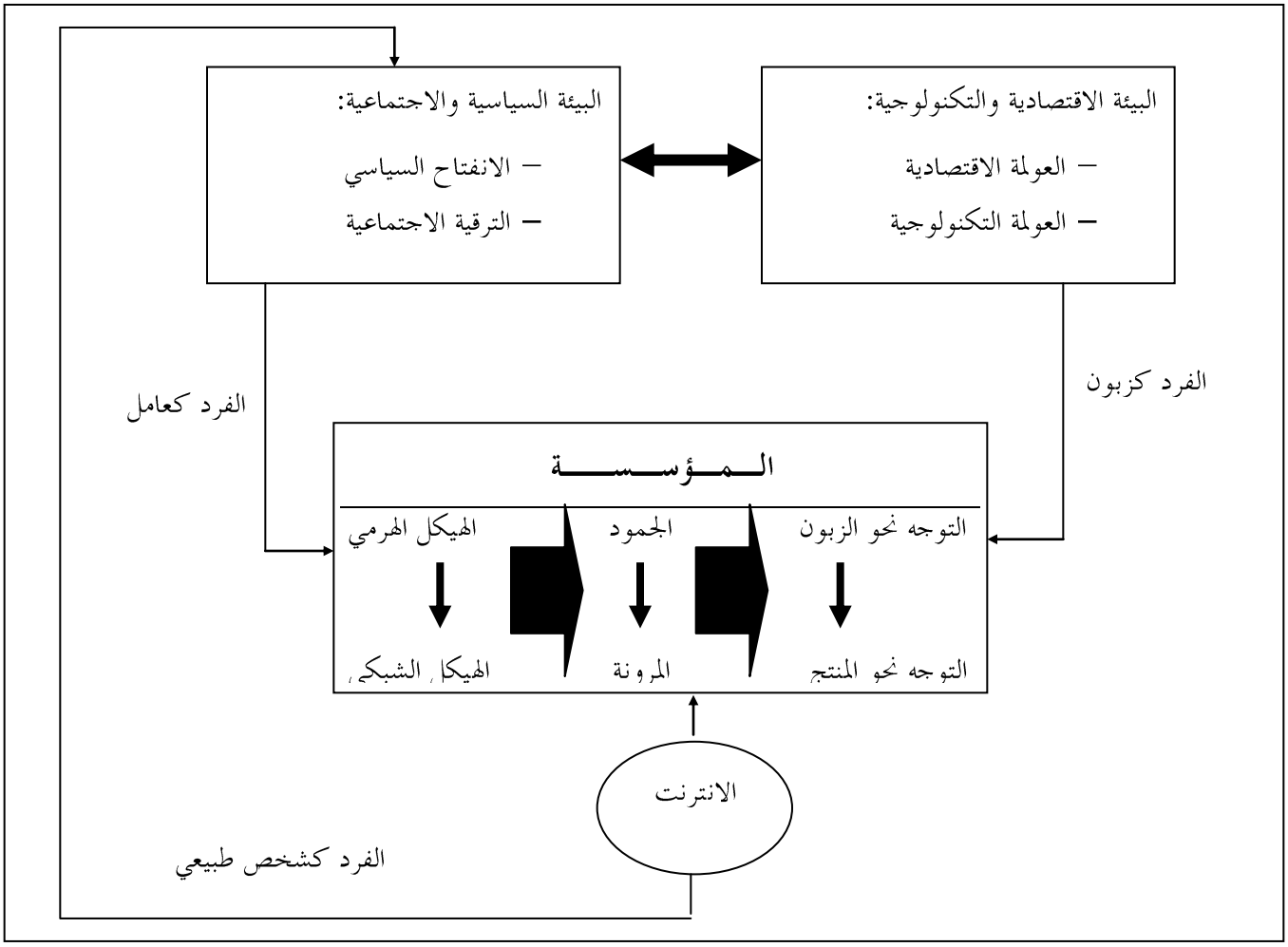


**Source** : BENCHIMOL G., **E- Organization : mode d'emploi** , Editions d'organisation, Paris, 2001, P.5.

- **التقنيات:** من المتوقع جدا استمرار وتصاعد الثورة المعلوماتية وبخاصة في مجال تقنيات المعلومات وستوفر هذه التقنيات الإمكانيات والفرص للمؤسسات لمعالجة المعلومات الغزيرة وسريعة التغيير في المستقبل وهذا ما سيكون له تأثير كبير على تصميم المؤسسات.
- **القيم والأخلاق:** من المتوقع أن ينال موضوع القيم والأبعاد الأخلاقية في أداء المؤسسات وأنشطتها اهتماما أكبر في المستقبل ومن بين التحديات التي ستواجه المسيرين والمعنيين بتصميم المؤسسات هي كيف يمكن جعل المؤسسة أفضل من الناحية الأخلاقية، أما على المستوى الداخلي بالنسبة للعاملين ستواجه المؤسسات ضغوطا متزايدة لتحسين نوعية حياة الفرد العامل وتوفير فرص النمو والتطور وتحقيق الذات، وتخفيف سيطرة المؤسسة عليه، وأما على مستوى المجتمع ككل فستواجه المؤسسات ضغوطا وقيودا لتبني أهداف وتوجهات أكثر شفافية تجاه مصالح المجتمع وموارد وأجياله المستقبلية وقيمه وتقاليده.

إن قوى التغيير التي قمنا بذكرها سابقا سوف تدفع مؤسسات المستقبل إلى الميل نحو الخصائص الرئيسية الثلاث المترابطة والمكملة لبعضها البعض وهذه الخصائص هي [1]:

- صغر حجم المؤسسة.
- لامركزية وريادية[2].
- دولية وكونية[3].

- **صغر حجم المؤسسة:** يتوقع أن تصبح مؤسسات المستقبل أصغر مما هي عليه الآن، وأن تستخدم عدد أقل من العاملين، فالتقنيات المستقبلية المحتملة ستنجز الكثير من الأعمال، وانتشار الشبكات سيؤدي إلى الاستغناء عن الكثير من الوظائف، ومن جهة سيكون من الصعب مقاومة الضغوط في ظل المنافسة العالمية الشديدة مع المؤسسات الأخرى التي تستخدم التقنيات بدلا من الناس.

ومن الاتجاهات المستقبلية الأخرى في هذا الصدد أن التنظيم الهرمي التقليدي سيختفي ليفسح المجال أمام أشكال أخرى، وفي مقدمتها شبكة الاختصاصيين [4]، كما أن تأدية أعمال المؤسسات سيعتمد على مجموعة من المناهج أهمها:

- الأعمال الإلكترونية[5].
- ذكاء الأعمال [6].
- إدارة المعرفة [7].
- إعادة الهندسة[8].

وقد أكدت هده المناهج المعتمدة في تأدية أعمال المؤسسة على أهمية العمل الجماعي و تكنولوجيا الإعلام والاتصال، بالإضافة إلى إدارة المعرفة التي تساعد على توليد المعلومات والحصول عليها وتنظيمها وعرضها بطريقة تمكن من استخدامها في أنشطة المؤسسة المختلفة كحل المشاكل، وعملية اتخاذ القرارات والتخطيط الإستراتيجي والتعلم[9]

---

[1] حسين حريم، مرجع سابق، ص329.

[2] Decentralized – Entrepreneur.

[3] Internalization – Globalization.

[4] Network Of Specialists.

[5] مهدت الأعمال الإلكترونية لظهور المنظمات الافتراضية (VIRTUELLES) وهي تختلف تماما عن الأشكال التقليدية من المنظمات أو حتى التحالفات أو أشكال الدمج المعروفة أو الشراكة، فهي منظمات مرنة قصيرة العمر تتوجه في المقام الأول نحو المشروعات أو المنتجات، وتقوم هذه المنظمات على الجدارات وتركز على شبكة الأعمال المكونة من التحالفات الافتراضية من جميع أنحاء العالم وتتضمن العملاء، المنافسين، منظمات الأبحاث والتصميم والتصنيع والتسويق والتدعيم، ويعتمد أساس عملها على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

[6] Business Intelligence.

[7] Knowledge Management.

[8] Reengineering.

[9] .حسن إنعام محسن، مقـــال سـابق ، ص. 07.

- **اللامركزية والريادية:** من المتوقع أن تميل المؤسسات مستقبلا نحو تطبيق المزيد من اللامركزية والاعتماد على وحدات العمل [1] التي تتمتع بالاستقلالية وستكون مسئولة عن أدائها ولن تكون خاضعة لرقابة مشددة ونتيجة لتخفيف الرقابة ستكون المؤسسات الكبيرة قادرة على خفض المصروفات الإدارية الثابتة، ومن أسباب ذلك ما تتطلبه المتغيرات البيئية والمنافسة والعولمة وزوال الحماية الجمركية من مرونة وإبداع وسرعة في الاستجابة لمتطلبات واحتياجات العملاء، هذا بالإضافة إلى أن تقنيات المعلومات المتاحة سوف تسمح للإدارة العليا وتشجعها على تطبيق لامركزية اتخاذ القرارات وخصوصا مع ظهور نوع جديد من المؤسسات مقارنة بالمؤسسات التقليدية وهي المؤسسات الواسعة أو المؤسسات الافتراضية، حيث أن المناهج الحديثة المعتمدة في تأدية الأعمال أوجدت فروقات شاسعة بين المسير التقليدي والمسير الافتراضي وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال الجدول التالي:

**الجدول** II- 10 : الفرق بين المسير التقليدي والمسير الافتراضي

| | |
|---|---|
| يعتمد في أسلوبه الإداري على مكانته الوظيفية | يعتمد على مكانته العلمية والعملية |
| يميل إلى المركزية والهيكل الهرمي | يتعامل وفقا للتمكين وحرية اتخاذ القرارات |
| له وظيفة محددة ومسار واضح | يعمل في اتجاهات عديدة |
| يتجنب المخاطر ويسعى للأمان | يدخل في مشروعات جديدة وابتكارية |
| يرتبط بالمنظمة ويلتزم بالنظم | يرتبط بالعلاقات والشبكات الإلكترونية |
| يعتمد عل التخطيط طويل المدى | يعتمد على الخطط قصيرة المدى المتتالية |
| يعتمد على سلطاته الوظيفية | يعتمد على الاتصالات والإنصات الجيد |
| يستخدم الأدوات الإدارية التقليدية | يعتمد على الأفكار الابتكارية واللغات والثقافات المختلفة |
| يكتفي بمؤهلاته العلمية | دائم التعلم |
| يركز على مهمة واحدة | ينجز العديد من المهام في نفس الوقت |
| يهتم بإدارة الناس | يهتم بإدارة المعلومات والشبكات وصنع المعرفة |

**المصدر:** اتحاد الخبراء والاستشاريون الدوليون، مرجع سابق، ص ص64-65

[1] Business Units.

**دولية/كونية:** إن تزايد عولمة الأعمال والأنشطة متعددة الجنسيات في المستقبل وما ساعد على ذلك من تطور تقني وعلمي، وبذلك لن تستطيع المؤسسات الغير كفؤ أن تخفي فشلها، وسوف تشهد المؤسسات في المستقبل زوال الحدود والحماية الجمركية، وتكييف المنتجات والخدمات لاحتياجات الأسواق العالمية وهذا يتطلب إستراتيجية عمل عالمية، وليس منهجا محليا متعدد الجوانب، حيث تتزايد حاجة منظمة المستقبل [1]لتصبح متعلمة مما يقتضي تطوير عمليات وإجراءات تمكنها من التعلم والتأقلم مع ظاهرة العولمة التي أدت إلى تسارع نسق الانفتاح الاقتصادي وهو ما زاد في حدة المنافسة وساهم في خلق صعوبات جديدة للمؤسسات التي سيشهد المستقبل تزايد اعتمادها على المعرفة ورأس المال الفكر، حيث سيصبح أهم مورد للمؤسسة هو الفكر وتكريس العاملين وتصميمهم على تحقيق رؤية المؤسسة وتطويرها.

## خـــلاصـــة الفصل الثاني

لقد أصبحت تكنولوجيا الإعلام والاتصال واقعا يرسم معالم الاقتصاديات الجديد في هذه الحقبة، فالتغيرات البنيوية الهائلة التي تجدرت في الدول المتقدمة والتي تقدم كلّ يوم تطورات جديدة مذهلة سيكون لها دور هام في حياة النّاس وتعاملاتهم اليومية لتتوارى خلفها كلّ التعاملات التقليدية السائدة خاصة في ظل العولمة الاقتصادية التي تشير إلى عالمية السوق إنتاجا واستهلاكا على حد سواء، وهذا الواقع الحتمي يجب أن يحفز على تهيئة الاقتصاد والمجتمع، وتوفير البنية التحتية الضرورية، والبدء في تنفيذ إجراءات عملية تعمل على تطوير التعليم، والبحث عن سبل الاندماج في هذه المناخ الاقتصادي الجديد، قصد ضمان الاستقرار والازدهار الحضاري، وهذا الواقع سيحفز كذلك الدول على إعادة هيكلة التشريعات والقوانين بهدف مواكبة لغة العصر وتفهم مفردات علم الاقتصاد الجديد والتعامل معه بمسؤولية وموضوعية.

وعلى ضوء هذه التحولات التي أفرزتها التطورات الاقتصادية والثورة التكنولوجية أصبح لزاما على المؤسسات الاقتصادية أن تعمل جاهدة للتكيف مع هذا الواقع الجديد الذي كشف عن متغيرات هامة مست مختلف المستويات خاصة تلك المتعلقة بالنشاطات المرتكزة على المعرفة وعلى تطبيقات التقنية الرقمية في

---

[1] وجهة نظر الكاتبان روزنفليدوويلسون (Rosenfeld & Wilson) بشأن منظمة المستقبل حيث يركز الكاتبان على خمس مجالات رئيسية وهي:

- المنظمة المتعلمة-The learning organization
- رأس المال الفكر-Intellectual capital
- الريادة الداخلية-Interopreneurialism
- تزايد قطاع الأعمال الصغيرة-the growth of the small business sector
- تزايد أهمية أخلاقيات العمل-The increasing importance of business ethics
- عولمة الأعمال-Globalization of business

الاقتصاد، وفي الحقيقة فإنّ المؤسسة الاقتصادية في ظل هذا المناخ الاقتصادي تعيش علاقة تأثر وتأثير في بيئة تتسم بالعولمة والتقدم التكنولوجي، فهي مطالبة بالوصول إلى فهم أعمق لهذا المناخ والتكيف معه، ويعد تفعيل مكانة المؤسسة في الوقت الحالي شرطا أساسيا للبقاء والاستمرارية ومجابهة مختلف التحديات .

في الحقيقة التغيرات التي طرأت على العالم والتي تشمل ظهور التكتلات والتحالفات وتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، بالإضافة إلى التطور التكنولوجي ساهمت في خلق صعوبات جديدة للمؤسسات ودفعتها نحو نبذ كل ما هو قديم والتخلي عن الأنماط التسييرية التقليدية والتوجه إلى التطبيقات الحديثة وفي مقدمتها استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي أكدت على أهميتها في تأدية الأعمال.